مجلة الجماعات الترابية

Revue des Collectivités Territoriales

■ المدير المسؤول : محمد خياط ■ مجلة شهرية ■ العدد 125 ■ أبريل 2021 ■ الثمن 40 درهم

Nominations royales:
chaises musicales à la Justice

M. Mohamed Abdennabaoui

Mme Zineb El Adaoui

M. Moulay El Hassan Daki

M. Ahmed Rahhou

نظام المساهمة المهنية الموحدة لسنة 2021 (CPU)

المحكمة الدستورية تجيز القاسم الانتخابي

Signature de 21 conventions entre CAM et les acteurs du secteur agricole

جهة الرباط سلا القنيطرة

بلاغ صحافي حول انعقاد أشغال الدورة الاستثنائية لمجلس الجهة

عقد مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة، دو رة استثنائية يوم الخميس فاتح أبريل 2021 ، برئاسة السيد عبد الصمد سكال، رئيس مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة وبحُضور السيدات والسادة أعضاء المجلس والسيد محمد اليعقوبي والي الجهة، وممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ووسائل الإعلام الوطنية والجهوية.

تضمن جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية، الدراسة والمصادقة على ثمان نقط بكلفة إجمالية تقدر ب 516 مليون درهم، يساهم فيها مجلس الجهة بمبلغ 107.26 مليون درهم، تمت المصادقة عليها بالإجماع، وتتعلق بمشروع تمويل وإحداث منطقة للأنشطة الاقتصادية موجه لوحدات ا لإنتاج المعرضة للخطر والتي تستدعي إعادة توطينها بجماعة بوقنادل بكلفة مالية إجمالية 200 مليون درهم، يساهم فيها مجلس الجهة ب 20 مليون درهم.

كما تمت المصادقة بالإجماع على مشاريع أخرى تهم :

■ إنجاز مشروع تطوير المنتوج السياحي بجماعة أولماس والمسارات السياحية في المجال الطبيعي لإقليم الخميسات بمبلغ إجمالي 78 مليون درهم يساهم فيه مجلس الجهة ب 18 مليون درهم

■ مشروع يؤطره ملحق تعديلي يتعلق بمشروع شبكة إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء بمدينة الرباط بمبلغ إجمالي 210 مليون درهم يساهم فيها مجلس الجهة ب 60 مليون درهم.

■ مشروع إحْداث شركة للتنمية الجهوية للتراث، باعتبارها نمطا لتدبير التراث الثقافي المادي واللامادي والمحافظة عليه وتثمينه برأسمال 27 مليون درهم يساهم فيه مجلس الجهة ب 9.17 مليون درهم

■ إحداث شركة التنمية المحلية « الرباط مدينة خضراء»، لتدبير وصيانة الحدائق والمنتزهات والحزام الأخضر بمدينة الرباط بمبلغ إجمالي يبلغ مليون درهم يُسَاهم فيه مجلس الجهة ب 90 ألف درهم.

كما صادق السيدات والسادة أعضاء مجلس الجهة بالإجماع على مشروعي النظام الأساس ي وميثاق المساهمين لكل من شركة التنمية الجهوية للتراث وشركة التنمية المحلية الرباط مدينة خضراء.

وفي ختام أشغال هذه الدورة تقدم السيد عبد الصمد سكال، رئيس مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة أصالة عن نفسه ونيابة عن مكتب وأعضاء مجلس الجهة، ببرقية ولاء وإخلاص لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه اله، تلتها السيدة سميرة الهاشمي كاتبة مجلس الجهة.

COMMUNIQUE DE PRESSE

Assemblée Générale Constitutive du Cluster GreenH2

Dans la continuité des Hautes Orientations Royales ambitionnant de faire du Royaume du Maroc un champion de la transition énergétique, le Ministère de l'Énergie, des Mines et de l'Environnement ainsi que le Ministère de l'Industrie, du Commerce et de l'Économie Verte et Numérique ont présidé aujourd'hui l'Assemblée Générale Constitutive du Cluster GreenH2.

Rabat le 18 mars 2021

Plusieurs représentants du secteur industriel, de la recherche et formation ainsi que d'organismes publics, se sont rassemblés aujourd'hui à l'hôtel Tour Hassan à Rabat, en présentiel et en visioconférence, pour lancer la création d'un Cluster national de l'Hydrogène Vert "GreenH2 Maroc", dédié à la recherche appliquée, l'innovation et l'industrie.

Le Cluster GreenH2 a pour objectif de contribuer à l'émergence d'un écosystème national de l'Hydrogène Vert compétitif et innovant afin de positionner le Royaume du Maroc comme un hub régional, leader dans la production et l'exportation de l'Hydrogène Vert et de ses dérivés.

Ce Cluster, premier de son genre en Afrique, permettra de fédérer l'écosystème national autour d'objectifs communs pour construire conjointement un environnement favorable afin de développer une filière industrielle verte à forte valeur ajoutée. Cette initiative s'appuyera sur les compétences et les infrastructures qu'offrent les membres du Cluster : industries, universités et centres de recherche, en particulier les plateformes technologiques incubées par l'Université Mohammed VI Polytechnique (UM6P) et l'Institut de Recherche en Énergie Solaire et Énergies Renouvelables (IRESEN).

Le Cluster GreenH2 aura pour mission de renforcer les capacités techniques et technologiques des acteurs nationaux à produire, à exploiter et à valoriser l'hydrogène vert et ses dérivés. Il accompagnera également la commission nationale de l'hydrogène vert à la création d'un cadre réglementaire incitatif en faveur du développement de cette filière d'avenir et contribuera à la promotion de l'hydrogène vert marocain à l'échelle régionale et internationale.

بلاغ صحفي

انطلاق الإجتماعات التنسيقية الموضوعاتية الخاصة بتبسيط القرارات الإدارية الأفقية للجماعات الترابية والإدارات المعنية

في إطار تفعيل مقتضيات القانون 55-19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، لا سيما عملية إعداد مصنفات القرارات الإدارية، عقد قطاع إصلاح الإدارة بتنسيق مع المديرية العامة للجماعات الترابية، يوم الخميس 04 مارس 2021، اجتماعا تنسيقيا خصص للمساطر الأفقية المتعلقة بالجماعات الترابية وعلاقتها بالإدارات الأخرى المعنية.

خلال هذا اللقاء تمت دراسة الإشكاليات والاختلالات التي تهم تبسيط القرارات الإدارية والمتمثلة أساسا في تعدد القطاعات المتدخلة في جملة من القرارات التي تخصها. وقد خلص المشاركون إلى ضرورة تنظيم لقاءات تنسيقية موضوعاتية تخص القرارات ذات الطابع الأفقي.

وفي هذا السياق، ستشرع الإدارات المعنية بتنسيق مع المديرية العامة للجماعات الترابية ابتداء من يوم الإثنين 08 مارس 2021، في تنظيم سلسلة من الاجتماعات الموضوعاتية لفائدة الإدارات المتدخلة في القرارات الإدارية الأفقية.

وتهدف هذه اللقاءات إلى التنسيق بين القطاعات المعنية للائمة وتكامل وإتمام عملية تدوين المساطر الإدارية، على أن يتم تعميم هذه المنهجية على باقي الإدارات والمؤسسات العمومية التي تتقاطع اختصاصاتها في تسليم القرارات الإدارية للمرتفق.

وتجدر الإشارة، أن القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، ألزم الإدارات ابتداء من28 شتنبر 2020، بإعداد القرارات الإدارية التي تدخل ضمن مجال اختصاصها، والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية لتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية، ثم نشرها بالبوابة الوطنية للإدارة.

بلاغ صحفي

أعلن -قطاع إصلاح الإدارة- وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، عن النتائج النهائية للمباريات الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك عبر بوابة التشغيل العمومي: www.emploi-public.ma وعلى الموقعين المؤسساتيين لكل من قطاع إصلاح الإدارة ووزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.

حيث أسفرت نتائج هذه المباريات عن نجاح 400 مترشحة ومترشحا، 177 منهم من ذوي الإعاقة البصرية أي بنسبة 44.25 % و194 ناجحة وناجحا من ذوي الإعاقة الحركية أي بنسبة 48.50 % و29 ناجحة وناجحا تتوزع إعاقاتهم بين الصوتية والذهنية والسمعية والمركبة أي بنسبة 7.25 %. وللإشارة فقد عرفت نسبة النجاحات في هذه المباريات الموحدة ارتفاعا ملحوظا من 23 ،5% خلال السنة الفارطة إلى 30% برسم هذه السنة.

وسيتم توظيف 400 شخص خلال هذه والسنة، منهم 40 من حاملي شهادة الماستر (سلم 11) و320 من حاملي شهادة الإجازة (سلم 10) و20 من حاملي دبلوم التقني المتخصص (سلم 9) و20 من حاملي شهادة التقني (سلم 8).

وجدير بالذكر أن المباريات المذكورة، جرت هذه السنة، في ظروف استثنائية بسبب الوضعية الوبائية التي تشهدها بلادنا، حيث تمت رقمنة مختلف مراحل المباريات، ابتداء من اعتماد التسجيل الإلكتروني للمشاركة فيها إلى غاية الإعلان عن النتائج النهائية، لاسيما الاختبارات التي أجريت عبر تقنية التناظر عن بعد. والتي تقدم لاجتيازها 1716 مترشحة ومترشحاً موزعين على (30) ثلاثين مركزاً لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة على الصعيد اللاممركز.

وللإشارة، فإن هذه المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، هي الثالثة من نوعها، حيث ارتفع عدد مناصب التوظيف إلى 650 منذ سنة 2018، تاريخ إجراء أول مباراة خاصة بهذه الفئة.

رئيس التحرير :
محمد خياط

الجماعات المحلية

الهاتف
0619467252
0661730932

مدير النشر :
أقريش رشيد

http://collectivitésterritoriales.ma

ICE:001433750000092
AL BARID BANQUE
RIB:N°
350810 000000000
774754014

Arts
Agence Conseil en Communication

Communiqué du Cabinet royal — 4

Biographie de M. Mohamed Abdennabaoui, Premier président de la Cour de Cassation

Biographie de Moulay El Hassan Daki, nouveau Procureur général du Roi près la Cour de Cassation, président du Ministère Public — 6

Biographie de Mme Zineb El Adaoui, Premier Président de la Cour des comptes — 7

Biographie de M. Ahmed Rahhou, nouveau président du Conseil de la Concurrence

Les préfectures et provinces du Maroc débattent des projets de réforme du cadre législatif — 8

Tourisme : La SMIT anticipe la reprise en mobilisant les investisseurs mondiaux — 10

Dakhla: Signature d'une convention de partenariat en faveur de l'impulsion de l'investissement touristique — 12

Al Barid Bank: Najm-Eddine Redouane dresse le bilan de la transformation digitale — 14

Signature de 21 conventions entre CAM et les acteurs du secteur agricole — 20 21

LES NOUVELLES DISPOSITIONS FISCALES DE LA LOI DE FINANCES 2021 — 24

«نارسا» تقلص مدة حجز المواعيد إلى 48 ساعة لإيداع ملفات رخص السياقة والبطائق الرمادية — 32

افتتاح مقر المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المملكة المغربية لتعزيز الشراكة من أجل التحضر المستدام — 33

أحمد العمومري: فلسفة قانون تبسيط المساطر الإدارية تؤطر علاقة الإدارة بالمرتفقين وجعلها أكثر نجاعة — 34

نظام المساهمة المهنية الموحدة لسنة 2021 (CPU) — 38

نظام المساهمة المهنية الموحدة لسنة 2021 (CPU)

الدكتور شريف محمد باحث في القانون العام

إن نظام المساهمة المهنية الموحدة (La contribution professionnelle unique) نظام ضريبي خاص بالأشخاص الذاتيين وضع لتمكين فئة من الملزمين المزاولين لأنشطة مهنية ، تجارية و حرفية ذات الدخل المحدود من أداء ضريبة موحدة شاملة تضم من جهة الضرائب والرسوم الخاصة بالنشاط المهني)الضريبة على الدخل والرسم المهني والرسم على الخدمات الجماعية(وكذا واجبات تكميلية مرصدة للخدمات الاجتماعية لفائدتهم تشمل في مرحلة أولى التأمين الإجباري عن المرض.

حيث أن هذا النظام عوض نظام الربح الجزافي. وتبعا لذلك تم ابتداء من فاتح يناير 2021 حيث إن هذا النظام نسخ مقتضيات المدونة العامة للضرائب المتعلقة بنظام الربح الجزافي و تم تعويضها بأحكام جديدة تتعلق بإحداث نظام المساهمة المهنية الموحدة، وذلك بموجب المادة 6 من قانون المالية رقم 20 – 65 للسنة المالية 2021 حيث تنص المادة 6 من المدونة العامة للضرائب علي مايلي :

I– يخضع الأشخاص الذاتيون المحددة دخولهم المهنية وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة للضريبة على الدخل بالسعر المشار إليه في المادة 73 – II –باء–° 6 أ من المدونة العامة للضرائب علي أساس رقم الأعمال المحقق والمضروب في معامل محدد لكل مهنة.

II–يخضع الأشخاص الذاتيون السالف ذكرهم للضريبة على الدخل بالسعر الخاص المنصوص عليه في المادة 73 – II –واو–° 11 من المدونة العامة للضرائب فيما يخص زائد القيمة والتعويضات التالية:

1– مجموع صافي زائد القيمة المحقق بمناسبة التخلي للغير، أثناء استغلال المؤسسة أو حين انتهاء استغلالها، عن الأموال المجسدة أو غير المجسدة المخصصة لمزاولة المهنة باستثناء الأراضي والمباني؛

2– مجموع صافي زائد القيمة الذي تقوم الإدارة بتقييمه إذا لم تعد الأموال المجسدة وغير المجسدة، غير الأراضي والمباني، مخصصة لاستغلال المؤسسة؛

3– التعويضات المقبوضة مقابل الانقطاع عن مزاولة المهنة أو تحويل الزبناء .

فيما يخص الأموال القابلة للاهتلاك غير الأراضي والمباني، يساوي زائد القيمة ما زاد من ثمن التفويت أو القيمة التجارية على ثمن التكلفة بعد أن تطرح من هذا الأخير

4–الاهتلاكات المنجزة بمقتضى نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة؛

5–الاهتلاكات وفق النسب السنوية التالية :

10% – فيما يخص المعدات والآلات والأثاث؛

– 20 % فيما يخص المركبات .

يتم تقييم زائد القيمة من لدن الإدارة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادتين 220 و 221 من المدونة العامة للضرائب حيث يجوز للأشخاص الذاتيين أن يختاروا نظام المساهمة المهنية الموحدة وفق الشروط الشكلية وفي الآجال المنصوص عليها في المادتين 43 و 44من المدونة العامة للضرائب.

شروط التطبيق نظام المساهمة المهنية الموحدة،

لاختيار نظام المساهمة المهنية الموحدة، يجب احترام الشرطين التاليين:

1.– أن لا يتجاوز مبلغ رقم الأعمال السنوي المحقق الحدود التالية:

–)مليوني 2 000 000 (درهم فيما يتعلق بالأنشطة الصناعية والتجارية والأنشطة الحرفية؛

–)خمسمائة ألف 500 000 (درهم فيما يتعلق بمقدمي الخدمات .

2.– الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل. يظل الاختيار السالف الذكر ساري المفعول مادام رقم الأعمال المحقق لم يتجاوز طوال سنتين متتابعتين الحدود . المنصوص عليها أعلاه وفي حالة العكس، يطبق نظام النتيجة الصافية الحقيقية على الدخول المهنية المحققة ابتداء من فاتح يناير من السنة الموالية للسنتين اللتين وقع خلالهما تجاوز الحدود الآنفة الذكر .ويستثنى من نظام المساهمة المهنية الموحدة الخاضعون للضريبة الذين يزاولون مهنا أوأنشطة أو يقدمون خدمات محددة بموجب نص تنظيمي – فيما يخص مبلغ الدخل المهني

أساس فرض المساهمة المهنية الموحدة

يحدد الدخل المهني للخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة على أساس رقم الأعمال المحقق مضروب في معامل يخصص لكل مهنة طبقا للجدول المشار إليه في المادة I–40 من المدونة العامة للضرائب والملحق بها وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أنه في حالة مزاولة الخاضع للضريبة لمهن أو أنشطة متعددة ذات معاملات مختلفة، فإن الدخل المهني الإجمالي يساوي مجموع الدخول المحددة بالنسبة لكل مهنة أو نشاط على حدة وذلك بنفس الطريقة المشار إليها أعلاه. ومن جهة أخرى، يجدر التذكير أنه عملا بمقتضيات المادة 247 المكررة مرتين من المدونة العامة للضرائب، فإن مبلغ رقم المعاملات المحقق بواسطة الأداء عبر الهاتف النقال برسم السنوات من 2020 إلى 2024 لا يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد أساس فرض المساهمة المهنية الموحدة

كيفيات احتساب المساهمة المهنية الموحدة

تتضمن المساهمة المهنية الموحدة شقين: –1 الضريبة المطابقة للدخل المهنيمن أجل تحديد الشق الأول من المساهمة المهنية الموحدة والمتعلق بالدخل المهني، يتم تطبيق سعر 10 المحدد وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة المشار إليه في المادة 40 – I من المدونة العامة للضرائب

––1المساهمة المهنية الموحدة تنضاف لمبلغ هذه الضريبة كواجب تكميلي يحتسب وفق الجدول بعده والمتعلق بالتغطية الصحية، وذلك كما يلي ،

مبلغ الضريبة بالدرهم	الربع سنوي بالدرهم	السنوي بالدرهم
أقل من500	300	1200
من500 إلى1000	390	1560
من1001 إلى2500	570	2280
من2501 إلى5000	720	2880
من5001 إلى10000	1050	4200
من10001 إلى25000	1500	6000
من25001إلى50000	2250	9000
مافوق50000	3600	14400

الإقرار برقم الأعمال

يتعين على الخاضع للضريبة المحدد دخله المهني وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة إيداع إقرار سنوي برقم الأعمال المحقق المطابق لكل نشاط أو مهنة مزاولة، مع الدفع التلقائي للضريبة بطريقة إلكترونية أو على حامل ورقي وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة الجبائية، وذلك قبل فاتح أبريل من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال. ويجب أن يدلى بهذا الإقرار لدى مفتش الضرائب التابع له الموطن الضريبي أو المؤسسة الرئيسية للخاضع للضريبة،والذي يتضمن جملة من البيانات، لاسيما تلك المتعلقة بأختيار آجال الأداء(السنوي أو ربع السنوي) وكذا عند الاقتضاء، رقم الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض. وفي حالة التفويت أو الانقطاع عن مزاولة النشاط المهني أو الوفاة أو في حالة المغادرة النهائية للمغرب، يتعين على الخاضع للضريبة أو ذوي الحقوق –حسب الحالة–إيداع الإقرار المذكور داخل الآجال المنصوص عليها في المادتين 85و150 من المدونة العامة للضرائب. وتجدر الإشارة إلى أنه يتعين على جميع الخاضعين للضريبة المعنيين بالمساهمة المهنية الموحدة إيداع الإقرارات بالدخل المتعلقة بهم بمن فيهم الخاضعين للضريبة التي يقل أصل مبلغها عن 5000 درهم والذين كانوا معفيين من تقديم الإقرارعملا بالمقتضيات السابقة للمادة –86من المدونة العامة للضرائب والتي تم نسخها بموجب قانون المالية لسنة 2021. ولابد من الإشارة أيضا إلى أن الطريقة السابقة لتحديد الدخل المفروض عليه الضريبة باعتماد القيمة الإيجارية (الربح الأدنى) قد تم نسخها بموجب قانون المالية لسنة 2021. وتبعا لما سبق، فإن المساهمة المهنية الموحدة أصبحت ترتكز على مبدأ التصريح، والذي يقابله الحق المخول للإدارة الضريبية في المراقبة طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

– بالنسبة للسنة (2021 كمثال)

1––حالة الخاضع للضريبة المزاول لنشاط مهني قبل فاتح يناير 2021 وفق نظام الربح الجزافي من أجل تسهيل تطبيق المقتضيات المتعلقة بالنظام الجديد للمساهمة المهنية الموحدة، يحدد بصفة انتقالية الأساسالضريبي عن سنة 2020 كسنة مرجعية، بتطبيق السعر الإيراني 10% على الدخل الافتراضي المطابق لمجموع الضرائب والرسوم)الضريبة على الدخل والرسم المهني، وعند الاقتضاء الرسم على الخدمات الجماعية(المستحقة على الملزمين بموجب المقتضيات السابقة للمدونة العامة للضرائب وللقانون رقم 47–06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية. ويتم بعد ذلك تحويل الأساس الضريبي المحصل عليه إلى رقم أعمال الذي يفترض أنه تم تحقيقه مع اعتماد المعامل المحدد لكل مهنة طبقا للجدول الملحق بالمدونة العامة للضرائب. كما تجدر الإشارة أنه اعتبارا لكون مبلغ المساهمة المهنية الموحدة يشمل ابتداء من فاتح يناير 2021 مجموع الواجبات: صاحب متجر للتغذية العامة، خاضع للضريبة حسب نظام الربح الجزافي، مطالب برسم السنة المرجعية 2020 بأداء الواجبات التالية

: – الضريبة على الدخل: 800. 1 درهم–

الرسم المهني .00: 1200 درهم

مجموع الواجبات : 3000.00 درهم

بصفة انتقالية، فإن الواجبات التي يتعين أداؤها سنة 2021 في إطار نظام المساهمة المهنية الموحدة، تم الإبقاء عليها بدون أي تغيير. حيث تم احتسابها استنادا إلى الكيفيات والأسعار والمعاملات المنصوص عليها قانونا، وذلك كما يلي

–الشق الأول من المساهمة المهنية الموحدة المطابق للضريبة على الدخل المهنيي حتسب الأساس الخاضع للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة برسم سنة 2021)دخل سنة 2020(كالتالي: – المعامل المضروب في رقم الأعمال من أجل تحديد الأساس الخاضع للضريبة برسم الدخل المهني المتعلق بنشاط التغذيةالعامة: 8% – السعر النسبي للضريبة من أجل احتساب الشق الأول للمساهمة المهنية الموحدة مضروب في: 10% أي: رقم الأعمال 10% x 8%x يتعين أن ينتج عنها مبلغ للمساهمة المهنية الموحدة قدره 3000 درهم)دون الواجب التكميلي. وبالتالي فإن رقم الأعمال الافتراضي المفضي إلى مبلغ الضريبة قدره 3000 درهم محدد في مبلغ 375.000.00 درهم

وهكذا يتبين أن المبلغ الضريبي الذي يتعين أداؤه عن سنة 2020 دون الواجب التكميلي يساوي مجموع مبلغ الضريبة على الدخل ومبلغ الرسوم المحلية المستحق عن سنة 2020.

Communiqué du Cabinet royal

«Sa Majesté le Roi Mohammed VI, Amir Al-Mouminine, que Dieu L'assiste, a reçu lundi 22 mars 2021 au Palais royal de Fès :

- M. Mohamed Abdennabaoui, que le Souverain a nommé Premier président de la Cour de Cassation, et en cette qualité, Président délégué du Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire.
- M. El Hassan Daki, que le Souverain a nommé Procureur Général du Roi près la Cour de Cassation et en cette qualité, Président du Ministère Public ».

"Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a reçu lundi 22 mars 2021 au Palais Royal de Fès, Mme Zineb El Adaoui, que le Souverain a nommée au poste de Premier Président de la Cour des comptes.

A cette occasion, Sa Majesté le Roi, que Dieu Le glorifie, a prodigué à la nouvelle présidente Ses Hautes Orientations, pour qu'elle veille à ce que cette Institution accomplisse ses missions constitutionnelles, particulièrement en matière de l'exercice du contrôle supérieur des finances publiques et dans le domaine de soutien et de protection des principes et valeurs de bonne gouvernance, de transparence et de reddition des comptes".

"Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que Dieu L'assiste, a reçu ce jour au Palais Royal de Fès, M. Ahmed Rahhou, que le Souverain a nommé président du Conseil de la Concurrence.

Cette nomination intervient suite à la soumission à la Haute Attention Royale du rapport de la commission ad-hoc chargée par le Souverain de mener les investigations nécessaires à la clarification de la situation née de la confusion créée par les décisions discordantes du Conseil de la Concurrence dans l'affaire des ententes éventuelles dans le secteur des hydrocarbures contenues dans les notes divergentes portées à la Haute Attention de Sa Majesté le Roi les 23 et 28 juillet 2020.

Conformément à la mission qui lui a été confiée par le Souverain, la commission s'est assurée du respect des lois et des procédures relatives au fonctionnement du Conseil de la Concurrence et au déroulement de l'instance contentieuse et a conclu que le processus de traitement de cette affaire a été émaillé de nombreuses irrégularités de procédure. Elle a également relevé une nette détérioration du climat des délibérations.

Au vu des éléments soumis à la Haute Attention Royale, Sa Majesté le Roi, que Dieu L'assiste, a ordonné la transmission au Chef du Gouvernement des recommandations de la Commission ad-hoc, à l'effet de remédier aux imprécisions du cadre légal actuel, renforcer l'impartialité et les capacités de cette institution constitutionnelle et conforter sa vocation d'instance indépendante contribuant au raffermissement de la bonne gouvernance, de l'État de droit dans le monde économique et de la protection du consommateur.

Il est rappelé que la Commission ad-hoc n'avait pas pour mission d'examiner le fond de l'affaire contentieuse dont le Conseil de la Concurrence est saisi, ni, encore moins, de se substituer au Conseil dans son traitement.

La démarche ainsi adoptée procède du ferme attachement du Souverain à l'indépendance et au bon fonctionnement des institutions de régulation et de bonne gouvernance".

PRESENTATION DU REGIME DE LA CPU

La contribution professionnelle unique remplace le régime du bénéfice forfaitaire. Qui a été applique aux personnes physiques exerçant des activités a rendement faible. Ce régime va permettre à cette catégorie de contribuable de s'acquitter d'un seul impôt englobant d'une part les impôts et taxes a caractère professionnel a savoir l'impôt sur le revenu, la taxe professionnelle et la taxe des sévices communaux et d'autre part, un complément de droit destine aux prestations sociales couvrant dans un premier temps l'assurance maladie obligatoire

A Cet effet et a compter du 1e janvier 2021, les dispositions du code général des impôts (CGl) relatives au régime du bénéfice forfaitaire sont abrogées et remplacées par de nouvelles dispositions relatives au régime de la Contribution Professionnelle unique (CPU) institue par l'article 6 de la loi de finances n° 65.20.

- Le régime de contribution professionnelle unique (CPU)

Tranches des droits annuels (en dirhams)	Montant trimestriel des droits complémentaires (en dirhams)	Montant annuel des droits complémentaires (en dirhams)
Moins de 500	300	1200
De 500 à 1000	390	1560
De 1 001 à 2500	570	2280
De 2501 à 5 000	720	2880
De 5001 à 10.000	1050	4200
De 10.001 à 25.000	1500	6000
De 25.001 à 50.000	2250	9000
Supérieur à 50 000	3600	14400

- CAS DE LA COTISATION PROFESSINNELLE UNIQE

Cas d'un contribuable exerçant une nouvelle activité professionnelle à compter de 2020

Un contribuable a débuté son activité en qualité de coiffeur pour hommes le 1er janvier 2020. Il a souscrit sa 1re déclaration sous le régime de la CPU en 2021 comme suit :

- Chiffre d'affaires réalisé : 60 000 DH

Les droits à verser en 2021 sont calculés directement sous le régime de la CPU. Ainsi, la base imposable sous ledit régime en 2021 (revenu de l'année 2020) est calculée comme suit :

[(60 000 x 40%) x 10%] = 2 400DH

Au moment de l'impôt ainsi calculé s'ajoute un droit complémentaire de 2 880 DH après adhésion au régime d'assurance maladie obligatoire de base.

Cas d'un contribuable ayant cédé totalement ou partiellement son entreprise :

Cas de cessation totale d'activité :

Un entrepreneur menuisier bénéficiant du régime d'assurance maladie obligatoire de base, a cédé le 30 juin 2021 son entreprise au prix de 180 000 DH, réalisant ainsi une plus-value nette de 100 000 DH. Il a réalisé durant le premier semestre de 2021 un chiffre d'affaires de 90 000 DH.

Ainsi, ce contribuable est tenu de souscrire une déclaration suite à la cessation d'activité dans un délai de 45 jours à compter de la date de cession.

Il aura donc à verser au titre de la CPU les montants suivants, sous réserve des dispositions de l'article 236-1° du CGI :

- **CPU due au titre du chiffre d'affaires réalisé**

(90 000 x 12%) x 10% = 1 080 DH

A cet impôt s'ajoute le droit complémentaire calculé comme suit :

- Le montant annuel de la CPU porté à l'année (1080 x (12/6) = 3 160), qui correspond à un droit complémentaire annuel de 2880 DH ;
  Droit complémentaire ramené à la période de 6 mois :
  2 880 DH x (6/12) = 1 440 DH

Soit un total à verser : 1 080 + 1 440 = 2 520 DH

- **CPU due au titre de la plus-value nette réalisée :**

100 000 x 20% = 20 000 DH

Cas de cession d'une machine en cours d'activité :

Un contribuable soumis au régime de la CPU a cédé, en cours d'exploitation le 1er juillet 2022 une machine au prix de 36 000 DH, sachant qu'elle a été acquise en date du 01-01-2016 au prix de 60 000 DH.

La plus-value sur cession de cette machine est déterminée comme suit :

- Amortissements présumés avoir été pratiqués : (60 000 x 10% x 6) + (60 000 x 10% x 6/12) = 39 000 DH

Valeur nette comptable : 60 000 – 39 000= 21 000 DH

- Plus-value nette réalisée : 36 000 – 21 000= 15 000DH

Cette plus-value doit faire l'objet d'une déclaration accompagnée d'un versement spontané auprès du receveur de l'administration fiscale.

2 الشق الثاني –الواجب التكميلي المكون للشق الثاني من المساهمة المهنية الموحدة بالرجوع إلى جدول الواجبات التكميلية المشار إليه أعلاه، نجد أن مبلغ 3000درهم يتواجد ضمن شريحة الواجبات السنوية المتراوحة بين 2501و5000 درهم. هذه الشريحة يقابلها واجب تكميلي بمبلغ سنوي قدره 2880 درهم، مستحق عقب الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

—2حالة الخاضع للضريبة الذي شرع حديثا في مزاولة نشاط مهني ابتداءا من سنة 2020(مثال)

أدلى الخاضع للضريبة الذي بدأ مزاولة نشاطه المهني المتمثل في الحلاقة للرجال في فاتح يناير 2020 بأول إقرار له في إطار نظام المساهمة المهنية الموحدة برسم سنة 2021 كما يلي:

رقم الأعمال المحقق: 60.000 درهم

تحتسب الواجبات المستحقة برسم سنة 2020 مباشرة حسب نظام المساهمة المهنية الموحدة، وذلك من خلال تحديد الأساس الخاضع للضريبة وفق هذا النظام عن سنة 2021) كالتالي:

= 10% 60.0002400 x 40% xدرهم

يضاف إلى هذه الواجبات الضريبية المحتسبة، مبلغ تكميلي سنوي قدره 280.002 درهم، بعد الانخراط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض

الإقرار بزائد القيمة وبالتعويضات

يتعين على الخاضعين للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة، الإيداع بطريقة إلكترونية أو التسليم مقابل وصل تزامنا مع الدفع التلقائي للضريبة، لإقرار يتضمن بيان بمجموع زائد القيمة والتعويضات المشار إليها في المادة II–40 من المدونة العامة للضرائب وذلك خلال أجل خمس وأربعين (45) يوما ابتداء من تاريخ تفويت جزء أو كل مقاولتهم أو حق الزبناء أو الانقطاع عن مزاولة نشاطهم المهني. ويجب إيداع هذا الإقرار لدى قابض الإدارة الجبائية التابع له الموطن الضريبي أو المؤسسة الرئيسية للخاضع للضريبة وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة الضريبية، مرفقا بجميع وثائق الإثبات المتعلقة بثمن تفويت واقتناء العناصر التي تم تفويتها.

-حالة خاضع للضريبة قام بالتفويت الجزئي أو الكلي لمقاولته• (مثال)

حالة التوقف الكلي عن مزاولة النشاط المهني قام صاحب مقاولة للنجارة، منخرط في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، بتاريخ 30 يونيو 2021، بتفويت مقاولته مقابل ثمن 180.000 درهم، ترتب عنه تحقيق مبلغ صافي لزائد قيمة قدره 100.000 درهم. وقد حقق خلال النصف الأول من سنة 2021 رقم أعمال قدره 90.000 درهم. وفي هذه الحالة يتعين على الخاضع للضريبة إيداع إقرار عقب الانقطاع عن مزاولة النشاط المهني وذلك داخل أجل خمس وأربعين(45) يوما ابتداء من تاريخ تفويت المقاولة ومع مراعاة مقتضيات المادة °–236 1 من المدونة العامة للضرائب، الملزم مطالب بأداء واجبات المساهمة المهنية الموحدة كما يلي: شق المساهمة المهنية الموحدة المطابق لرقم الأعمال 90.000 .

–الواجب الضريبي يحتسب كالتالي:

–المبلغ السنوي للمساهمة المهنية الموحدة: 1080درهم

مبلغ الواجب تكميلي 1440 درهم

–المبلغ الإجمالي الواجب أداؤه: 1080 + 1440 =22520 درهم

–شق المساهمة المهنية الموحدة المطابق لزائد القيمة الصافي المحقق 20.000 = 20% x 100.000.

الالتزامات المتعلقة بالأداء

يتعين على الخاضعين للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة، ابتداء من فاتح يناير 2021، الدفع بطريقة تلقائية لمبلغ هذه المساهمة تبعا للاختيار المعبر عنه في إقرارهم المتعلق برقم الأعمال وحسب الآجال التالية:

–في حالة اختيار الدفع ربع السنوي، تؤدى الضريبة في أربع (4) دفعات تساوي كل واحدة منها 25% من مبلغ الضريبة المستحقة، وذلك قبل انصرام الشهر الثالث والسادس والتاسع والثاني عشر من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال؛

–في حالة اختيار الدفع السنوي، تؤدى الضريبة قبل فاتح أبريل من السنة الموالية للسنة التي تم خلالها تحقيق رقم الأعمال.

-فرض الضريبة على زائد القيمة والتعويضات

يخضع زائد القيمة والتعويضات المحققة من لدن الخاضعين للضريبة وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة بمناسبة التفويت الجزئي أو الكلي لمقاولاتهم أو لحق الزبناء أو في حالة الانقطاع الكلي عن مزاولة نشاطهم المهني، للضريبة على الدخل بالسعر الإبرائي 20%.

–الالتزامات المتعلقة بالإقرارات–1 الإقرار بالتأسيس أو بتغيير الموطن الضريبي يتعين على الخاضعين للضريبة على الدخل وفق نظام المساهمة المهنية الموحدة أن يوجهوا تصريحا بالتأسيس في أو وفق مطبوع نموذجي تعده الإدارة الجبائية في رسالة مضمونة مع إشعار بالتوصل أو يسلموه مقابل وصل إلى المصلحة المحلية للضرائب التابع لها موطنهم الضريبي أو مؤسستهم الرئيسية بالمغرب، وذلك داخل أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ الشروع في مزاولة النشاط المهني. ويجب أن يتضمن هذا الإقرار مجموعة من البيانات، لاسيما طبيعة النشاط المهني المزاول ورقم القيد في الرسم المهني. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن الخاضعين للضريبة السالفين الذكر أصبحوا يستفيدون من الإعفاء الكلي الدائم من الرسم المهني طبقا لمقتضيات المادة 6)I–ألف°25–(من القانون رقم 47–06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية كما تم تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 07–20 الصادر بتاريخ 31 دجنبر 2020. غير أنهم يظلون مطالبين بإجراء القيد بجداول هذا الرسم كإجراء شكلي عملا بالنصوص القانونية الأخرى الجاري بها العمل. وفي حالة تحويل أو تغيير الموطن الضريبي أو المؤسسة الرئيسية، يتعين على الخاضعين للضريبة المذكورين القيام بإشعار الإدارة.

Nominations royales: chaises musicales à la Justice

Le roi Mohammed VI a reçu en audience, cet après-midi du 22 mars 2021, au Palais royal de Fès, plusieurs hauts responsables, nommés par décision royale à la tête des institutions judiciaires.

Exit Driss Jettou de la Cour des comptes qui a désormais comme nouvelle patronne, Zineb El Adaoui qui occupait jusque-là le poste de wali directrice de l'Inspection générale de l'administration territoriale. C'est ce qu'apprend Le360 de sources autorisées.

L'ancien Premier ministre (2002 – 2007) n'est pas le seul haut magistrat à céder son fauteuil, suite à cette nouvelle vague de nominations. Mustapha Fares, président du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire (CSPJ) a laissé également son fauteuil au profit de Mohamed Abdennabaoui.

Ce dernier qui occupait jusque-là le poste de procureur général du Royaume sera remplacé par Moulay Hassan Daki qui était procureur général à Rabat.

Conseil de la concurrence: un recadrage royal

Par ailleurs, le roi Mohammed VI a nommé Ahmed Rahhou, qui était ambassadeur du Royaume auprès de l'Union européenne (UE), à la tête du Conseil de la concurrence. Il remplace à ce poste Driss Guerraoui dont le traitement du dossier des hydrocarbures lui a valu, en juillet dernier, un recadrage du cabinet royal.

Au cours de cette même cérémonie, cinq magistrats, récemment nommés au CSPJ, a prêté serment devant le souverain. Parmi eux, deux membres ont été reconduits à leurs postes.

الحساني تبرز الطفرة الاقتصادية المتسارعة التي تشهدها جهة الشمال

أكدت رئيسة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، فاطمة الحساني، بحر الأسبوع الجاري، خلال مشاركتها ضمن أشغال "الملتقى الديبلوماسي" ، أن الجهة شهدت طفرة تنموية متسارعة، خلال ما يزيد عن عشرين سنة، بفضل المشاريع المهيكلة الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل موقعها الاستراتيجي المتميز وواجهتيها البحريتين، وبنيتها التحتية المتقدمة.

واستعرضت الحساني، خلال الملتقى الذي نظمته المؤسسة الدبلوماسية في نسختة الـ 97، لفائدة ثلة من السفراء الأجانب المعتمدين لدى المملكة المغربية وممثلي المنظمات الدولية، أهم هذه المشاريع المهيكلة، على رأسها ميناء طنجة المتوسط، وطرق من مستوى جيد وتوسيع خطوط السكك الحديدية والخط فائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء، ناهيك عن إحداث العديد من المناطق الصناعية والحرة بغرض استقطاب المستثمرين المغاربة والأجانب، مما جعل الشركات الأجنبية تختار الاستقرار بجهة طنجة تطوان الحسيمة، على غرار الفاعل الفرنسي المتخصص في صناعة السيارات "رونو-نيسان" وشركات أخرى في مجال صناعة أجزاء الطائرات وعجلات السيارات والنسيج وصناعات أخرى.

وأضافت الرئيسة، أن هذه الدينامية عززها مجلس الجهة، لا سيما منذ 2019، بإحداث العديد من مناطق الأنشطة الاقتصادية والصناعية بغرض تحسين جاذبية التراب من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات سعيا لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من نظام الجهوية المتقدمة. مبرزة ان هذه التطورات المتلاحقة جعلت الجهة تنتقل من المركز الخامس من حيث التطور الاقتصادي إلى المركز الثالث بعد كل من جهة الدار البيضاء-سطات وجهة الرباط-سلا-القنطيرة، في أفق تحولها إلى قطب ثان وطنيا.

وفي معرض ردها على الأسئلة التي طرحها السفراء المعتمدين بالمغرب حول أهم منجزات مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، تطرقت فاطمة الحساني، في هذا الصدد بالأرقام، إلى أبرز ما حققه المجلس خلال ولاية المجلس الحالية، لا سيما من حيث إحداث أكبر عدد من مناطق الأنشطة الصناعية والاقتصادية بعمالتي وأقاليم الجهة الثمانية، بغلاف مالي قارب 400 مليون درهم، والتي ستنضاف إليها قريبا منطقة صناعية أخرى بعمالة المضيق الفنيدق من أجل توطين الأنشطة الاقتصادية في إطار الجهود الرامية لتحقيق الإنعاش والإقلاع الاقتصاديين بالمنطقة. مضيفة، أن هذه الدينامية واكبها المجلس بإحداث مراكز التكوين المهني والمساهمة في مشروع مدينة المهن والكفاءات، سعيا منه لتأهيل وتكوين اليد العاملة المحلية بالجهة، من أجل تلبية متطلبات سوق الشغل.

وأبرزت الحساني، في نفس السياق، أن المجلس أولى أهمية كبيرة لتجويد العرض الجامعي في إطار من العدالة المجالية بين عمالتي وأقاليم الجهة، من خلال إحداث كليتين متعددتي التخصصات، سيتم الشروع في بنائهما قريبا في كل من وزان وشفشاون.

كما حظي قطاع الصحة، تضيف رئيسة المجلس، بأولوية كبيرة خاصة في مرحلة تفشي جائحة "كوفيد 19-"، حيث تم تخصيص 50 مليون درهم برسم سنة 2020 بغرض تجهيز مستشفيات الأقاليم الثمانية بمختبرات وآليات لمحاربة الوباء، فضلا عن المساهمة في سد الخصاص الحاصل فيما يتعلق بالموارد البشرية، من خلال توظيف 150 ممرضة وممرض بغلاف مالي يصل إلى 9 ملايين درهم

وبحسب الرئيسة، فإن المجلس وموازاة مع اشتغاله على تنزيل المشاريع المهيكلة، واصل انشغاله ببرامج فك العزلة عن العالم القروي، مبرزة أن المجلس خصص ما بين 2019 و 2020، ما مجموعه مليار و 160 مليون درهم لتمويل 600 كلم من الطرق غير المصنفة.

وتابعت أنه تم أيضا برمجة 224 كلم من الطرق غير المصنفة برسم 2021 بغلاف مالي يصل لـ 480 مليون درهم مبرزة أن انجاز هاته الطرق يتم في إطار برنامج الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية الذي أطلقه جلالة الملك محمد السادس .

وأشارت الحساني الى أن جهود المجلس من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واكبته دينامية أخرى لا تقل أهمية وهي الانتهاء من تنزيل الوثائق المرجعية ذات الصلة بورش الجهوية المتقدمة، وهي المخطط الجهوي لإعداد التراب الذي يرسم معالم رؤية استراتيجية لعمل المجلس الجهوي في الـ25 سنة المقبلة، وكذا العقد-البرنامج مع الدولة برسم (2022-2020)، والذي من شأنه تحقيق الالتقائية في تدخلات جميع الشركاء، إضافة إلى التصميم المديري للتكوين المستمر.

الحساني تستقبل القنصل العام الأمريكي وتلتمس إعادة فتح القنصلية الأمريكية بطنجة

استقبلت رئيسة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة، فاطمة الحساني، أمس الخميس، بمقر المجلس بمدينة طنجة، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية بالدار البيضاء، لورانس راندولف، والذي حل في إطار زيارة للجهة.

وأعربت فاطمة الحساني، عن سعادتها باستقبال القنصل العام الأمريكي، في مدينة طنجة، التي تشهد على عراقة الروابط المشتركة بين المغرب والولايات المتحدة، حيث يعود الوجود الأمريكي في هذه المدينة إلى القرن الثامن عشر، مع افتتاح أول بعثة دبلوماسية أمريكية في العالم.

وذكرت الحساني، على مستوى التعاون المغربي الامريكي ،ولاسيما على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة، بجملة من البرامج التنموية التي تغطي العديد من مجالات التعاون المشترك من قبيل التكوين المهني والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفلاحة وغيرها، داعية إلى زيادة تعزيز وتطوير هذا التعاون ليشمل مجالات أوسع ولاسيما في ما يتعلق منها بالمهن الصناعية الدقيقة.

والتمست الرئيسة في هذا الباب من القنصل الأمريكي، بالنظر إلى التراكم والزخم الإنساني والثقافي المشترك المسجل في علاقات البلدين بمدينة طنجة والأفاق المستقبلية الواعد، إلى إعادة فتح القنصلية الامريكية بطنجة من أجل توطيد هاته العلاقات المتميزة.

وبعد ذلك، قدمت الحساني، لمحة موجزة عن التجربة اللامركزية

التي تبناها المغرب منذ ستينات القرن الماضي، وتوجت باعتماد نظام الجهوية المتقدمة، الذي منح اختصاصات واسعة لمجالس الجهات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكوين المهني ودعم المقاولات وتحسين جاذبية التراب، والتعاون الدولي.

معتبرة أن التعاون اللامركزي الذي يدخل ضمن الاختصاصات الذاتية للجهة يظل احد أهم الآليات التي منحها المشرع للجهات لتنزيل اختصاصاتها

من جانبه، أعرب القنصل العام الأمريكي، لورانس راندولف، عن عزمه على العمل على تعزيز أواصر التعاون المشترك بين البلدين، معتبرا أن التراكم الحاصل من خلال الوجود الأمريكي في مدينة طنجة، يشكل محفزا للدفع أكثر بتطوير هذه العلاقات.

وأبدى راندولف ،في هذا الصدد إعجابه الكبير بمدينة طنجة وما تشهده من دينامية تنموية ومشاريع مهيكلة على مستوى البنيات التحتية مثل القطار الفائق السرعة والميناء المتوسطي، معربا عن اهتمامه لخلق توأمة بين الجهة واحدى الوحدات الفيدرالية بالولايات المتحدة الامريكية .

ووعد القنصل الامريكي بالعمل على تنظيم زيارات لرجال الاعمال والمستثمرين الأمريكيين الى المغرب والجهة وطنجة بشكل خاص، إضافة إلى الرفع من حجم الاستثمارات الامريكية لترقى الى مستوى العلاقات الاستراتيجية المتميزة والعريقة التي تربط البلدين .

ولم يفت الدبلوماسي الأمريكي في الختام التأكيد على ان زيارته لطنجة التي تتم في ظل الاستعدادات والتحضيرات الجارية لتخليد ذكرى مرور 200 سنة على إقامة أول بعثة دبلوماسية للولايات المتحدة بالخارج والتي توجد بطنجة، تروم الانفتاح على جميع الفاعلين الترابيين بمختلف جهات المملكة سعيا إلى تعزيز علاقات التعاون والشراكة بين البلدين.

كما حرص القنصل العام للولايات المتحدة، على الإشادة بالتطور الذي قطعته المراة المغربية على درب المشاركة السياسية والوصول لمراكز القرار على مختلف المستويات.

Biographie de M. Mohamed Abdennabaoui,
Premier président de la Cour de Cassation

Mohamed Abdennabaoui que SM le Roi Mohammed VI a nommé Premier président de la Cour de Cassation, et en cette qualité, Président délégué du Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire, est né en 1954 à Khouribga.

M. Abdennabaoui est titulaire d'un doctorat en droit (2015), d'un Diplôme d'études supérieures approfondies (Desa) en droit (1999) et d'une licence en droit (1978). Il a également obtenu un diplôme spécialisé en justice administrative de l'Institut national des études judiciaires en France, en 1993.

A partir de mars 2007, M. Abdennabaoui a occupé le poste de directeur des Affaires pénales et des grâces au ministère de la Justice. Il a été également directeur de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion au ministère (juin 2005 et mars 2007) et procureur du Roi près le tribunal de Première instance à Casablanca-Anfa (avril 2000 à janvier 2004). Il a occupé ce dernier poste également près les tribunaux de Première instance à Laâyoune, Benslimane et Mohammedia de 1984 à 1997.

M. Abdennabaoui, ancien professeur à l'Institut supérieur de la magistrature, et professeur vacataire à la faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales à Mohammedia, a pris part à plusieurs congrès internationaux et onusiens sur la prévention de la criminalité et les droits de l'homme.

Il a également participé en tant qu'expert à l'élaboration de conventions liées au terrorisme et à la criminalité transnationale organisée. Il a été aussi membre des commissions chargées de l'élaboration des projets du

nouveau code de la procédure pénale, de la loi antiterroriste et de la loi sur l'immigration.

M. Abdennabaoui a été décoré du wissam Al arch de l'ordre d'officier (2012) et du wissam Al moukafaa al watania de l'ordre de grand officier (2013).

Biographie de Moulay El Hassan Daki,
nouveau Procureur général du Roi près la Cour de Cassation, président du Ministère Public

Moulay El Hassan Daki que SM le Roi Mohammed VI a nommé Procureur général du Roi près la Cour de Cassation, président du Ministère Public, est né en 1955 dans la province d'Al Haouz.

Titulaire d'une licence en droit privé (section arabe) à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales – Agdal à Rabat, M. Daki a été admis en 1979 à l'Institut supérieur de la magistrature à Rabat, avant de débuter sa carrière professionnelle en qualité de substitut du procureur du Roi près du centre du juge à Sidi Yahya El Gharb (1981-1983).

Il a été affecté juge au tribunal de première instance de Kénitra (1983-1986), puis procureur du Roi près le tribunal de première instance de Ouazzane (1987-1988), de Souk Larbaa du Gharb (1988-1994), et de Kénitra (1994-1995) avant d'être nommé substitut du procureur général près la cour d'appel de Rabat (1995-1996).

En 1996, Moulay El Hassan Daki a été nommé procureur du Roi près le tribunal de première instance de Tétouan, avant d'être désigné en mars 2000 au poste de procureur du Roi près la Cour d'appel de Tanger, jusqu'en mai 2011, date de sa désignation en cette même qualité à la cour d'appel de Rabat.

Moulay El Hassan Daki a obtenu en 2012 un master en droit privé avant de soutenir en 2019 sa thèse de doctorat à la faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Tanger.

تعاضدية الموظفين تصادق على حزمة من القرارات..

خلال المجلس الإداري للتعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، المنعقد بالرباط أيام19 و20 و21 مارس 2021 تحت شعار "تأهيل وتجويد وتنويع وتقريب خدمات التعاضدية العامة من المنخرطين، رهان وتحدي".

تمت المصادقة على حزمة مهمة من القرارات، بداية بالانخراط اللامشروط في تنزيل الورش المجتمعي الكبير المتعلق بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، باعتبارها اللبنة الأساسية لتنفيذ الرؤية الملكية في هذا المجال. وكذلك على المخطط الاستراتيجي الخماسي2025-2021، وعلى مشروع ميزانية 2021، وميثاق الشرف التعاضدي ودليل المندوب وبطاقة المندوب وفتح البوابة الإلكترونية الخاصة بالمندوب.

وصادق المجلس الإداري، كذلك، على إحداث أكشاك القرب بجميع جهات المملكة، في إطار سياسة القرب وتحقيق العدالة الاجتماعية والجمالية في الولوج للخدمات المقدمة لفائدة المنخرطين، فضلا عن إرساء أسس التعاون المشترك مع الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي، وذلك من أجل الرفع من نسبة التعويض عن بعض خدمات القطاع التعاضدي لفائدة المنخرطين بالإضافة إلى تسوية الوضعية الإدارية والمالية غير السليمة لبعض مستخدمي التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، مع تعزيز دور التعاضدية العامة على الساحة الإفريقية عبر بوابة الاتحاد الإفريقي للتعاضد.

وزيرة السياحة من الداخلة: جهة وادي الذهب استأنفت نشاطها السياحي بشكل أسرع مقارنة مع وجهات

كشفت نادية فتاح العلوي،وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، أمس السبت،أن جهة الداخلة استطاعت أن تستأنف نشاطها السياحي بشكل أسرع مقارنة مع وجهات وطنية ودولية معروفة.وأوضحت فتاح العلوي، خلال لقاء تواصلي مع مهنيي قطاع السياحة والصناعة التقليدية، أن وجهة الداخلة، التي عرفت دينامية هامة خلال السنوات الأخيرة، تمكنت من الصمود رغم الإكراهات المرتبطة بجائحة (كوفيد19-)، التي أثرت سلبا على مختلف نواحي النمو والحركة الاقتصادية بمختلف دول العالم، خاصة تلك التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على السياحة.وأضافت، خلال هذا اللقاء الذي حضره المدير العام للشركة المغربية للهندسة السياحية عماد برقاد، أن "الظرفية الصعبة التي نجتازها تدعونا إلى حسن استغلال الفرص التي تتاح لنا، في إطار تشاركي والتقائي، متسم بالروح الوطنية وتغليب المصلحة العامة، وتكثيف الجهود للخروج من الأزمة، والتعاون والوثيق بين مختلف المكونات، واستحضار قيم التضامن والتآزر التي وحدت عموم المغاربة في مواجهة الأزمات على الدوام".وأكدت، في هذا الإطار، أن أهم رهانات الخروج من هذه الأزمة وتداعياتها تتمثل في استرجاع الثقة، وتطوير وتحسين تنافسية وجاذبية المناطق السياحية، بتنسيق تام ووطيد وشراكة فعالة بين المجلس الجهوي للسياحة والمكتب الوطني المغربي للسياحة، عبر الترويج والتسويق الأنجع لهذه الوجهة والإعداد لحملة استباقية لإنعاش واستقطاب السياحة الداخلية صوب هذه الوجهة في الشهور المقبلة.وبهذه المناسبة، دعت الوزيرة الفاعلين المحليين، من سلطات محلية ومنتخبين ومهنيين، للعمل جميعا على توحيد الجهود لتجاوز كل الإكراهات وتذليل الصعاب التي تواجه قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي بالجهة في هذه الفترة الدقيقة، وتمكينها من استرجاع عافيتها ونشاطها المعهودين.وأبرزت السيدة فتاح العلوي أن المملكة اتخذت عدة إجراءات لحماية النسيج الاقتصادي الوطني، من خلال تقديم دعم خاص، في إطار عقد برنامج، للتخفيف من آثار الجائحة على القطاعات الاقتصادية والعاملين بها، بما فيهم المرشدون السياحيون.

وأشارت إلى أن هذه الإجراءات تشمل على الخصوص، التعويض الشهري الجزافي، وقدره 2000 درهم، والشروع في تعميم خدمات التغطية الصحية والتعويضات العائلية، واعتماد آليات للتمويل وضمان القروض وتأجيل أداءات القروض، والمواكبة التقنية لمهنيي القطاعات الإنتاجية.

مديرية الدراسات والتوقعات:
إرتفاع قروض السكن بنسبة 3.5 في المئة في متم يناير 2021

أفادت مديرية الدراسات والتوقعات المالية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية بأن قروض السكن حافظت على وتيرتها الايجابية وسجلت زيادة بنسبة 3.5 في المئة في متم يناير 2021، مقارنة بـ 3.4 في المئة في الشهر السابق و 3.6 في المئة قبل سنة.

وأوضحت المديرية، في مذكرة للظرفية خاصة بشهر مارس، أن قروض الإنعاش العقاري ظلت، من جهتها، مستقرة، في حين ناهز جاري القروض العقارية 283 مليار درهم، بارتفاع يقدر بـ2.3 في المئة، مبرزة التحسن المسجل على مستوى التعاملات العقارية خلال العام الجاري، عقب تمديد قانون المالية لسنة 2021 للإجراءات الضريبية الهادفة إلى تعزيز تعافي القطاع العقاري حتى 30 يونيو المقبل.

كما سجلت المذكرة أن الزيادة في هذه المعاملات، على مستوى مدينة الدار البيضاء، بلغت، بحسب الموثقين، 25 في المئة خلال الربع الأول من عام 2021 ، وهو ما يمثل زيادة هامة مقارنة بالربع الأول من عام 2020، الذي لم يتأثر بشدة من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد19-.

من جهة أخرى، أشارت المديرية إلى أن حجم مبيعات الإسمنت المؤشر الرئيسي لقطاع البناء والأشغال العمومية، سجل انخفاضا بنسبة 10.1 في المائة في متم الشهرين الأولين من عام 2021، موضحة أن هذا التراجع يعزى، على وجه الخصوص، إلى الظروف المناخية خلال هذه الفترة وتمديد مدة سريان حالة الطوارئ الصحية، في سياق الأزمة المرتبطة بجائحة كورونا

مندوبية التخطيط تتوقع انخفاضا في قطاع البناء بالمغرب خلال السنة الجارية

كشفت المندوبية السامية للتخطيط بأن نشاط قطاع البناء من المرتقب أن يشهد انخفاضا خلال الفصل الأول من سنة 2021.

و أفادت المندوبية في مذكرة لها، حول البحوث الفصلية للظرفية الاقتصادية الخاصة بقطاعي الصناعة والبناء، هذا التطور أساسا من جهة، إلى الانخفاض المنتظر في أنشطة "البناء المتخصصة" و"الهندسة المدنية" ومن جهة اخرى، إلى التحسن المرتقب في انشطة "تشييد المباني" . وأضافت أن أغلبية مقاولي هذا القطاع يتوقعون انخفاضا في عدد المشتغلين خلال نفس الفصل.

و أكد ذات المصدر بأن أنشطة قطاع البناء قد تكون عرفت تراجعا خلال الفصل الرابع من سنة 2020، مشيرة إلى أن هذا التطور يعزى أساسا من جهة، الى الانخفاض الذي قد يكون سجل في "أنشطة البناء المتخصصة" وأنشطة "الهندسة المدنية" ومن جهة اخرى، الى التحسن الذي قد يكون سجل في أنشطة "تشييد المباني" .

وسجلت المندوبية المذكورة في مذكرتها، أن مستوى دفاتر الطلب اعتبر أقل من عادي في قطاع البناء، وقد يكون عدد المشتغلين عرف انخفاضا. وفي هذا السياق، قد تكون قدرة الإنتاج المستعملة سجلت نسبة 61 في المئة.

Biographie de Mme Zineb El Adaoui, Premier Président de la Cour des comptes

Mme Zineb El Adaoui que SM le Roi Mohammed VI a nommée au poste de Premier Président de la Cour des comptes, est née en 1960 dans la province d'El Jadida.
Titulaire d'un Diplôme des Études Supérieures en Sciences Economiques, Mme Zineb EL Adaoui a entamé sa carrière, en 1984, en qualité de juge à la Cour des comptes, avant d'occuper, en 2004, le poste de Présidente de la Cour Régionale des Comptes de Rabat.
Elle a été désignée membre de la commission consultative de la régionalisation en 2010, du Conseil National des Droits de l'Homme en 2011 et de la Haute instance du dialogue national sur la réforme de la Justice en 2012.

Le 20 janvier 2014, Sa Majesté le Roi Mohammed VI a nommé Mme Zineb El Adaoui, Wali de la Région du Gharb Chrarda-Béni Hssen et Gouverneur de la province de Kénitra.
La confiance de Sa Majesté le Roi a été renouvelée en la personne de Mme EL Adaoui, en la nommant, le 13 octobre 2015, Wali de la Région de Souss-Massa et Gouverneur de la préfecture d'Agadir-Ida-Ou-Tanane, puis Wali, Inspecteur Général de l'Administration territoriale à partir du 25 juin 2017.
Mme Zineb EL Adaoui a été décorée, en 2013, du Ouissam Al Moukafaa Al Watania de Grand Officier.
Elle est mariée et mère de deux enfants.
Dernière modification : 22 mars 2021

Biographie de M. Ahmed Rahhou, nouveau président du Conseil de la Concurrence

M. Ahmed Rahhou, que Sa Majesté le Roi Mohammed VI a nommé lundi président du Conseil de la Concurrence, est né le 25 juin 1958 à Meknès.
Titulaire de deux diplômes d'ingénieur de l'École polytechnique de Paris (1980) et de l'École nationale supérieure des télécommunications à Paris (1982), M. Rahhou a occupé plusieurs postes, dont celui de responsable du service informatique à la Royal Air Maroc (octobre 1982-mai 1985) et directeur général adjoint au Crédit du Maroc (1994).
En mars 2003, M. Rahhou a été nommé PDG de Lesieur Cristal, avant sa nomination par SM le Roi, en octobre 2009, en tant que PDG du CIH.
En juin 2019, il a été nommé Ambassadeur de Sa Majesté le Roi, Chef de la mission du Royaume du Maroc auprès de l'Union Européenne et Chef de la mission du Royaume auprès de la Communauté européenne de l'Énergie Atomique.
M. Rahhou est marié et père de deux enfants.

Abdelouahed El Ansari, nouveau président de l'Association des Barreaux du Maroc

Le bâtonnier et parlementaire du groupe istiqlalien « Pour l'Unité et l'Egalitarisme », Maître Abdelouahed El Ansari, a été élu, samedi 20 mars, à la tête de l'Association des Barreaux du Maroc (ABAM), pour un mandat de trois ans (2021-2024). Il succède à Me Omar Ouidra, bâtonnier au barreau de Casablanca, en poste depuis 2018.

L'élection a eu lieu à Fès avec plus de 130 voix pour El Ansari, coordinateur du Comité exécutif de l'Istiqlal dans la région Fès-Meknès et représentant du barreau de Meknès, contre 115 pour Me Kamal El Mehdi du barreau de Tétouan.
Le nouveau président de l'ABAM, également parlementaire et vice-président de la Chambre des représentants, a été par le passé bâtonnier de l'Ordre des avocats de la ville de Meknès.
Me Abderrahim Ababou, bâtonnier du barreau de Fès, et Me Moulay Sliman Amrani, bâtonnier du barreau de Marrakech, ont été élus vice- présidents de l'ABAM.
Pourrappel, cette association couvre les 17 barreaux marocains et est, à ce titre, la plus représentative de la profession.

أحمد العمومري: فلسفة قانون تبسيط المساطر الإدارية تؤطر علاقة الإدارة بالمرتفقين وجعلها أكثر نجاعة

قال أحمد العمومري، الكاتب العام لقطاع إصلاح الإدارة، إن «فلسفة القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية تتمحور حول رسم كبرى المبادئ العامة والأسس، التي تؤطر علاقة الإدارة بالمرتفقين، وجعل الإدارة أكثر نجاعة في تعاطيها مع المرتفقين، من خلال رقمنة كافة المساطر الإدارية من قبل جميع الإدارات المعنية، واعتماد البوابة الوطنية للإدارة كمدخل أساس للإصلاح المنشود».
وأضاف العمومري، في حديث خص به «الصحراء المغربية»، «إننا إزاء ثورة ستمكن من القطع مع عدد من الممارسات السلبية، التي ظلت لصيقة بالعلاقة القائمة بين الإدارة والمرتفقين لسنوات خلت.» وأشار الكاتب العام إلى أنه بموجب القانون، تمنع مطالبة المرتفقين بالوثائق المتاحة لدى إدارات أخرى، واعتبار عدم رد الإدارة بعد فترة زمنية معينة، قبولا للطلبات وفق شروط منصوص عليها في القانون.

– أين وصل ورش تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؟

قبل الجواب عن هذا السؤال المهم، لابد أن أشير إلى عدد من التوجيهات الملكية السامية، التي ما فتئت تشدد على ضرورة تحسين أداء الإدارة في أفق علاقة جيدة بينها وبين المرتفقين، وهي العلاقة، التي شابتها عدة اختلالات، فكان من اللازم الاشتغال على الإطار القانوني لجعل الإجراءات الإدارية أكثر يسرا ومرونة. من هنا جاء القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الذي خرج إلى الوجود ونشر في الجريدة الرسمية يوم 20 مارس 2020 ودخل حيز التنفيذ يوم 28 شتنبر 2020، أي أنه بعد ستة أشهر، تمكنت القطاعات المعنية من جعل القانون واقعا على الأرض، لذا يحق القول إن هذا القانون المهم، الذي طال انتظاره لسنوات، أصبح حقيقة، بفضل تكاثف جهود الأطراف المعنية، التي انكبت من أجل استكمال الترسانة القانونية وإصدار القانون، الذي قطع أشواطا كبيرة، كإطار ضامن للتحول التدريجي للإدارة المغربية، التي نريدها إدارة فعالة وناجعة تستجيب لمتطلبات المرتفقين سواء أكانوا مواطنين أو مستثمرين أو مقاولين.

– في اعتقادكم كيف يمكن أن يساهم هذا القانون في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن والقطع مع الممارسات السلبية في علاقة بين المرتفق والإدارة؟

إن فلسفة القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية تتمحور حول رسم كبرى المبادئ العامة والأسس، التي تؤطر علاقة الإدارة بالمرتفقين، وجعل الإدارة أكثر نجاعة في تعاطيها مع المرتفقين، من خلال رقمنة كافة المساطر الإدارية من قبل جميع الإدارات المعنية، واعتماد البوابة الوطنية للإدارة كمدخل أساس للإصلاح المنشود، لأنه ستصبح الإدارات ملزمة بالتقيد بالمساطر المنشورة في البوابة من جهة، و من جهة أخرى يعول على حس المسؤولية للمواطن لتحقيق المبتغى من هذا القانون الذي يهدف بدون شك إلى إحداث تغيير جذري داخل الإدارة المغربية وإقامة علاقة قائمة على معيار محدد جيدًا، يؤطر عمل الخدمات العامة انطلاقا من إجراءات واضحة وشفافة، وفقًا لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. وبالنظر إلى كل هذا، فإن القانون 55-19 بمثابة إطار التحول التدريجي للإدارة نحو إدارة ناجعة وفعالة من خلال تفعيل مبادئ أساسية أبرزها إلغاء ما يعرف حاليا بتصحيح الإمضاء والنسخ المطابقة للأصل. وبموجب القانون، تمنع مطالبة المرتفقين بالوثائق المتاحة لدى إدارات أخرى، واعتبار عدم رد الإدارة بعد فترة زمنية معينة قبولا للطلبات وفق شروط منصوص عليها في القانون. كما حدد القانون فترة لرقمنة جميع الإجراءات الإدارية ونشرها في البوابة الوطنية، علما أنه حدد للإدارات أجل خمس سنوات ابتداء من دخول القانون حيز التنفيذ لرقمنة جميع الخدمات الإدارية العمومية، ولقد تمكنا إلى حدود الآن من تحقيق نتائج مشجعة في هذا المضمار، بحيث هناك إلى حدود الآن 435 خدمة مرقمنة، منها 23 في المائة مرقمنة كليا. إننا إذن إزاء ثورة ستمكن من القطع مع عدد من الممارسات السلبية، التي ظلت لصيقة بالعلاقة القائمة بين الإدارة والمرتفقين لسنوات خلت.

– ما هي الآليات التي سيتم اعتمادها لضمان بلوغ الأهداف المسطرة؟

أول آلية من شأنها ضمان بلوغ الأهداف المسطرة في القانون 55.19 هي الإرادة القوية لإنجاح هذا الورش من خلال تظافر مجهودات مختلف المتدخلين. كما نراهن على تتبع التنزيل الفعلي للقانون عبر تعبئة هيئات حكامة البرنامج الوطني لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. وهنا أشير إلى عشرات الاجتماعات، التي عقدت سواء تعلق الأمر باجتماعات اللجنة الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، التي يرأسها رئيس الحكومة، أو اجتماعات اللجنة الاستراتيجية المكلفة بالإشراف على تنزيل القانون أو اجتماعات لجنة القيادة لتتبع إحداث البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية وغيرها من الآليات، التي تصب في هدف واحد ألا وهو تسهيل علاقة المواطن بالإدارة، وتعزيز الثقة وإرساء الشفافية.

عامل المضيق الفنيدق يواصل جولاته الليلية بأحياء الفنيدق

علمت بريس تطوان من مصدر مطلع أن ياسين جاري عامل عمالة المضيق الفنيدق يواصل بشكل يومي زياراته الميدانية إلى شوارع وأزقة مدينة الفنيدق للاستماع لانتظارات ومشاكل الساكنة المحلية.
وقال المصدر إن عامل المضيق الفنيدق يحل بشكل شبه يومي بالفنيدق ويقوم بجولات ليلية بمجموعة من الأحياء، ويفتح جلسات حوار مباشرة مع المواطنين ويطمئنهم بمواصلة السلطات العمومية تنزيل مجموعة من الحلول الاقتصادية للساكنة بهدف تجاوز الأزمة الخانقة التي تعرفها المدينة منذ إغلاق معبر باب سبتة الحدودي الذي كان يشكل مصدر رزق هام للساكنة في تجارة التهريب المعيشي.
وأفاد المصدر ذاته، أن الساكنة "تتلقى بشكل إيجابي" المبادرات التي يقوم بها ممثل وزارة الداخلية بعمالة المضيق الفنيدق، وتطالبه بمزيد من البدائل الاقتصادية الناجعة بغية إدماج أبنائها وبناتها في النسيج المهني على الصعيد المحلي والجهوي، وتجاوز الإكراهات الاجتماعية الخانقة التي تنخر جسد الساكنة منذ قرابة السنتين.
وكانت عمالة المضيق الفنيدق قد أعلنت، منذ اندلاع شرارة الاحتجاجات الاجتماعية بمدينة الفنيدق الشهر الماضي، عن حزمة حلول اقتصادية لفائدة الساكنة المحلية، كان أهمها الإعلان عن خلق منطقة الأنشطة الاقتصادية ودعم الشباب حاملي المشاريع المدرة للدخل إضافة إلى إدماج مجموعة من عاملات التهريب المعيشي بباب سبتة ببعض الوحدات الصناعية بكل من تطوان وطنجة علاوة على الإعلان عن خلق وحدات صناعية للنسيج والصناعات الغذائية بمدينة الفنيدق.

عامل مكناس يرفض المصادقة على اتفاقية مجلس بوانو بشأن هذه الأملاك

وجه عبد الغني الصبار، عامل عمالة مكناس، مراسلة إلى رئيس جماعة مكناس عبد الله بوانو (البيجيدي)، في شأن بعض مقررات الدورة العادية لدورة فبراير 2021؛ حيث تضمنت مراسلة العامل تعرضا على المقررات التي تحمل أرقام 25و26و27.
وعلل العامل عبد الغني الصبار مضامين هذا التعرض، كون المقررات تخالف القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في ما يتعلق بتدبير واستغلال الممتلكات الجماعية.
وكانت الاتفاقية التي وقعها عبد الله بوانو، المنتمي لحزب العدالة والتنمية، قد أثارت استياء وسخط ساكنة العاصمة الإسماعيلية، وتم اتهام البرلماني بوانو ببيع ممتلكات مدينة مكناس.. والممتلكات المعنية بالتفويت لشركة خاصة مقابل مبالغ مالية سنوية، تتعلق بالسبح البلدي المغطى وتبلغ مساحته 4000 متر مربع، تم تفويته بمبلغ مالي حدد في20 مليون سنتيم سنويا، والسبح الأولمبي «باب بوعماير» والذي تمت تهيئته من مالية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وافتتح السنة الماضية وتبلغ مساحته 4000 متر مربع. أما المشروع الثالث فيتعلق بمنتزه الرياض، والذي تبلغ مساحته سبع هكتارات.

Les préfectures et provinces du Maroc débattent des projets de réforme du cadre législatif

Le 15 mars 2021, le Congrès des pouvoirs locaux et régionaux du Conseil de l'Europe et l'Association Marocaine des Présidents des Conseils des Préfectures et Provinces (AMPCPP) ont coorganisé une rencontre nationale de l'Association portant sur « La réforme du cadre législatif relatif aux préfectures et provinces, leurs compétences et mise en oeuvre ».

Organisée dans le cadre du Partenariat de voisinage 2018-2021 du Conseil de l'Europe avec le Maroc, la réunion en format hybride a réuni les Présidents des Conseils Préfectoraux et Provinciaux, les représentants du gouvernement marocain et le Vice-Président du Congrès, M. Xavier Cadoret (France, SOC/V/DP). Le Wali-Directeur de la Direction Générale, M. Khalid Safir a souligné une série d'éléments essentiels de la réforme de la régionalisation avancée en cours : « l'octroi aux Présidents des Conseils des Préfectures et Provinces de la qualité d'organes exécutifs et d'ordonnateurs des dépenses des recettes de la Collectivité, la mise en place d'instances et de mécanismes de démocratie participative, le renforcement de la représentativité des femmes au sein des assemblées élues, la dévolution aux Conseils du pouvoir réglementaire, le développement des services administratifs des Collectivités et l'amélioration du statut de l'élu, ont marqué une étape importante de cette décentralisation territoriale ». Le vice-président Cadoret a félicité l'avancée significative de la coopération entre le Congrès et le gouvernement marocain et de la capacité des autorités décentralisées à faire face aux problèmes liés aux situations de crise telles que la pandémie de coronavirus, soulignant la nécessité de renforcer les gouvernements locaux et régionaux. Le Vice-Président du Congrès a également expliqué les difficultés communes à tout processus de décentralisation comme le manque de moyens financiers, l'absence de dialogue avec le pouvoir central et l'insuffisance des compétences accordées aux collectivités territoriales. « Le Congrès est convaincu que la coopération et le partage d'expériences entre les autorités locales et régionales des deux rives de la Méditerranée leur permettra de mieux faire face à ces défis, afin de coconstruire les sociétés démocratiques de demain » , a-t-il ajouté. Cette réunion s'inscrit dans le cadre du programme de Partenariat Sud-Med adopté par le Congrès en 2017 dont la finalité est d'accompagner les réformes territoriales et de renforcer la gouvernance décentralisée dans les pays voisins bénéficiaires. Ce programme contribue à la réalisation des volets local et régional de la politique du Conseil de l'Europe à l'égard des régions voisines, en particulier des Partenariats de voisinage avec le Maroc et avec la Tunisie (2018-2021)..

« Le Congrès est convaincu que la coopération et le partage d'expériences entre les autorités locales et régionales des deux rives de la Méditerranée leur permettra de mieux faire face à ces défis, afin de coconstruire les sociétés démocratiques de demain » ,

افتتاح مقر المكتب الوطني لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في المملكة المغربية لتعزيز الشراكة من أجل التحضر المستدام

افتتح موئل الأمم المتحدة، وكالة الأمم المتحدة التي تعمل من أجل التوسع الحضري المستدام، مقراً جديداً للمكتب القُطري في الرباط اليوم سيكون بمثابة «مركز تنمية حضرية استراتيجي للعمل من أجل بناء مدن شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة في المملكة المغربية» صرحت المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، ميمونة محمد شريف، خلال الحدث.

و تراست معالي السيدة نزهة بوشارب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، ومعالي السيدة ميمونة محمد شريف ، المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة ، إلى جانب عدد من ممثلي السلطات المحلية و القطاعات الوزارية و رئيس جمعية جهات المغرب و رؤساء الفيدراليات المهنية و ممثلي منظمة الأمم المتحدة بالمغرب حفل افتتاح المقر الجديد للمكتب القُطري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الهابيتات) في الرباط والتوقيع على وثيقة البرنامج القطري للموئل، والتي تعد بمثابة خارطة طريق لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة والشاملة والتصدي للتحديات الحضرية الرئيسية في المملكة المغربية في السنوات القادمة.

وقد صرحت السيدة نزهة بوشارب وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة أن "افتتاح المكتب الوطني لموئل الأمم المتحدة في المغرب، والذي تتشرف وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة باستضافته بمقرها الرئيسي، سيسمح للمملكة بالاستفادة من دعم موئل الأمم المتحدة لتنفيذ سياساتها العامة في مجال التعمير والإسكان"

كما أكدت على أن "افتتاح هذا المكتب سيمكن أيضًا من الانفتاح أكثر على البلدان الشريكة لموئل الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان الأفريقية في إطار التعاون جنوب – جنوب، وذلك من خلال مشاركة التجربة المغربية في مجالات إعداد التراب والتعمير والإسكان وسياسة المدينة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في القارة من هذه الميادين.

كما أكدت أيضا أن "التوقيع على البرنامج القطري لموئل الأمم المتحدة (2023-2020) الذي يشكل الإطار الاستراتيجي الذي يوجه التعاون بين حكومة المملكة المغربية وموئل الأمم المتحدة، سيساهم، من خلال ركائزه التسع، في تعزيز وتنشيط السياسات العمومية في مجال التخطيط الترابي والإسكان وسياسة المدينة، وحماية الأنسجة القديمة والتنمية القروية، وذلك في سياق مخطط الانتعاش الاقتصادي لفترة ما بعد COVID19."

إلى ذلك، أبرزت معالي السيدة الوزيرة أن هذه التظاهرة تميزت بتقديم الدليل المرجعي الذي أعدته الوزارة بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الفضاءات العمومية الحضرية الأكثر ولوجية بالنسبة للنساء والفتيات.

كما صرحت معالي السيدة ميمونة محمد شريف: «من خلال هذا المكتب، نحن مقتنعون بأن العلاقات القوية بالفعل مع حكومة المغرب ستتعزز بشكل أكبر مما يؤدي إلى تقدم كبير لجعل هذا البلد أكثر ازدهارًا ».

يتزامن افتتاح المقر مع اليوم العالمي للمرأة حيث عُقدت ندوة حول المساحات العامة الآمنة والشاملة للنساء والفتيات، مع التأكيد على أهمية الأماكن العامة، وخاصة للنساء والفتيات، لتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين نوعية الحياة، تعزيز التمكين المدني والاقتصادي وإتاحة الفرص لمزيد من المشاركة المؤسسية والسياسية. شهد الحدث إطلاق منصة «Her City Toolbox» ، والتي من شأنها أن تُسهل دمج وجهات نظر النساء والفتيات في جميع مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ للمساحات العامة الحضرية

ومن هذا المنطلق، تروم وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، أيضا مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، جعل سياسة المدينة أداة لمكافحة جميع أشكال الهشاشة والإقصاء الاجتماعي عبر اطلاق دليل مرجعي بعنوان «من أجل فضاءات عمومية حضرية سهلة الولوج للنساء والفتيات»، وذلك بغية طرح النقاش حول إدراج النوع الاجتماعي ضمن مشاريع سياسة المدينة، وكذا لتقديم الممارسات الجيدة من أجل فضاءات عمومية سهلة الولوج للنساء والفتيات. كما أنها فرصة لتوعية المؤسسات الفاعلة، أصحاب المشاريع، الجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية والمتدخلة في التهيئة الحضرية على المستويين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي في مشاريعهم.

كما تضمنت الزيارة زيارات ميدانية للأماكن العامة والمرافق الرياضية والترفيهية في الرباط، بالإضافة إلى المواقع الثقافية والتراثية والحدائق الخضراء المستدامة ومشاريع الإسكان الاجتماعي.

يتعاون موئل الأمم المتحدة مع المغرب منذ عام 1995 بشأن البرامج الوطنية والمحلية في مجال التنمية الحضرية المستدامة، ودعم مواجهة التحديات الحضرية في المدن، وتعزيز السكن اللائق وتحسين الخدمات الأساسية. منذ تأسيسها، تضمنت هذه الشراكة بشكل مباشر أربع وزارات وما يقرب من عشرين مدينة في المملكة المغربية، بالإضافة إلى المساعدة في بناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين. علاوة على ذلك، نفذت وزارة الإسكان والسياسة الحضرية، بالشراكة مع موئل الأمم المتحدة البرنامج الوطني "برنامج مدن بدون صفيح" الذي ساهم في زيادة تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية وتحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة والمهمشة وحصل على جائزة سجل الشرف الممنوحة من الموئل عام 2010.

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

L'Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences (ANAPEC) et l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM) coorganisent un Atelier National hybride le jeudi 1er Avril 2021 à 10h00 à l'hôtel Tour Hassan à Rabat dans l'objectif de débattre des défis et besoins multidimensionnels que rencontrent les travailleuses saisonnières qui partent travailler dans la cueillette des fruits rouges en Espagne, une fois de retour au Maroc.

Cet Atelier sera aussi l'occasion pour présenter pour la première fois les résultats des trois rapports de l'étude : le premier portant sur l'analyse de l'impact socio-économique du programme de migration circulaire sur les travailleuses saisonnières, leur famille et leur communauté, le deuxième sur l'identification et l'analyse des profils entrepreneuriaux chez les travailleuses et le diagnostic approfondi de leurs compétences et aptitudes à l'entrepreneuriat et le troisième sur l'identification des marchés et secteurs porteurs d'opportunités d'entrepreneuriat féminin et la cartographie des mécanismes de financement.

Au-delà des diagnostics, cette rencontre sera une occasion privilégiée pour formuler des recommandations et des mesures concrètes visant à améliorer l'accompagnement des travailleuses saisonnières, notamment après leur retour au Maroc, et pour réfléchir aux différentes stratégies qui permettront une meilleure synergie entre les différentes parties prenantes à ce sujet.

Plusieurs acteurs nationaux, régionaux et locaux concernés par la question de l'autonomisation des femmes seront au rendez-vous pour enrichir le débat, en plus des représentants d'institutions publiques, des associations de la société civile et des organismes de financement. Aussi, la rencontre connaitra la participation de plusieurs travailleuses saisonnières qui vont témoigner de leurs expériences.

A noter que la tenue de cet Atelier s'inscrit dans le cadre du projet IRTIQAA « Autonomisation des femmes travailleuses migrantes circulaires au Maroc », mis en œuvre en partenariat entre l'ANAPEC et l'OIM, grâce à l'appui financier du Fonds de l'OIM pour le développement (IDF). L'objectif est de contribuer à l'autonomisation des travailleuses saisonnières à travers un programme d'autonomisation socioéconomique adapté à leurs besoins.

La migration circulaire entre le Maroc et l'Espagne constitue l'une des expériences les plus réussie au monde, mais quel est l'impact de cette expérience sur la vie de la travailleuse saisonnière ?

Chaque année, des milliers de marocaines partent travailler dans la cueillette des fruits rouges dans la province de Huelva en Espagne dans le cadre d'un programme de migration circulaire entre l'Espagne et le Maroc. La plupart des participantes sont des femmes mariées venant du milieu rural, âgées de 18 à 45 ans avec des enfants à charge. Elles sont issues de familles nombreuses dont le revenu mensuel moyen est d'environ 100 euros, et la grande majorité d'entre elles sont des répétitrices ; en 2019, elles étaient plus de 11 000 à repartir.

Jusqu'à présent, la migration circulaire entre le Maroc et l'Espagne a relativement bien rempli deux objectifs : répondre à un besoin de main d'œuvre ponctuel dans un secteur d'activité précis tout en assurant une voie de migration légale à ces femmes. Le troisième objectif, et non le moindre, qui sera discuté lors l'Atelier National concerne la question du développement personnel des travailleuses à leur retour dans leur communauté d'origine : Qui sont ces femmes et d'où viennent-elles ? Quels changements s'opèrent à leur retour ? Quel est l'impact économique, social et comportemental (savoir-faire, savoir-être) de leur retour au Maroc, de cette expérience de migration circulaire ? Comment réinvestissent-elles ces acquis de la migration ?

L'Atelier explorera également le potentiel de l'initiative entrepreneuriale chez les travailleuses saisonnières et les compétences et aptitudes qui leur facilitent ce chemin prometteur. La migration a été déterminante dans le renforcement de leur confiance en soi, ce qui représente un potentiel entrepreneurial énorme. Partant d'un échantillon de 300 travailleuses saisonnières, l'Atelier va dresser la cartographie de leurs profils entrepreneuriaux et présentera un diagnostic approfondi de leurs compétences et aptitudes à ce sujet.

«نارسا» تقلص مدة حجز المواعيد إلى 48 ساعة لإيداع ملفات رخص السياقة والبطائق الرمادية

أعلنت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية «نارسا» عن تقليص مدة حجز المواعيد على البوابة الإلكترونية «نارسا خدمات» إلى 48 ساعة لإيداع ملفات رخص السياقة والبطائق الرمادية.

وذكرت الوكالة أنه في إطار تحسين أداء مصالحها الترابية والرفع من جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، عملت على إعداد بوابة إلكترونية تمكن من حجز مواعيد لإيداع ملفات رخص السياقة والبطائق الإلكترونية، وكذلك استلام هذه الوثائق بعد إنجازها.

وأضافت الوكالة، حسب بلاغ لها، أنه حرصا منها على تلبية طلبات المرتفقين، سيما فيما يتعلق بعملية إيداع الملفات، قامت بتقليص حجز المواعيد بالمصالح الإدارية إلى أقصر مدة ممكنة، وهي الآن لا تتجاوز 48 ساعة في أغلب مراكز التسجيل.

وأوضحت «نارسا» اعتماد نظام معلوماتي يمكن الأشخاص الذين قاموا بإيداع ملفاتهم المتعلقة برخصة السياقة والبطاقة الرمادية، من تتبع مختلف مراحل معالجة هذه الملفات، وكذا إنجاز هذه الوثائق، عن طريق البوابة الإلكترونية «نارسا خدمات».

وبحسب المعطيات ذاتها، فإن هذه العملية التي تسعى إلى تكريس الإدارة الرقمية بغية تحسين جودة الخدمة المقدمة، ستمكن من تقليص تردد المرتفقين على المصالح الترابية للوكالة، وتمكينهم من الحصول على وثائقهم في أحسن الظروف.

وأهابت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بالمواطنين الذين قاموا بإيداع ملفاتهم لدى المصالح الترابية للوكالة الاطلاع على وضعية معالجة ملفاتهم عبر البوابة، قبل حجز المواعيد لاستلام رخص السياقة، وشهادة تسجيل المركبات واستكمال الملفات الناقصة.

صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم المغرب «بقوة» لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى ≤2024

أكد الممثل المقيم لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالمغرب، لويس مورا، الخميس بالرباط، أن الصندوق يدعم المملكة «بقوة» لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى المرتقب إجراؤه في سنة 2024.

وقال مورا، خلال مباحثات أجراها مع المندوب السامي للتخطيط، أحمد لحليمي علمي، إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يدعم بقوة المملكة المغربية لإنجاز الإحصاء العام المقبل للسكان والسكنى، وذلك من خلال دمج أحدث التكنولوجيا على المستوى الدولي».

كما أشاد مورا، بالمناسبة، بطبيعة العلاقات والشراكة «التاريخية» التي تجمع بين صندوق الأمم المتحدة للسكان والمندوبية السامية للتخطيط، التي تعد مؤسسة مرجعية على المستويين الوطني والدولي، مبرزا العديد من التجارب التي خاضتها المندوبية، والتي أصبحت نماذج تحتذى .

وأوضح أن الأمر يتعلق بالتعاون بين الجانبين من أجل إحداث أول قاعدة بيانات بالمنطقة. وهي «تجربة فريدة في العالم العربي وفي إفريقيا»، مذكرا بإحداث أول لجنة إقليمية للإحصائيات بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، والتي تشكل مبادرة رائدة على المستوى الدولي.

وأشار إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان والمندوبية السامية للتخطيط يتعاونان في مجالات أخرى، من قبيل استقصاءات الهجرة التي تشكل أيضا تجربة مهمة لتنفيذ السياسات العمومية في إطار الهجرة.

من جهته قال لحليمي إن المغرب يعمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للتحضير للورش المتعلق بإنجاز الإحصاء العام المقبل للسكان، وذلك في إطار الاجتماعات التي عقدت بين خبراء من الجانبين.

كما أعرب لحليمي عن ارتياحه لمستوى التعاون بين الجانبين، والذي أسفر عن تنفيذ مشاريع ضخمة وإنجاز أوراش مهمة، خاصة ذات الطابع المؤسسي، مستشهدا، في هذا السياق، بنموذج الجهوية المتقدمة، الذي وضعته المملكة، والذي يعد نموذجا من المرتقب أن تستنسخه بلدان أخرى عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان.

من جهة أخرى، تطرق لحليمي إلى إحداث قواعد بيانات جهوية حقيقية، يشارك فيها كل المتدخلين على صعيد الجهة، من سلطات محلية وساكنة ومنظمات غير حكومية وإدارات، مشددا على أن هذا التقدم قد بدأ بالفعل في ثلاثة جهات كبرى.

كما سلط الضوء، على الجهود المبذولة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مجال الدراسات المتعلقة بالأسر، مبرزا أن الأسرة المغربية تعيش على وقع طفرة متواصلة، وهو ما سيشكل أساس عمل حول الشبكات الاجتماعية، سيشمل إجراء دراسات في هذا المجال، لاسيما حول وضعية الشباب والمرأة والعلاقات بين الجنسين.

الخازن العام : الضريبة لها أهمية سياسية و تحصيلها يؤرق الدولة !

قال نور الدين بنسودة، الخازن العام للمملكة أن الضريبة لها أهمية سياسية طالما أن تحصيلها يجب أن يكون مقبولا صريحا من قبل مؤديها أو من قبل ممثليهم، بهدف ضمان التوازن الضروري بين متطلبات الدولة واحترام حقوق الأفراد، مضيفا أنه يجب أن تكون شاملة وتخضع لمبدأ العدالة الضريبية.و تساءل بنسودة في ندوة افتراضية قائلا :"كيف يتم إذن إعادة تنشيط الموافقة على الضرائب في مواجهة تطور السلطة التنظيمية، وتوسيع سلطة تفسير الإدارة، والعولمة ، وصعود الشركات متعددة الجنسيات ومجموعات الضغط، وأخيرا مواجهة مطالب المنظمات الدولية ؟" وذكر الخازن العام للمملكة بأصول الضريبة، والتي بدأت لأول مرة في "وثيقة الحقوق لعام 1689 في بريطانيا"، والتي أكدت أنه" من غير القانوني رفع الضرائب دون تصويت في البرلمان، وهو ما يعود إلى "الميثاق الأعظم " لعام 1215 ، والتي أرست مبدأ عدم وجود ضرائب دون تمثيلية.

وأكد بنسودة أن ضرائب الدولة تعاني من مشكلة تحصيلها، ولتجاوز ذلك اقترح الخازن العام، إعادة النظر في تأطير عمل السلطة التنظيمية في المادة الضريبية، وكذلك تأطير تفسير الادارة الضريبية.

إعفاء المسؤول عن ملحقة الوكالة الحضرية ببنسليمان من مهامه

بعد أربع سنوات من تحمله مسؤوليته بملحقة الوكالة الحضرية ببنسليمان، تم إعفاء محمد أمين، يوم الأربعاء 24 مارس 2021 من مهامه، حيث تم إلحاقه بالوكالة الحضرية ببرشيد، لكون ذات الوكالة تتحمل مسؤولية الإشراف على شؤون الملفات العقارية والمعمارية لإقليمي برشيد وبنسليمان.

هذا، فارتباط ذات الملحقة بقطاع العقار يعد بالنسبة لأي مسؤول بمثابة جمرة حارقة، بالنظر لمايتسم به هذا القطاع من منافسة قوية بين منعشين عقاريين نافذين من جهة، ومسؤولين جماعيين من جهة أخرى. وكم هي الملفات التي شكلت بذات الملحقة ردود فعل قوية من العديد من الجهات، وهذا الأمر يجعل المسؤول عن شؤون الملفات المرتبطة بالعقار في وضع لايحسد عليه.

وإذا كان البعض يعتبر هذا الإعفاء في سياق تجديد دماء جديدة بملحقة بنسليمان للوكالة الحضرية، فإن فجائية القرار لاتنطوي على قرار يتم تقبله في أجواء عادية.

وبين هذه المعطيات وأخرى، فمحمد أمين كان حريصا على الإجتهاد المتواصل خدمة للتنمية المحلية لإقليم بنسليمان وحريصا على تطبيق المساطر التي تلزمها قوانين التعمير.

Tourisme : La SMIT anticipe la reprise en mobilisant les investisseurs mondiaux

Le «Africa Hospitality Investment Forum», un contenu de débat qui promet d'être riche et diversifié

A J moins 2 de la tenue de la conférence internationale virtuelle «Africa Hospitality Investment Forum» et avec un positionnement plus confortable de la gestion de la pandémie, le Maroc peut rêver à un avenir plus serein pour l'activité touristique. Se projetant dans l'après crise et la relance de l'investissement dans le secteur la Société marocaine d'Ingénierie touristique (SMIT), en partenariat avec Bench, organise cette grand-messe virtuelle où selon nos sources, plus de 500 personnalités du monde de l'investissement touristique participeront. «L'organisation de cette conférence virtuelle est une occasion d'interagir avec les plus grands donneurs d'ordre internationaux, d'anticiper la reprise en étant à l'écoute de leurs attentes et de les accompagner en leur proposant des offres de service taillées en adéquation avec leur profil et stratégie d'investissement», fait remarquer Imad Barrakad, directeur général de la SMIT.

Ce webinaire est aussi l'occasion pour Nadia Fettah Alaoui, ministre du tourisme, de l'artisanat, du transport aérien et de l'économie sociale, de mettre en avant les actions gouvernementales visant à favoriser une reprise plus inclusive et à encourager une croissance plus durable du secteur. C'est donc presque un retour à la normale et à l'optimisme, avec cette plate-forme interactive, les différents acteurs examineront les modalités d'une véritable relance et une projection sur activité touristique renouvelée et modelée après la crise sanitaire liée au COVID-19.

Ainsi plusieurs leaders de l'industrie touristique participeront à cette réflexion lors de la journée du 25 mars 2021 à travers un contenu qui promet d'être riche et diversifié. En effet, cette conférence accueillera des personnalités du monde du tourisme et de la finance tels que Federico

J. González, Global CEO, Radisson Hotel Group, Nisrine Karazi, directeur développement Mena du Groupe Hilton, Mark Willis, CEO India, Middle East, Africa & Turkey du Groupe Accor, Pierre-Frédéric Roulot, CEO, Jin Jiang Europe, Daniel Rudasevski, Co fondateur de Selinaa ainsi que des Fonds d'investissements tels que David Zisser, Founder and CEO de Omnam Investment Group, Adam Nisbet, CIO de GRIT Real Estate et Olivier Granet, CEO Kasada Capital Management.

Aussi, cet évènement connaitra également la participation de Adil Chikhi, director EBRD, Mark Dunford, Partner et Head of Investment of Cavendish Maxwell ainsi que plusieurs analystes et experts internationaux spécialisés dans le conseil et dans la gestion de l'investissement immobilier et touristique à l'instar de JLL, STR, Egis et In Extenso.

بلاغ صحفي

في إطار أوراش النقاش العمومي الذي تشارك فيها الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم مع المديرية العامة للجماعات الترابية لوزارة الداخلية ومؤتمر السلطات المحلية والجهوية التابع لمجلس أوربا حول دور الجماعات الوسيطة، عقدت الجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم لقاءاوطنيا حول موضوع:

«إصلاح الإطار التشريعي للعمالات والأقاليم، الاختصاصات والتفعيل» بشراكة مع وزارة الداخلية ومؤتمر السلطات المحلية والجهوية التابع لمجلس أوربا وذلك تحت راسة السيد سعد امبارك رئيس الجمعية المغربية للرؤساء مجالس العمالات والأقاليم يوم الاثنين 15 مارس 2021 حضوريا بمقر ا لجمعية وعبر تقنية التناظر المرئي ' شارك في هدا اللقاء السادة رؤساء مجالس العمالات والأقاليم ومسؤولي وزارة الداخلية وممثلي مؤتمر السلطات المحلية والجهوية التابع لمجلس أوربا وثلة من الخبراء والمختصين المحليين والدوليين في المجال القانوني. وتم خلاله التطرق للاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة التي أعدتها الجمعية بمعية المديرية العامة للجماعات الترابية لوزارة الداخلية ومؤتمر السلطات المحلية والجهوي ة التابع لمجلس أوربا حول توضيح اختصاصات مجالس العمالات التي يخولها لها القانون التنظيمي رقم 112 – 14 .

وشكل اللقاء مناسبة وطنية متميزة من مستوى عال لإعادة دراسة وقراءة المقتضيات القانونية على ضوء ما أبانت عنه تجربة المدة الانتدابية الجارية من إشكالات وذلك في أفق تحدي وتوضيح مهام هذه المجالس كجماعات ترابية وسيطة في مشهد الجهوية المتقدمة.

وقد تم الخروج بخلاصات وتوصيات وازنة سيتم رفها على أنظار الجهات المختصة لأخذها بعين الاعتبار في التعديلات التي سيتم إدخالها على القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية

Les finances publiques à l'épreuve de la crise de la Covid-19

La trésorerie générale du Royaume signe un jumelage avec l'Union Européenne

Pour le trésorier général du Royaume, Noureddine Bensouda, la TGR s'est fortement engagée depuis plusieurs années dans un processus de modernisation de la gestion des finances publiques. Cette grande institution financière de l'Etat a ainsi contribué activement à la conception et à la mise en oeuvre de plusieurs réformes de grande envergure.

La pandémie de la Covid-19 a non seulement mis à mal les entreprises du secteur privé, mais également tout le système des finances publiques. Un système dont l'Etat s'est servi pour amortir le choc de la crise économique et sociale en apportant des aides aux personnes et aux sociétés les plus touchées. Voilà pourquoi la Trésorerie générale du Royaume a organisé, jeudi 25 mars 2021, un séminaire en mode webinaire, intitulé «Appui à la modernisation de la gestion financière publique», qui s'est tenu en partenariat avec l'Union européenne.

Pour le trésorier général du Royaume, Noureddine Bensouda, «les systèmes de gestion des finances publiques modernes et efficaces constituent une des conditions importantes pour dépasser la crise actuelle liée à la pandémie du nouveau coronavirus».

La crise engendrée par la Covid-19 et sa période postérieure constituent un grand défi pour les institutions en charge des finances publiques, qui devront redoubler d'efforts pour réussir la relance économique et financière. C'est pour cela que le Royaume a signé un jumelage avec l'Union européenne pour affronter cette conjoncture économique difficile éminemment complexe.

S'inscrivant dans le cadre du programme «Hakama», ce jumelage, qui consacre le partenariat stratégique Maroc-UE, vise à accompagner la Trésorerie générale du Royaume dans la mise en oeuvre des réformes de la gestion financière publique. Les réformes menées au Maroc ont eu un impact positif et ont beaucoup aidé dans la lutte contre les effets de la crise sanitaire au niveau du Royaume. Certaines de ces réformes bénéficient de l'appui des partenaires dans le cadre de la coopération bilatérale ou multilatérale.

Pour Noureddine Bensouda, la TGR s'est fortement engagée depuis plusieurs années dans un processus de modernisation de la gestion des finances publiques. Cette grande institution financière de l'Etat a ainsi contribué activement à la conception et à la mise en oeuvre de plusieurs réformes de grande envergure. Cet ensemble de réformes, qui en apparence relèvent de la gouvernance, ont impliqué pour la TGR des efforts d'adaptation à la fois sur le plan référentiel et législatif et réglementaire, sur le plan organisationnel et procédural et surtout sur le plan technique et technologique.

Initié par la TGR, la Direction du Trésor et des finances extérieures et la Direction générale des finances publiques de la France, ce jumelage a pour objectif de soutenir les efforts de la TGR pour la mise en oeuvre des réformes relatives à la gestion des finances publiques et à la dématérialisation des procédures liée à l'ensemble de ses métiers. D'une durée de 24 mois, il est financé par l'UE à hauteur d'un million d'euros et géré avec l'appui de la direction du trésor et des finances extérieures.

Région de Rabat-Salé-Kénitra: une Société de développement régional verra le jour

Le Conseil de la région de Rabat-Salé-Kénitra tiendra, ce jeudi 1er avril, une session exceptionnelle consacrée à l'étude et à l'approbation des points suivants :

1. Création d>une Société de développement régional pour la gestion du patrimoine culturel matériel et immatériel, sa préservation et sa valorisation.
2. Les statuts de ladite société.
3. Le pacte des actionnaires en matière de contribution à la Société de développement régional «Rabat, la région pour le Patrimoine».
4. Contribution du Conseil régional à la création d'une société de développement local, «Rabat, une ville verte» pour gérer et entretenir les jardins, les parcs et la zone verte de Rabat.
5. Pacte des actionnaires de la Société de développement local «Rabat est une ville verte».
6. Un projet d>accord de partenariat relatif au développement du produit touristique de la commune Oulmas, ainsi que les sentiers touristiques de la région de Khémisset.
7. Un projet d>accord relatif au financement et à la création d>une zone d>activités économiques destinées aux unités de production en danger et nécessitant une réinstallation.
8. Annexe modifié n°1 pour l>accord de partenariat relatif à la réalisation du réseau de réutilisation des eaux usées pour l>arrosage des espaces verts à Rabat.

Conservation foncière : Plus de 5,73 milliards de dirhams de recettes en 2020 malgré la Covid-19

Une présentation qui a mis en exergue les mesures préventives mises en place pour lutter contre la propagation du Covid-19 sur les lieux du travail.

Une présentation qui a mis en exergue les mesures préventives mises en place pour lutter contre la propagation du Covid-19 sur les lieux du travail.

L'Agence nationale de la conservation foncière, du cadastre et de la Cartographie (ANCFCC) a tenu mercredi par visioconférence, son conseil d'administration sous la présidence de Aziz Akhannouch, ministre de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts. Au début de ce conseil, M Akhannouch, président du conseil, a salué les efforts déployés par l'agence et les résultats positifs atteints au titre de l'exercice 2020 et a donné la parole à Karim Tajmouati, directeur général de l'ANCFCC, qui a présenté les différents points inscrits à l'ordre du jour. Une présentation qui a mis en exergue les mesures préventives mises en place pour lutter contre la propagation du Covid-19 sur les lieux du travail, en vue de protéger la santé du personnel et celle des usagers et d'assurer par conséquent la continuité des services rendus.

En dépit des contraintes imposées par la pandémie et la conjoncture difficile qui a fortement impacté le secteur de l'immobilier, durant l'année 2020, l'ANCFCC a pu maintenir un niveau de réalisation satisfaisant en matière d'immatriculation foncière et ce à par la mise en place d'un dispositif permettant la relance de la production, la mobilisation du personnel et l'accélération de la digitalisation des processus métier , et la réalisation de nouvelles évolutions significatives dont une hausse de 12% pour l'établissement des titres fonciers couvrant une superficie de 1 050 000 ha , et de 18% pour le traitement des réquisitions d'immatriculation foncier , et la réalisation de 5.73 milliards de dirhams de recettes.

L'immatriculation foncière dans le monde rural constitue une priorité stratégique de l'ANCFCC. A cet égard, un nouveau palier de performance a été atteint avec la création de 173 059 titres fonciers en milieu rural, soit 32% de l'ensemble des titres fonciers établis cette année.

L'immatriculation foncière dans le monde rural constitue une priorité stratégique de l'ANCFCC. A cet égard, un nouveau palier de performance a été atteint avec la création de 173 059 titres fonciers en milieu rural, soit 32% de l'ensemble des titres fonciers établis cette année.

L'ANCFCC a opéré des avancées déterminantes en matière de digitalisation notamment le dépôt électronique des dossiers notariaux, le traitement digital des dossiers topographiques, le paiement électronique des droits de la conservation foncière, le certificat de propriété électronique et la consultation sécurisée en ligne des bases de données par les professionnels autorisés.

Lutte contre la corruption et instauration de la bonne gouvernance

Des avancées mais encore du pain sur la planche!

Stratégie nationale de lutte contre la corruption, Indice de perception de la corruption, loi 55.19 relative à la simplification des procédures et des formalités administratives… La dynamique positive enclenchée depuis quelques années pour instaurer les règles de la bonne gouvernance n'a pas encore atteint ses objectifs.

C'est une réalité implacable! La corruption ronge encore l'administration marocaine. S'il y a un chantier qui suscite un grand espoir de voir les choses changer, c'est celui de la loi 55.19 relative à la simplification des procédures et des formalités administratives qui entrera en vigueur le 1er avril 2021.

Tous les départements gouvernementaux, établissements et entreprises publics, ainsi que les collectivités territoriales s'emploient depuis quelques mois à être au rendez-vous, pour le lancement du portail national de l'administration (PNA), qui constituera pour la première fois, une base nationale unifiée des décisions administratives adoptées par l'administration.

La simplification des procédures administrative est placée au premier rang des priorités du gouvernement El Othmani. Elle est considérée comme un levier stratégique pour renforcer la transparence, mieux servir le citoyen et améliorer l'environnement des affaires.

La lutte contre la corruption et l'instauration des règles de la bonne gouvernance sont sur les bons rails au Maroc. Il est vrai que c'est un grand chantier qui a été lancé depuis 2002. Les réformes engagées ne sont pas faciles à mettre en application. La résistance continuera toujours à exister. Mais beaucoup de choses ont changé depuis, dont le numéro vert, qui sert à dénoncer la corruption des agents d'autorité et des fonctionnaires.

Le gouvernement, conscient du rôle de la gouvernance et de la lutte contre la corruption dans l'instauration des règles de bonne gouvernance et de la réforme de l'administration et l'optimisation de ses services, a accordé une priorité majeure à ces chantiers et déployé des efforts notables à cet effet, a affirmé le Chef du gouvernement, Saâd Eddine El Othmani.

Il a été procédé depuis 2017 à la mise en oeuvre de la stratégie nationale de lutte contre la corruption -élaborée de manière participative en 2015- à travers le lancement de la mise en oeuvre de ses procédures et programmes, et l'activation de ses mécanismes de gouvernance et de suivi, notant que grâce à cette dynamique que connaît le Maroc, l'Indice de Perception de la Corruption a connu une évolution régulière, son taux atteignant 41 entre 2017 et 2020, soit au cours du mandat gouvernemental actuel, après une stagnation aux alentours de 33,2 au cours du mandat 2002-2006.

Le gouvernement a également lancé des réformes majeures telles que la transformation numérique de l'administration, qui optimise les services administratifs et les rapproche des usagers, l'élargissement et le renforcement des fonctions et compétences de l'Instance Nationale de la Probité, de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption (INPPLC), l'élaboration d'un projet de loi pour renforcer l'arsenal national de lutte contre le blanchiment d'argent.

Il est vrai que ce méga-chantier, qui aura le mérite d'améliorer l'image que miroite l'environnement des affaires et la bonne gouvernance dans le Royaume, n'est pas une baguette magique. Car il s'agit d'abord de changer les mentalités et de sortir certaines parties qui tirent profit d'un système où la transparence n'a pas sa place de leur zone de confort pour leur faire comprendre que le laisser-aller ne peut pas durer éternellement.

Dakhla: Signature d'une convention de partenariat en faveur de l'impulsion de l'investissement touristique

Une convention de partenariat a été signée, samedi à Dakhla, portant sur l'impulsion de l'investissement touristique dans la région Dakhla-Oued Eddahab.

Cette convention a été signée par la ministre du Tourisme, de l'Artisanat, du Transport aérien et de l'Economie sociale, Nadia Fettah Alaoui, le wali de la région de Dakhla-Oued Eddahab, gouverneur de la province d'Oued Eddahab, Lamine Benomar, le directeur général de la Société marocaine d'ingénierie touristique (SMIT), Imad Barrakad et le directeur du Centre régional d'investissement (CRI), Mounir Houari, lors d'une rencontre de communication avec les professionnels du tourisme et de l'artisanat.

Elle s'assigne pour objectifs la mutualisation des efforts dans le but d'attirer un investissement touristique de qualité et d'agir comme un levier de développement régional, dans la perspective de relever le défi de la durabilité des investissements touristiques dans la région.

L'accord tend également à simplifier les interventions des parties, tenant compte des nouvelles prérogatives du CRI et du repositionnement de la SMIT dans le cadre de la régionalisation avancée.

Dans ce cadre, le CRI de Dakhla-Oued Eddahab s'engage, en tant que centre d'impulsion économique de la région et de l'offre territoriale d'investissement à contribuer avec la SMIT à la mise en œuvre de la stratégie de développement, de promotion, d'encouragement et d'incitation à l'investissement touristique, à même de constituer une base de données relatives aux opportunités d'investissement touristiques pour la région.

> Dans ce sens, l'intervention de la SMIT aura pour objectif d'analyser les données issues de différentes sources, de réaliser des enquêtes permanentes sur la demande touristique et d'améliorer les statistiques administratives liées au tourisme à travers des ajouts et extensions d'indicateurs.

Par le biais de cette convention, il s'engage aussi à accompagner les actions de la SMIT et ce, en assistant les investisseurs touristiques en tant que guichet unique, notamment les PME et TPME, dans le cadre de leurs démarches administratives, pour permettre à la SMIT d'interfacer sa plateforme digitale à la plateforme électronique dédiée à l'investissement au niveau régional.

Pour sa part, la SMIT s'engage, en tant qu'entité centrale en charge de la promotion de l'investissement touristique et de l'ingénierie touristique, de la recherche des ressources de financement en faveur du développement touristique à réaliser, avec l'appui du CRI, la stratégie de développement du produit touristique, de promotion d'encouragement de l'investissement touristique dans la région.

Dans ce sens, l'intervention de la SMIT aura pour objectif d'analyser les données issues de différentes sources, de réaliser des enquêtes permanentes sur la demande touristique et d'améliorer les statistiques administratives liées au tourisme à travers des ajouts et extensions d'indicateurs.

Ces actions permettront d'orienter les actions de promotion et d'incitation des investissements vers les projets à effet structurant pour la matérialisation du positionnement touristique requis, de maîtriser la ressource foncière et son affectation, de s'assurer de la valorisation touristique des ressources naturelles et culturelles à forte valeur ajoutée et de la prioriser vis-à-vis d'autres emplois moins valorisants et de garantir un développement touristique durable.

Il a été également convenu que la SMIT veillera à faciliter l'acte d'investissement, proposer des mécanismes permettant de susciter des investissements de qualité et préparer les Appels à Manifestation d'Intérêt (AMI), en vue de sélectionner les investisseurs touristiques potentiels porteurs de projets.

Covid-19: Les mesures de soutien lancées par le Maroc mises en avant lors de la Conférence ministérielle MENA/OCDE

Les mesures de soutien lancés par le Maroc en faveur des populations vulnérables, notamment les jeunes, dans le contexte de la pandémie du Covid-19, ont été mises en avant, jeudi lors de la Conférence ministérielle MENA-OCDE, tenue en mode virtuel.

Intervenant lors de la deuxième session de cette Conférence ministérielle destinée à réfléchir à la conception d'une feuille de route pour la relance économique post-Covid dans la région MENA, le ministre de la Culture, de la Jeunesse et des Sports, Othman El Ferdaous, a souligné les différentes initiatives mises en place, sous les hautes directives de SM le Roi Mohammed VI, en vue de venir en aide aux populations fragilisées par la pandémie de Covid-19 dans la perspective d'une relance post-pandémique.

Le ministre est revenu, lors de cette session tenue sous le thème "Des politiques centrées autour des personnes pour une relance plus résiliente et inclusive", sur cinq points essentiels de la stratégie marocaine, à commencer par la solidarité à travers le lancement par le Souverain d'un plan annuel de 5 milliards d'euros pour généraliser la protection sociale à l'ensemble des Marocains, faisant observer que ce montant représente 5 points du PIB par an consacrés à la solidarité.

Pour ce qui est du chômage des jeunes pendant la crise, le ministre a fait savoir que les entreprises qui recruteront des jeunes de moins de 25 ans dans leur premier accès au marché du travail bénéficieront d'une exemption fiscale complète sur trois ans, soulignant qu'il s'agit là d'une initiative inédite dans le Royaume.

Le ministre est revenu aussi sur le programme "Intelaka" pour l'entrepreneuriat qui vise à donner une forte impulsion au financement bancaire des auto-entrepreneurs, TPE et petites entreprises exportatrices, soulignant que ce programme prévoit la mobilisation de 750 millions d'euros sur trois ans.

M. El Ferdaous a également relevé que 500 centres pour les jeunes seront connectés à la fibre optique haut débit dans l'objectif de renforcer la capacité des jeunes à s'autoformer à participer aux e-sports ou à rechercher des emplois sur la toile.

Le ministre a en outre relevé que le Maroc, qui place les jeunes au cœur de ses priorités, étend le réseau des crèches aux enfants de moins de trois ans afin de permettre aux femmes d'accroître leur participation au marché du travail, soulignant l'importance de la résilience et de l'innovation dans le financement de ces projets dans un contexte marqué par la raréfaction des ressources.

La conférence ministérielle MENA-OCDE, qui se tient sous le thème "concevoir une feuille de route pour la relance dans la région MENA", se concentre sur l'examen des politiques qui favorisent une croissance inclusive et la résilience, des programmes de relance et un soutien multilatéral aux politiques nationales.

Elle a été ouverte par le Secrétaire général de l'OCDE, Angel Gurria et le ministre italien des Affaires étrangères Luigi Di Maio, dont le pays co-préside avec l'Union européenne et la Tunisie, l'initiative Gouvernance et compétitivité pour le développement MENA-OCDE.

La Conférence se décline en deux principaux panels. Le premier est axée sur la gouvernance des investissements de demain dans la région MENA pour un nouveau modèle de croissance et une reprise post-COVID-19. Alors que le second discute des politiques centrées autour des personnes pour une relance plus résiliente et plus inclusive.

La Conférence, qui aboutira à une Déclaration ministérielle sur la voie à suivre pour la relance économique dans la région MENA, a été précédée mardi et mercredi du Sommet gouvernements-entreprises MENA-OCDE auquel avait pris part la Confédération Générale des Entreprises du Maroc (CGEM).

Le CRI de Béni Mellal-Khénifra tient son Conseil d'administration

Le Conseil d'Administration du Centre régional d'investissement (CRI) de Béni Mellal-Khénifra a tenu, mardi, sa troisième réunion sous la présidence du Wali de la région Béni Mellal- Khénifra, gouverneur de la province de Béni Mellal, Khatib El Hebil.

Lors de cette réunion, le Wali de la région-président du CA du CRI a rappelé le contexte particulier dans lequel se tient ce conseil caractérisé par l'avènement de la pandémie du Covid-19 ayant impacté de manière négative l'activité économique nationale et régionale, ralenti la réalisation des différents chantiers et donné un coup d'arrêt, notamment durant les mois de confinement, à l'activité d'un nombre important de petites et moyennes entreprises.

M. El Hebil a précisé qu'en dépit de cette conjoncture difficile sur les plans sanitaire et économique, le CRI a déployé les efforts nécessaires pour implémenter et rendre opérationnelles les dispositions de la nouvelle loi, ce qui s'est traduit par la mise en place rapide de la Commission Régionale Unifiée d'Investissement (CRUI), chargée de l'accompagnement de bout en bout des investisseurs en vue de développer et de pérenniser leurs investissements et qui a pu tenir, durant l'année 2020, plus de 80 réunions, à raison de 1,6 réunions par semaine.

Et d'ajouter que la même année était celle de mise en place des structures du CRI et de poursuite du chantier de sa mise à niveau par le renforcement de ses ressources humaines, l'achèvement de sa structuration interne, l'acquisition des outils d'actions nécessaires au déploiement de ses nouvelles missions, la poursuite de la digitalisation de ses services et la mise en place de dispositifs visant l'impulsion économique et le développement de l'offre territoriale de la région.

M. El Hebil a, aussi, rappelé que le CRI atteindra la vitesse de croisière durant l'année 2021, en déployant son plan d'action approuvé lors de la dernière réunion du Conseil d'administration et visant la facilitation des procédures, l'amélioration du climat des affaires et le renforcement de l'attractivité de la région.

Pour sa part, le directeur du Centre Régional d'Investissement a présenté le bilan d'activité du centre durant l'année 2020, précisant que la CRUI a pu traiter, durant cette période, 208 projets d'investissements, en approuvant 133 dossiers avec un montant global de plus de 10 milliards de DH. Elle a pu également réduire le délai de traitement des dossiers d'investissement à une moyenne de 10 jours, contre 30 jours comme délai fixé par la loi.

Le directeur du CRI a ensuite présenté les différentes réalisations du CRI en matière d'accompagnement des TPMEs et de promotion de l'offre territoriale régionale et qui couvre l'ensemble des prérogatives dévolues au CRI par la loi 47-18 relative à la réforme des Centres Régionaux d'Investissement et la mise en place des Commissions Régionales Unifiées d'Investissement.

Benchaâboun : « La micro-assurance, levier majeur de l'inclusion financière »

L'assurance inclusive, et plus particulièrement la micro-assurance, constitue l'un des principaux leviers de l'inclusion financière, a souligné, mercredi, le ministre de l'Economie, des finances et de la Réforme de l'administration, Mohamed Benchaâboun.

S'exprimant à l'ouverture de la 7ème édition du Rendez-vous de Casablanca de l'Assurance, M. Benchaâboun a indiqué que la micro-assurance peut avoir des visées sociales de protection des catégories n'ayant historiquement pas accès aux assurances traditionnelles et qui sont de surcroît les plus vulnérables aux risques.

L'assurance inclusive peut avoir un grand essor grâce à l'innovation et la technologie qui peuvent contribuer à réinventer d'autres formes de protection sociale répondant à de nouveaux besoins exprimés par des personnes sans emploi qui créent leur entreprise, par des retraités bénéficiant d'une pension modeste, des travailleurs non-salariés peu ou moyennement qualifiés subissant des fluctuations de revenus importantes, a-t-il ajouté lors de cette rencontre qui se tient jusqu'au 1er avril sous format digital.

Évoquant la généralisation de la protection sociale, il a noté que le secteur des assurances peut jouer un rôle plus actif dans ce chantier à travers la mise en place de produits complémentaires aux produits publics de sécurité sociale, notamment en matière de santé et de retraite, ou encore par le biais de la généralisation de l'assurance Accident du Travail et Maladie professionnelle.

Le ministre a également annoncé que plusieurs mesures concernant le secteur des assurances seront actées lors la prochaine réunion du Conseil National de l'Inclusion Financière, notant qu'elles visent la promotion de l'assurance inclusive qui pourra se développer rapidement en s'appuyant sur de nouveaux canaux de distribution, comme les établissements de paiement, le digital ou le paiement mobile.

D'autres mesures plus structurantes pour la promotion de l'assurance inclusive seront introduites dans le prochain amendement du Code des assurances dans l'objectif d'encadrer davantage ces nouveaux produits auxquels d'autres incitations pourraient être accordées, a poursuivi M. Benchaâboun.

En outre, le ministre a rappelé que la stratégie dédiée au secteur financier repose sur trois domaines d'activité stratégiques, à savoir, l'approfondissement du marché financier en diversifiant les instruments financiers à la disposition des émetteurs et des investisseurs, la promotion de l'inclusion financière et la consolidation de la stabilité financière.

Pour sa part, Mohamed Hassan Bensalah, président de la Fédération Marocaine des Sociétés d'Assurances et de Réassurance (FMSAR), a souligné que « l'industrie de l'assurance a été bousculée par la pandémie de la Covid-19, ajoutant que « cette crise nous a fait prendre conscience que notre modèle classique basé sur la mutualisation des risques, pouvait vaciller face à un événement planétaire ».

« La bonne nouvelle, c'est que cette crise a joué un rôle déterminant dans l'accélération de la transformation numérique de notre secteur et nous a fait gagner plusieurs années », a-t-il ajouté.

« Nous devons tirer des leçons de cette crise sanitaire pour nous y préparer », a-t-il lancé, notant que cette pandémie a démontré que les mécanismes d'assurance classiques ne peuvent pas couvrir les risques systémiques, ni amortir leur impact financier.

L'un des principaux défis aujourd'hui consiste à construire des modèles de couverture capables de protéger les individus et les organisations, sans mettre en péril l'équilibre de notre secteur, a insisté M. Bensalah, ajoutant que le secteur des assurances au Maroc a réussi, au fil des ans, à améliorer ses indicateurs, en renforçant la solvabilité de ses acteurs et la couverture de leurs engagements.

En ce qui concerne l'assurance inclusive, le président de la FMSAR a relevé que « les canaux de distribution classiques n'étant pas toujours adaptés à la micro-assurance, nous devons être créatifs et nous inspirer des expériences internationales abouties ».

L'enjeu est de fixer la juste limite entre la micro-assurance et l'assurance classique et de garder les réseaux traditionnels comme canal de distribution de référence pour la prévoyance et les garanties dommage, qui nécessitent de l'expertise et du conseil, a expliqué M. Bensalah.

Cette rencontre, qui est organisée par la FMSAR sous le thème « Inclusion en assurance et résilience aux pandémies », met à l'honneur cette année le Cameroun.

« Al Hoceima, Manarat Al Moutawassit »: le chantier en marche

Les travaux de plusieurs grands chantiers, qui s'inscrivent dans le cadre du programme de développement spatial "Al Hoceima, Manarat Al Moutawassit", ont connu un rythme de réalisation accéléré, a indiqué l'Agence pour la promotion et le développement du Nord (APDN).

Il est prévu que les travaux de construction et d'équipement, qui ont connu un rythme de réalisation accéléré, s'achèvent en fin de cette année, conformément au calendrier fixé dans le cadre du programme, a précisé l'APDN dans un communiqué.

Le Wali de la région Tanger-Tétouan-Al Hoceima, Mohamed Mhidia, accompagné du gouverneur de la province d'Al Hoceima, Farid Chourak et du directeur général de l'APDN, Mounir El Bouyoussfi, a effectué jeudi, en présence d'une délégation de responsables des secteurs concernés, d'architectes et de responsables de bureaux d'études et d'entreprises, une visite pour s'enquérir de plusieurs grands chantiers qui s'inscrivent dans le cadre dudit programme.

Il s'agit du Grand théâtre, du conservatoire de musique, du Centre méditerranéen de la mer d'Al Hoceima, du Centre hospitalier provincial d'Aït Youssef Ou Ali et de la cité sportive d'Aït Kamra, qui comprend un grand terrain de football, une piscine et une salle couverte.

Selon le communiqué, ces projets devraient contribuer au renforcement de l'attractivité territoriale et à la réalisation d'un développement économique et social au niveau de la province d'Al Hoceima.

L'APDN se penche sur l'étude des méthodes de gestion de ces infrastructures sportives et culturelles et des moyens à même d'en faire un levier de développement territorial au niveau de la ville d'Al Hoceima et les communes avoisinantes, et ce conformément aux objectifs du programme de développement spatial "Al Hoceima, Manarat Al Moutawassit".

Forever/Barid Cash:
lancement d'un nouveau canal de paiement mobile

La marque Forever et Barid Cash, filiale d'Al Barid Bank, renforcent leur partenariat avec le lancement d'un nouveau canal de paiement par smartphone qui facilite la vie des revendeurs au Maroc.

Ce service innovant de paiement mobile permet aux revendeurs Forever au Maroc de régler leurs commandes directement à partir de l'application Barid Pay en plus du paiement en agence Barid Cash déjà opérationnel, indique un communiqué des deux opérateurs.

Facilitant la vie des FBO (revendeurs Forever), ce nouveau canal de paiement offre également la possibilité d'encaisser les règlements clients en bénéficiant de réels avantages tarifaires, ajoute la même source, notant qu'avec cette option, les titulaires peuvent effectuer de manière instantanée et sécurisée une multitude d'opérations directement depuis l'application.

Cette application propose un espace dédié aux distributeurs de Forever afin qu'ils réalisent les paiements de leurs achats en ligne, sur un smartphone, 24h/24 et 7j/7. Pour bénéficier de cette option, les revendeurs de la marque doivent posséder un compte.

En plus d'un service pratique et entièrement digitalisé, Forever et Barid Cash déploient une offre tarifaire avantageuse pour les revendeurs Forever. Ces derniers bénéficient de la gratuité pour les virements à partir des comptes de paiement Barid Cash revendeur et vers les comptes de paiement Barid Cash. La gratuité est également disponible pour les règlements clients en espèces vers les comptes de revendeurs, ajoute le communiqué, faisant état d'autres avantages, tel que la réduction tarifaire de la carte Fissa3 qui devient accessible à 50 dirhams au lieu de 60 dirhams.

Le reste des opérations effectuées sur les comptes de paiement se basera par ailleurs sur la grille tarifaire en vigueur avec une exonération des droits de timbre sur tous les achats réalisés via l'application mobile.

« Dans un contexte sanitaire où prime la limitation des échanges physiques, et en vue de soutenir l'inclusion financière des Marocains, Forever est heureux de s'associer une fois encore avec Barid Cash, un des principaux acteurs du marché, pour rendre la vie de nos revendeurs encore plus facile et sécurisée », a déclaré Antoine Carello, Directeur des opérations de Forever Maroc, cité dans le communiqué.

M. Chami appelle à lever les barrières culturelles à l'autonomisation des femmes

Le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Ahmed Reda Chami, a appelé, lundi à Rabat, à lever les barrières culturelles, cultuelles et les raisons objectives qui entravent l'autonomisation des femmes.

S'exprimant à l'ouverture d'une rencontre internationale organisée par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) sous le thème «La parité en politique : Un impératif pour l'effectivité de l'égalité», M. Chami a jugé nécessaire le renforcement de l'approche de «discrimination positive» et la déclinaison du principe de la parité dans tous les domaines.

Cette autonomisation est tributaire également de l'implication effective de la femme marocaine dans la vie socio-économique et politique, a-t-il relevé, expliquant que «les droits ne se donnent pas, les droits se prennent, et nécessitent un réel engagement et volontarisme de la part des femmes elles-mêmes».

La déclinaison de ces changements est intimement liée à trois grands changements issus des rapports et avis du CESE, sur les plans institutionnel et juridique, opérationnels et socio-culturel, a-t-il poursuivi.

Au niveau institutionnel et juridique, il convient, selon M. Chami, d'accélérer l'harmonisation de la législation nationale avec les principes et dispositions de la Constitution et des Conventions internationales des droits humains ratifiées par le Maroc et portant sur la prévention et l'élimination de toutes les formes de discriminations à l'égard des femmes et des petites filles.

Il est question, aussi, d'ériger la promotion de l'égalité et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et des filles, en «cause nationale prioritaire» traduite dans une politique publique globale et transversale et de conditionner une partie de la subvention publique accordée aux partis politiques, aux syndicats et aux associations à l'atteinte d'un niveau minimum de représentativité de 30% des femmes dans leurs instances dirigeantes.

En outre, le président du CESE a préconisé des changements opérationnels pour assurer aux femmes les conditions d'accès au travail rémunéré, ajoutant qu'il faut amorcer un plan national d'ouverture de crèches publiques ou en entreprises et mettre en place des mesures actives positives et ciblées pour garantir la parité dans l'accès aux postes de responsabilités dans la fonction publique.

De même, des changements socio-culturels pour enraciner les principes de l'égalité dans la société s'imposent, a-t-il estimé, qualifiant d'urgent de promouvoir le débat public pour faire évoluer les mentalités sur le rôle de la femme dans le développement et sur les questions liées au mariage des enfants.

La réalisation de l'égalité et de la parité effectives des femmes passe inévitablement par la fait de briser le «plafond de verre» que représentent l'ensemble des barrières sociétales et psychologiques pour leur permettre d'accéder à la place qui leur revient de droit, a souligné M. Chami, ajoutant qu'il faut également mettre l'accent sur l'existence et la persistance de la discrimination intra-genre par la femme contre la femme.

M. Chami a fait part de son rêve de voir, plus de femmes qui s'investissent davantage en acceptant de travailler, de postuler à des postes de responsabilités et qui militent au sein des partis politiques, des syndicats et des ONG.

Il s'agit aussi d'avoir plus de femmes cheffes de partis et à des postes de responsabilités ainsi qu'une réelle parité au niveau des institutions représentatives et un champ politique revisité et attractif pour les femmes comme pour les hommes.

Al Barid Bank: Najm-Eddine Redouane dresse le bilan de la transformation digitale

La stratégie de transformation digitale d'Al Barid Bank (ABB) porte ses fruits. La banque, qui affiche des performances très satisfaisantes, a également permis au pays de faire un grand saut dans sa stratégie d'inclusion financière : 1 personne bancarisée sur 4 est cliente de la banque.

Quel bilan pouvez-vous faire de l'application Barid Bank Mobile?

Al Barid Bank (a été la première banque au Maroc à mettre en place une offre digitale centrée sur le mobile banking, et ce, dès 2014. Aujourd'hui, la solution de mobile banking de la banque, Barid Bank Mobile (BBM), connaît un véritable succès avec plus de 1,6 millions de clients et plus de 28,4% de part de marché, en termes de nombre de paiements via le canal M-Banking durant le 4e trimestre 2020. Ce qui conforte la position d'Al Barid Bank comme leader confirmé de la banque digitale. En effet, les clients d'Al Barid Bank ont effectué près de 28 millions de transactions sur l'application Barid Bank Mobile au titre de l'année 2020, réalisant ainsi une croissance de 79,3% par rapport à 2019.

Ces performances s'expliquent par les investissements continus de la banque sur ce canal et les actions d'améliorations afin d'enrichir les services et de fluidifier le parcours client. Une nouvelle version de l'application Barid Bank Mobile a, d'ailleurs, été déployée récemment, avec une meilleure ergonomie et intégrant de nouveaux services. Une carte monétique internationale, totalement dématérialisée et accessible exclusivement via l'application mobile, a été lancée en partenariat avec Visa. D'autres nouveautés ont été implémentées également, comme les virements interbancaires et l'enrichissement de la liste des facturiers. Toutes ces évolutions ont contribué à développer l'utilisation et le nombre de transactions via ce canal digital au détriment des autres canaux de la banque. Ainsi, 24% de l'ensemble des transactions opérées via les différents canaux de la banque passent désormais par le canal mobile, contre seulement 2% en 2016.

Quel est l'intérêt de lancer une carte bancaire dématérialisée « KLIK Visa »? Le client marocain est-il intéressé par ce genre de solutions ?

Le développement fulgurant des transactions en ligne a favorisé et accéléré l'émergence de nouveaux moyens de paiement. Ainsi, la solution d'une carte dématérialisée, regroupant la dotation E-commerce international, s'avère très pratique pour les utilisateurs marocains qui voient changer leurs habitudes d'achats, surtout avec l'avènement de la pandémie de la Covid-19. Ce lancement vient couronner les études menées et le travail effectué par la banque afin d'offrir plusieurs avantages à notre cible et répondre parfaitement à ses besoins en matière de paiement sur internet, de commodité et d'accessibilité. En effet, la carte bancaire dématérialisée « KLIK Visa » est une nouvelle solution de paiement souscrite exclusivement via l'application Barid Bank Mobile sans besoin de se déplacer en agence, pour seulement 25 DH par an. Elle permet au client de régler ses achats internet via un numéro de carte bancaire consultable uniquement sur l'application Barid Bank Mobile, ce qui lui évite les aléas du vol, de la perte, ou de la copie du numéro de la carte. En plus de cela, toutes les transactions de paiement sont sécurisées grâce au service d'authentification forte 3D Secure, en plus du code confidentiel Barid Bank Mobile. L'autre avantage de taille, c'est de pouvoir effectuer en toute sécurité les paiements de tous les achats sur internet en dirhams et en devises,

7j/7 & 24h/24, avec une seule carte prépayée rechargeable et dissociée du compte chèque. La carte peut, ainsi, être rechargée juste avant d'effectuer une transaction, ce qui apporte au client un confort supplémentaire de sécurité.

Quelle est la stratégie de la banque en termes de sécurisation des données ?

Il faut préciser, tout d'abord, que le lancement de ce service ne peut se faire sans garantir un maximum de sécurité lors des transactions. En effet, le processus d'achat est soumis à une authentification forte 3D Secure pour finaliser les opérations. Cette authentification consiste à envoyer un code de sécurité à usage unique que le client reçoit par SMS sur son GSM. Il n'est valable que pour la transaction en cours et doit être utilisé dans les 2 minutes qui suivent la réception du SMS avant son expiration. D'autre part, la question de la sécurité des données est un élément clé de la stratégie globale d'Al Barid Bank, qui lui prête une attention particulière dans son développement. En effet, toutes les mesures de sécurité techniques et organisationnelles nécessaires sont mises en œuvre afin d'assurer une protection maximale des données, notamment dans le cadre des projets innovants qui font appel à une intégration, en amont, de tous ces aspects.

D'ailleurs, la banque investit en permanence dans des solutions de sécurité innovantes pour améliorer son niveau de résilience à l'encontre des cyberattaques. Des audits réguliers du système d'information de la banque sont effectués afin de maintenir un niveau de sécurité optimal et de rester en conformité avec les directives et les normes en vigueur en matière de sécurité des systèmes d'information. Pour rappel, Al Barid Bank est le premier établissement bancaire au Maroc ayant certifié ses Services de Mobile Banking. La banque a en effet obtenu en juin 2020 une double consécration à travers la certification ISO 9001 de ses Services Mobile Banking et le renouvellement de la certification de ses activités Monétique.

Où en est ABB dans sa stratégie d'inclusion financière ?

Depuis sa création en 2010, Al Barid Bank s'est imposée comme un acteur majeur de l'inclusion financière. Ainsi, avec plus de 7 millions de clients équipés de 3,8 millions de cartes bancaires, Al Barid Bank a permis à notre pays de faire un grand saut dans sa stratégie d'inclusion financière : 1 personne bancarisée sur 4 est cliente de la banque. Une performance que la banque doit en partie à la capillarité de son réseau, constitué de plus de 2000 agences et plus de 920 GAB présents dans toutes les villes du pays, notamment dans les zones rurales les plus éloignées. Le rôle inclusif de la banque se reflète également via sa stratégie digitale. En effet, Al Barid Bank a pris conscience, dès les premières années de sa création, du rôle du digital en tant que moteur d'accélération de l'inclusion financière et d'amélioration des services rendus à sa clientèle, notamment pour les clients qui n'ont pas un accès facile aux services de la banque via les canaux classiques. Al Barid Bank a été l'une des premières banques du pays à enclencher une véritable transformation digitale. En parallèle, la banque joue un rôle important en matière d'éducation financière, notamment dans le monde rural et auprès de la cible des jeunes et des femmes, avec des programmes éducatifs de proximité et innovants tels que Tawfir Al Ghad ou Moustach'Ar. Cette vocation de banque de proximité, active dans l'inclusion des populations évoluant jusque-là hors du circuit bancaire, se reflète aussi à

travers plusieurs autres actions telles que : la participation au développement de l'entrepreneuriat rural, le soutien aux femmes rurales, les journées de la finance pour les enfants et les jeunes, etc.

Le comportement du client a-t-il changé avec la crise sanitaire?

Le commerce électronique au Maroc connait une bonne dynamique et une croissance soutenue, notamment en raison des restrictions de déplacement imposées par la crise sanitaire et l'apparition de nouveaux modes d'achat et de consommation. Le consommateur marocain a dû changer son mode de consommation et a adapté ses habitudes d'achats pour suivre la digitalisation généralisée des services essentiels : publics, financiers, privés. La confiance du consommateur vis-à-vis du paiement digital est de plus en plus renforcée. Les clients marocains ont, ainsi, de plus en plus recours aux services digitaux et aux achats e-commerce. Ils utilisent de plus en plus les services offerts par les applications de paiement mobile, notamment les paiements de factures, les achats de recharges, les virements, les transferts, etc. Cet essor que connaissent le commerce électronique et le paiement digital devrait se poursuivre même après la pandémie, car le consommateur marocain a perçu les avantages que lui procure ce nouveau mode de consommation en termes de commodité, de sécurité, de rapidité et de modernité.

Quelles sont les perspectives de croissance d'ABB dans le cadre du mobile banking? Que reste t-il à faire?

La stratégie digitale d'Al Barid Bank est basée sur une démarche omnicanal qui offre aux clients une expérience fluide et une meilleure qualité de service, matérialisée principalement par l'instantanéité et la disponibilité à tout moment. La banque assure ainsi des services en temps réel à ses clients sur les différents canaux d'interaction (agence, GAB et M-banking). Néanmoins, l'objectif, à terme, est de développer significativement l'utilisation du mobile banking par le client d'Al Barid Bank, afin de soulager les autres canaux. L'autre objectif aussi, étant de fidéliser les clients et recruter une nouvelle cible via le développement de nouveaux services, le développement de l'utilisation des opérations à caractère transactionnel, comme les virements, les paiements de factures, le transfert d'argent, ainsi que le développement du M-wallet et des paiements chez les commerçants. Il convient de rappeler l'attachement des Marocains au cash qui se traduit par un faible taux de bancarisation et de pénétration des services financiers. Raison pour laquelle des efforts restent à faire, en matière de communication et de pédagogie autour les services financiers digitaux.

Le CESE présente son avis sur le tourisme

Le président du Conseil Économique, Social et Environnemental (CESE), Ahmed Réda Chami a appelé, mardi à Rabat, à la mise en place une nouvelle stratégie visant à promouvoir un tourisme durable, résilient et inclusif.

« Le CESE aspire de mettre en place une nouvelle stratégie, basée sur une vision globale et intégrée, visant à promouvoir un tourisme durable, résilient et inclusif. Une stratégie qui favorise le développement d'un tourisme de régions et la création de richesses et d'emploi en particulier au profit des femmes et des jeunes », a dit M. Chami lors d'un atelier de restitution virtuel, dédié à la présentation de l'avis du Conseil intitulé « le tourisme, levier de développement durable et d'intégration: pour une nouvelle stratégie nationale du tourisme ».

Bien que l'industrie touristique ait été mise en difficultés par le passé, la pandémie du Covid-19 a fortement exacerbé ces difficultés structurelles et a eu de forts impacts économiques et sociaux sur son évolution, a-t-il soutenu, mettant en avant les propositions phares du CESE pour réussir la relance du tourisme et son repositionnement stratégique à l'échelle nationale et internationale.

De son côté, Ali Ghannam, membre du CESE et rapporteur du thème, a fait observer que le tourisme constitue un pilier majeur de la croissance économique marocaine, précisant qu'en 2019, le Maroc a accueilli 12,9 millions de touristes aux postes frontières.

De fait, a-t-il poursuivi, ce secteur contribue à hauteur de 7% au PIB et 20% aux exportations des biens et services. Sa contribution à l'emploi est estimée à 550 000, soit 5% de la population active en 2020.

Et d'ajouter que l'analyse du secteur touristique au Maroc durant ces vingt dernières années révèle un certain nombre de dysfonctionnements récurrents notamment, des stratégies qui peinent à réaliser les objectifs fixés, une défaillance majeure du dispositif de pilotage ou encore des difficultés de financements au niveau du secteur.

Pour réussir la relance du tourisme et son repositionnement stratégique à l'échelle nationale et internationale, le CESE a formulé une série de recommandations articulées autour de six axes majeurs.

S'agissant du volet de la gouvernance, le CESE recommande d'instaurer une loi-cadre du tourisme et de promouvoir une planification stratégique intégrée, impliquant une convergence des moyens et des ressources et un suivi-évaluation pour toute la chaîne de valeur.

Pour ce qui est du tourisme durable et responsable, le Conseil propose d'opérationnaliser la charte marocaine du tourisme durable, de contribuer à travers le système fiscal à la promotion des investissements durables, productifs, créateurs d'emplois et catalyseurs de la valeur au niveau des territoires hôtes et d'opter pour une approche « Tourisme 365 jours ».

Au niveau du tourisme national, il conviendrait de proposer des produits touristiques spécialement dédiés au tourisme national en ses divers segments et adaptés au pouvoir d'achat, de promouvoir le tourisme social et solidaire et développer les auberges des jeunes et d'inventer une offre adéquate pour les MRE en prenant en considération leurs styles de vie et leurs modes de consommation des loisirs et sports.

Sur le plan de la digitalisation, il y a lieu de promouvoir des destinations et des produits touristiques durables à travers la communication, la connectivité et la digitalisation en proposant un circuit de réservation et de paiement marocain permettant d'éviter la sortie de devises et des commissions hors Maroc et en faisant évoluer la communication numérique officielle vers l'expérience-client.

Il s'agit par ailleurs, de qualifier le capital humain en s'alignant sur les tendances mondiales et en visant l'excellence par la mise à jour de la cartographie de l'emploi dans le tourisme et l'initiation de la signature d'une convention sectorielle collective en matière de formation et de renforcement des compétences.

Enfin, le Conseil considère que la territorialisation constitue un cadre propice à la mise en œuvre des stratégies pour assurer la coordination entre l'échelle nationale et régionale.

Dans ce sens, le CESE préconise de mettre en corrélation les stratégies nationales du tourisme, de la culture, de l'artisanat, de la jeunesse et sport et du développement durable et en assurer la déclinaison territoriale, de soutenir la mise en œuvre des stratégies régionales du tourisme durable en appuyant les conseils régionaux et de concevoir une offre diversifiée autour de corridors traversant plusieurs territoires avec une thématique touristique commune.

S'agissant du volet de la gouvernance, le CESE recommande d'instaurer une loi-cadre du tourisme et de promouvoir une planification stratégique intégrée, impliquant une convergence des moyens et des ressources et un suivi-évaluation pour toute la chaîne de valeur.

physiques qui procèdent à l'apport de leurs biens immeubles à l'actif immobilisé d'un OPCI, ne sont pas soumises à l'IR au titre des profits fonciers réalisés suite audit apport sous réserve, entre autres, que l'apport soit effectué entre le 1er janvier 2018 et le 31 décembre 2020.
Ces personnes bénéficient d'une réduction de 50% en matière d'IR au titre des profits fonciers lors de la cession partielle ou totale des titres de l'OPCI reçus en contrepartie de l'apport.
La LF 2021 a prorogé cette période pour couvrir tout apport effectué entre le 1er janvier 2018 et le 31 décembre 2022.
Les autres conditions de bénéfice de l'avantage restent applicables.

10- Exonération de l'IR retenu à la source sur les intérêts versés aux personnes physiques résidentes au titre des emprunts du Trésor

La LF 2021 exonère de l'impôt retenu à la source, les intérêts versés aux personnes physiques résidentes, non soumises à l'IR selon le régime du résultat net réel ou simplifié, au titre des emprunts qui sont émis par le Trésor jusqu'au 31 décembre
2021 et dont les intérêts sont versés pour la première fois à partir du 1er janvier 2021.

11- Institution d'un droit complémentaire à l'IR payé par les personnes physiques soumises au régime de l'auto-entrepreneur

Les personnes physiques exerçant leurs activités à titre individuel dans le cadre de l'auto-entrepreneur sont soumises à l'IR selon l'un des taux suivants :
- 0,5% du chiffre d'affaires encaissé dont le montant ne dépasse pas 500 000 DH pour
les activités commerciales, industrielles et artisanales ;
- 1% du chiffre d'affaires encaissé dont le montant ne dépasse pas 200 000 DH pour les prestataires de services.
La LF 2021 impose le paiement, en plus de l'IR, d'un droit complémentaire selon le tableau visé ci-dessous et selon des modalités fixées par voie règlementaire :

Tranches des droits annuels (en dirhams)	Montant trimestriel des droits complémentaires (en dirhams)	Montant annuel des droits complémentaires (en dirhams)
Moins de 500	300	1 200
De 500 à 1000	390	1 560
De 1 001 à 2 500	570	2 280
De 2501 à 5 000	720	2 880
De 5 001 à 10 000	1 050	4 200
De 10 001 à 25 000	1 500	6 000
De 25 001 à 50 000	2 250	9 000
Supérieur à 50 000	3 600	14 400

Réf : article 73-III du CGI

12-Reconduction de la non imposition des revenus réalisés par les contribuables qui s'identifient pour la première fois à la taxe professionnelle

La LF 2021 précise que les contribuables exerçant une activité passible de l'IR, et qui s'identifient pour la première fois auprès de l'administration fiscale en s'inscrivant au rôle de la taxe professionnelle, à partir du 1er janvier 2021, ne sont imposables que sur la base des revenus acquis et des opérations réalisées à partir de cette date. Cette mesure est applicable du 1er janvier au 31 décembre 2021.

13-Limitation de l'imputation du déficit subi par les sociétés et autres groupements aux seuls revenus professionnels de l'associé principal déterminés sous le régime du RNR ou du RNS

Avant la LF 2021, le déficit subi par les sociétés en nom collectif, en commandite simple et de fait, ne comprenant que des personnes physiques, était imputable sur les autres revenus professionnels de l'associé principal, qu'ils soient déterminés forfaitairement ou d'après le régime du résultat net réel ou celui du résultat net simplifié. Suite à la suppression du régime forfaitaire et son remplacement par le régime de la CPU, le déficit susvisé serait imputable sur les autres revenus professionnels de l'associé principal, qu'ils soient déterminés d'après le régime du résultat net réel ou celui du résultat net simplifié.

IV-- DE DROIT D'ENREGISTREMENT

1-Limitation de l'imposition des obligations et reconnaissances de dettes aux cas où elles sont établies par actes ;

La LF 2021 exclut de cet enregistrement obligatoire les obligations et les reconnaissances de dettes qui, désormais, ne sont obligatoirement imposables que lorsqu'elles sont constatées par un acte authentique ou sous seing privé (sous réserve des exonérations ci-après).
Par contre, les cessions de créances demeurent obligatoirement imposables quelle que soit la forme de la convention.
Date d'effet : cette mesure est applicable aux actes et écrits établis à compter du 1er janvier 2021.
Réf : articles 127-I-B-7°du CGI.

2- Exonération des actes constatant les avances en comptes courants d'associés ainsi que certains actes relatifs aux obligations et reconnaissances de dettes

La LF 2021 exonère des droits d'enregistrement :
- les actes constatant les avances en comptes courants d'associés ; ainsi que
- les actes relatifs aux obligations et reconnaissances de dettes visées à l'article 18 de la loi n°103-12 relative aux établissements de crédit et organismes assimilés. Cet article 18 prévoit les opérations suivantes:
· L'octroi aux contractants, dans l'exercice de l'activité professionnelle, des délais ou des avances de paiement, notamment sous forme de crédit commercial. La conclusion des contrats de location-accession aux logements ;
· La réalisation des opérations de trésorerie avec des sociétés ayant avec une personne, directement ou indirectement, des liens de capital conférant à l'une d'elles un pouvoir de contrôle effectif sur les autres sociétés ;
· L'émission des valeurs mobilières ainsi que des titres de créances négociables sur un marché règlementé ;
· L'octroi d'avances sur salaires ou de prêts aux salariés pour des motifs d'ordre social ;
· L'émission des bons et des cartes délivrés pour l'achat, auprès d'une personne, de biens ou de services déterminés dans les conditions et suivant les modalités fixées par circulaire du wali de Bank Al Maghrib, après avis du comité des établissements de crédit ;
· La prise ou la mise en pension des valeurs mobilières inscrites à la cote de la bourse des valeurs, des titres de créances négociables ou des valeurs émises par le Trésor ;
· La remise des espèces en garantie d'une opération de prêt de titres régie par les dispositions de la loi n°45-12 relative au prêt de titres.
Ces actes doivent être présentés à l'enregistrement (enregistrement gratis).

3-Réduction des droits d'enregistrement pour les actes de constitution ou augmentation de capital des sociétés

Le taux des droits d'enregistrement sur les actes de constitution ou d'augmentation de capital par apports en nature s'est vu baisser de 1% à 0,5% selon la loi de finances 2021.

4- Reconduite jusqu'au 30/06/2021 de la réduction des droits d'enregistrement sur les biens immeubles à usage d'habitation

Avant la LF 2021, le CGI prévoyait une réduction des droits d'enregistrement, jusqu'au 31/12/2020, à hauteur de :
- 100% pour les actes portant première vente de logements sociaux et de logements à faible valeur immobilière ainsi que les actes portant première acquisition desdits logements par les établissements de crédit et organismes assimilés dans le cadre d'un contrat «Mourabaha », « Ijara Mountahia Bitamlik» ou « Moucharaka Moutanakissa ».
- 50% pour les actes portant acquisition, à titre onéreux de terrains nus destinés à la construction de logements ou de locaux construits destinés à usage d'habitation ainsi que l'acquisition desdits terrains et locaux par les établissements de crédit ou organismes assimilés, dans le cadre d'un contrat «Mourabaha », « Ijara Mountahia Bitamlik » ou « Moucharaka Moutanakissa», sans que le montant de la base imposable totale ne dépasse 2.500.000 DH.
La LF 2021 a : - Prorogé la durée de bénéfice de cette réduction jusqu'au 30 juin 2021.
- Relevé de 2.500.000 DH à 4.000.000 DH la base imposable des actes relatifs aux terrains nus destinés à la construction de logements et aux locaux construits destinés à usage d'habitation.

5-Exonération des actes et écrits relatifs aux opérations de restructuration des établissements et entreprises publics ;

La LF 2021 exonère des droits d'enregistrement les actes et écrits relatifs aux opérations de restructuration des établissements et entreprises publics, prévues par les textes législatifs et réglementaires en vigueur, lorsque les éléments apportés sont inscrits dans le bilan des entités concernées à leur valeur figurant au dernier bilan
clos desdits établissements et entreprises publics avant ces opérations.
Date d'effet : cette mesure est applicable aux opérations de restructuration réalisées à compter du 1er janvier 2021.
Réf : Article 129-VI-30° du CGI.

6- Exonération des actes et écrits portant transfert d'actifs et de passifs relatifs aux installations des énergies renouvelables.

La LF 2021 exonère des droits d'enregistrement les actes et écrits portant transfert d'actifs et de passifs relatifs aux installations des énergies renouvelables réalisé dans le cadre de la loi n° 38-16.
Date d'effet : Cette mesure est applicable aux transferts réalisés à compter du 1er janvier 2021.

En partenariat avec l'ONU: Lancement à Rabat d'un projet dédié aux femmes pêcheurs pour un accès durable aux ressources halieutiques

Le projet «Appui aux femmes pêcheurs pour un accès durable aux ressources halieutiques dans les zones les plus vulnérables du Maroc» a été lancé, jeudi à Rabat, par le département de la Pêche maritime et l'Entité des Nations unies pour l'égalité entre les sexes et l'autonomisation des femmes (ONU Femmes).
Ce projet, qui s'étale sur une année, est l'objet d'un partenariat entre le département de la Pêche maritime – ministère de l'Agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts –, ONU Femmes et la représentation de l'Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture (FAO) au Maroc, et bénéficie d'un soutien financier de 356.509 dollars américains du gouvernement du Japon. Son objectif est de contribuer à l'autonomisation économique des femmes pêcheurs à pied de devenir des actrices économiques sur leur territoire (Casablanca-Settat, Marrakech-Safi et Souss-Massa), tout en répondant à leurs besoins pour un meilleur accès à la sécurité alimentaire et une gestion optimisée des ressources halieutiques.
À travers le renforcement des capacités et l'accès aux technologies modernes, ce projet bénéficiera à près de 650 femmes pêcheurs.
Le projet s'inscrit dans le cadre du programme d'autonomisation économique des femmes et de valorisation du travail des femmes dans le secteur halieutique, dans lequel le département de la Pêche maritime est engagé depuis les années 2000, a indiqué, à cette occasion, la secrétaire générale du département de la Pêche, Zakia Driouich. Il est également en ligne avec les Hautes Directives de S.M. le Roi Mohammed VI et les orientations du Programme national intégré d'autonomisation économique des femmes et des filles à l'horizon 2030 (Maroc-Attamkine), a relevé Mme Driouich, ajoutant que ce projet ambitionne de renforcer l'autonomisation et la position économique des femmes dans le secteur de la pêche tout en améliorant leurs conditions de travail et de vie dans les zones rurales.
De son côté, la représentante du Bureau ONU Femmes Maroc, Leila Rhiwi, a relevé qu'à l'échelle mondiale, les pays ayant réussi à réduire considérablement les inégalités de genre sont situés à des niveaux élevés de performances économiques et de développement humain.
Selon Mme Rhiwi, le travail rémunéré constitue l'un des fondements de l'égalité réelle des femmes, surtout lorsqu'il est compatible avec un partage entre les femmes et les hommes des responsabilités et lorsqu'il laisse aux femmes suffisamment de temps pour avoir des loisirs et se former, entre autres.
Le projet lancé aujourd'hui s'intéresse précisément aux femmes travailleuses dans le secteur de la pêche, domaine où l'activité économique des femmes est d'autant encore plus précaire, a-t-elle relevé, ajoutant que les coopératives de ce secteur d'activité ne sont pas suffisamment rentables et en mesure de fournir aux femmes pêcheurs des revenus décents et réguliers, a poursuivi Mme Rhiwi.
«Ces besoins que nous avons identifiés dans le projet que nous lançons aujourd'hui seront renforcés dans le cadre d'une approche chaîne de valeurs adaptée au contexte des zones d'intervention», a ajouté Mme Rhiwi.
Pour sa part, la représentante de la FAO au Maroc, Florence Rolle, a fait savoir qu'il s'agit d'une «excellente action», étant donné que le secteur de la pêche joue un rôle très important au Maroc, notamment pour la sécurité alimentaire.
L'ambassadeur du Japon au Maroc, Takashi Shinozuka, a de son côté indiqué que ce projet s'adresse à une catégorie qui a été influencée par les répercussions de la crise sanitaire liée à la pandémie de la Covid-19, relevant que ce projet vise notamment à renforcer les capacités des femmes et à leur permettre à accéder aux technologies modernes.

Maroc: Le CRI de Drâa-Tafilalet dresse le bilan de ses activités au titre de l'année 2020

Le Centre régional d'investissement (CRI) de Drâa-Tafilalet a dressé, lors de la réunion de son conseil d'administration tenue vendredi à Errachidia (session de mars 2021), le bilan de ses activités au titre de l'année 2020.
Ce bilan des activités est le premier du genre présenté suite au lancement du chantier de réforme des centres régionaux d'investissement, indique un communiqué du CRI de Drâa-Tafilalet.
Présidant cette session, le secrétaire général de la wilaya de la région de Drâa-Tafilalet, Driss Dekkouj, a affirmé que l'ensemble des indicateurs en lien avec l'activité du CRI de la région sont «positifs», malgré la situation économique exceptionnelle liée au contexte de la pandémie du Covid-19.
Pour sa part, le directeur général du CRI de Drâa-Tafilalet, Allal El Baz, a relevé que les réalisations témoignent de l'évolution de la dynamique d'investissement et de l'entreprenariat, ainsi que de l'amélioration de la compétitivité de l'offre territoriale Drâa-Tafilalet, comme illustré par plusieurs indicateurs.
Parmi ces indicateurs, a-t-il précisé, figurent un montant d'investissement de 11,72 milliards de Dirhams au titre de l'exercice 2020 qui a permis la création de 12.501 emplois, la réduction du délai de traitement des dossiers d'investissement à moins de 20 jours et l'évolution du taux de création des entreprises à 38% par rapport à l'année 2019.
Il s'agit aussi de la simplification des procédures administratives en lien avec l'investissement et de la contribution à l'amélioration de la dynamique d'investissement et au renforcement de la compétitivité avec le secteur public et privé, a fait savoir M. El Baz.
Le bilan des réalisations du CRI de Drâa-Tafilalet au titre de l'année 2020 a été salué vivement par les membres du conseil d'administration, tout comme les efforts déployés ayant permis l'amélioration des multiples indicateurs.

NOTE D'INFORMATION DU HAUT COMMISSARIAT AU PLAN RELATIVE A L'INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION (IPC) DU MOIS DE FEVRIER 2021

Hausse de 0,1% de l'indice des prix à la consommation, résultant de la hausse de 0,1% de l'indice des produits non alimentaires et de la baisse de 0,1% de l'indice des produits alimentaires. L'indicateur d'inflation sous-jacente en hausse de 0,2% sur un mois et de 0,6% sur une année.

L'indice des prix à la consommation a connu, au cours du mois de février 2021, une hausse de 0,1% par rapport au mois précédent. Cette variation est le résultat de la hausse de 0,1% de l'indice des produits non alimentaires et de la baisse de 0,1% de l'indice des produits alimentaires.

Les baisses des produits alimentaires observées entre janvier et février 2021 concernent principalement les «Légumes» avec 1,5%, les «poissons et fruits de mer » et les «Viandes» avec 1,3% et le «Sucre, confiture, miel, chocolat et confiserie» avec 0,2%. En revanche, les prix ont augmenté de 2,4% pour les «Huiles et graisses», de 1,6% pour les «Fruits» et de 0,3% pour le «Lait, fromage et œufs».

Pour les produits non alimentaires, la hausse a concerné principalement les prix des «Carburants» avec 2,5%.

Les hausses les plus importantes de l'IPC ont été enregistrées à Agadir, Tanger et Errachidia avec 0,3%, à Oujda et Settat avec 0,2% et à Marrakech, Tétouan et Alhoceima avec 0,1%. En revanche, les plus importantes baisses ont été enregistrées à Safi avec 0,6% et à Dakhla avec 0,2%.

Comparé au même mois de l'année précédente, l'indice des prix à la consommation a enregistré une hausse de 0,3% au cours du mois de février 2021 conséquence de la hausse de l'indice des produits non alimentaires de 0,9% et de la baisse de celui des produits alimentaires de 0,8%. Les variations enregistrées pour les produits non alimentaires vont d'une baisse de 0,1% pour les «loisirs et culture», la «communication» et la «santé» à une hausse de 2,5% pour le «Transport».

Dans ces conditions, l'indicateur d'inflation sous-jacente, qui exclut les produits à prix volatiles et les produits à tarifs publics, aurait connu au cours du mois de février 2021 une hausse de 0,2% par rapport au mois de janvier 2021 et de 0,6% par rapport au mois de février 2020.

IRESEN / UMI : Partenariat pour la participation du Maroc au Solar Decathlon Middle East

L'Université Moulay Ismail de Meknès (UMI) et l'Institut de Recherche en Energie solaire et en Energies Nouvelles (IRESEN) ont officialisé, jeudi à Benguérir (province de Rehamna), leur partenariat visant à soutenir la participation du Maroc au Solar Decathlon Middle East (SDME 2021), prévu en octobre et novembre prochains à Dubaï.

Cette officialisation a eu lieu lors d'une conférence destinée à jeter la lumière sur la participation de l'équipe marocaine SOLAR-UTION à la compétition internationale Solar Decathlon Middle East.

Le Maroc sera représenté dans cette manifestation internationale par l'équipe Solar-Ution, une équipe multidisciplinaire de l'Université Moulay Ismail composée de doctorants, d'ingénieurs, d'architectes et de designers qui ont prouvé leur expertise et leur capacité d'inventer de vraies solutions durables privilégiant l'utilisation de matériaux locaux et des technologies révolutionnaires.

Le partenariat entre les deux institutions vient en consécration d'une volonté de mutualiser les acquis et les moyens et rapprocher le monde académique du tissu entrepreneurial et patronal dans le but d'appuyer les efforts de l'équipe SOLAR-UTION pour hisser le drapeau marocain et promouvoir cette participation africaine au Solar Decathlon Middle East à Dubaï.

Ayant déjà remporté le premier prix de la durabilité et le troisième prix lors du Solar Decathlon Africa organisé en septembre 2019 par l'IRESEN et l'Université Mohammed VI Polytechnique, Solar-Ution souhaite pour cette édition du Solar Decathlon Middle East se positionne sous la bannière d'une équipe nationale, fédérant autour d'elle un nombre important de partenaires institutionnels et un réseau élargi d'opérateurs industriels et socio-économiques et des institutions de recherche.

« A travers ce partenariat, nous ambitionnons de mettre en avant le potentiel de nos jeunes à devenir leaders et acteurs du changement de demain et inciter à une mobilisation nationale des différentes institutions pour appuyer et promouvoir la participation du Maroc au SDME et à l'EXPO2020 et en faire un point de départ pour une dynamique de promotion du rôle des jeunes universitaires dans l'innovation et la création d'entreprises pour la transition énergétique des territoires et accompagner les stratégies nationales dans ce sens », a souligné Pr. Samir El Jaafari, Vice-président à la Coopération et aux Relations Internationales à l'Université Moulay Ismail et coordonnateur académique de l'équipe Solar-Ution.

« Nous sommes fiers de pouvoir soutenir l'équipe Solar-Ution, unique représentant du continent Africain et du Royaume du Maroc, au Solar Decathlon Middle East. Au-delà du cadre compétitif, ce défi permet aux étudiants d'acquérir une expérience pratique et un savoir-faire dans le domaine de la construction durable, de l'efficacité énergétique et de l'intégration des énergies renouvelables dans le bâtiment », a relevé, pour sa part, le Directeur Général de l'IRESEN, M. Badr Ikken.

« Nous sommes ravis de mettre en place ce partenariat car nous croyons en nos jeunes et sommes convaincus de leur talent et potentiel dans l'innovation et le développement d'architecture durable du futur », a-t-il ajouté.

Le Team Leader de l'équipe Solar-Ution, Dr. El Mehdi El Khattabi, s'est réjoui de ce partenariat, qui ne pourra que booster la participation de l'équipe au Solar Decathlon.

« Nous voulons convaincre le monde que l'on peut choisir une manière de vivre responsable et un habitat écologique sans sacrifier confort, design, coût et plaisir. Nous avons hâte de montrer au monde notre solution scientifique innovante qui réhabilite les techniques traditionnelles et les développe grâce à une approche thermique révolutionnaire pour créer un chez-soi fonctionnel, écologique et abordable », ajoute Dr. El Khattabi.

Cette rencontre a été l'occasion de présenter la stratégie de l'équipe Solar-Ution pour une future participation réussie au Solar Decathlon Middle East en octobre 2021.

vier 202.

5- Exonération à l'importation des viandes congelées bovines et camelines importées par les Forces Armées Royales ou pour leur compte

La LF 2021 exonère de la TVA à l'importation les viandes congelées bovines et camelines importées par les Forces Armées Royales ou pour leur compte.

6- Exonération avec droit à déduction des matériels militaires

La LF 2021 exonère de la TVA avec droit à déduction les engins, équipements et matériels militaires, armes, munitions ainsi que leurs parties et accessoires acquis par les organes chargés de la défense nationale et les organes chargés de la sécurité et du maintien de l'ordre public, auprès des titulaires des autorisations de fabrication des
matériels et équipements de défense et de sécurité, armes et munitions

7- Confirmation de la taxation des opérations effectuées par les comptables agréés

La LF 2021 a rangé parmi les opérations obligatoirement soumises à la TVA, les opérations effectuées dans le cadre de la profession par les comptables agréés.

III- MESURES INTRODUITES EN MATIERE L'IR :

1-Instauration d'une contribution professionnelle unique (CPU) pour les personnes physiques soumises à l'IR selon le régime du bénéfice forfaitaire

Dans le cadre de la simplification du régime de bénéfice forfaitaire, la loi de finances 2021 prévoit le remplacement de l'ancien régime par une contribution dite « Contribution Professionnelle Unique » qui comptera les impôts et taxes dus par les personnes physiques soumises à l'IR, sur option, au titre de l'exercice de leur activité professionnelle. Base : Chiffre d'affaires x Coefficient présenté dans un tableau annexé au CGI dépendamment du secteur d'activité.

Droits complémentaires : En plus du montant de l'IR, les droits complémentaires (D.C) sont déterminés selon les tranches annuelles ci après (A noter que ces produits seront destinés à la couverture médicale des
contribuables concernés) :
modalités fixées par voie règlementaire :

Tranches des droits annuels (en dirhams)	Montant trimestriel des droits complémentaires (en dirhams)	Montant annuel des droits complémentaires (en dirhams)
Moins de 500	300	1 200
De 500 à 1000	390	1 560
De 1 001 à 2 500	570	2 280
De 2501 à 5 000	720	2 880
De 5 001 à 10 000	1 050	4 200
De 10 001 à 25 000	1 500	6 000
De 25 001 à 50 000	2 250	9 000
Supérieur à 50 000	3 600	14 400

Cette contribution concerne les activités
commerciales, industrielles et artisanales dont le CA est inférieur ou égal à 2 MMAD, et les prestataires de services dont le CA est
inférieur ou égal à 0,5 MMAD. Cette option reste valable tant que le CA réalisé n'a pas dépassé pendant 2 années consécutives les limites précitées.

Le paiement de l'impôt peut être effectué trimestriellement ou annuellement. En effet, en cas d'option pour le paiement trimestriel, l'impôt donne lieu au versement de 4 acomptes dont chacun est égal à 25% du montant de l'impôt dû et ce, avant l'expiration des 3e, 6e, 9e et 12e mois de la date d'ouverture de l'année suivant celle
au cours de laquelle le chiffre d'affaires a été réalisé.

En cas d'option pour le paiement annuel, l'impôt est versé avant le 1er avril de l'année suivant celle au cours de laquelle le chiffre d'affaires a été réalisé.

2-Abrogation de la dispense de déclaration du revenu global pour les contribuables disposant uniquement de revenus professionnels déterminés selon le régime du bénéfice forfaitaire

Avant la LF 2021, l'article 86-4° du CGI prévoyait la dispense de dépôt de la déclaration annuelle du revenu global pour les contribuables disposant uniquement de revenus professionnels déterminés selon le régime du bénéfice forfaitaire et imposés sur la base du bénéfice minimum et dont le montant de l'impôt émis en principal au titre dudit bénéfice est inférieur ou égal à 5 000 DH.

La LF 2021 abroge cette dispense suite au remplacement du régime forfaitaire par le régime de la CPU.

3-Exonération de l'IR, sous certaines conditions, des salariés ayant perdu leur emploi pour des raisons liées aux répercussions de la pandémie « Covid 19 » et recrutés en 2021

La LF 2021 exonère de l'IR le salaire mensuel brut plafonné à 10 000 DH versé par l'entreprise, l'association ou la coopérative à un salarié qui a perdu involontairement son emploi durant la période allant du 1er mars 2020 au 30 septembre 2020, pour des raisons économiques liées aux répercussions de la propagation de la pandémie du coronavirus « Covid 19 », et ce pendant les 12 premiers mois à compter de la date de son recrutement.

Cette exonération est accordée au salarié dans les conditions suivantes :

- Le salarié doit être recruté au cours de l'année 2021 ;
- le salarié doit avoir bénéficié de la caisse pour perte d'emploi conformément aux dispositions de la loi n°03-14 modifiant et complétant le dahir portant loi n°1-72-184 relatif au régime de sécurité sociale ;
- Le salarié ne peut bénéficier deux fois de l'exonération précitée. Les employeurs concernés restent soumis obligations de déclaration. De même, en cas de non respect des conditions d'exonération, la situation est régularisée d'office sans procédure.

4-Exonération de l'IR pendant 36 mois pour les jeunes recrues ayant un contrat à Durée Indéterminée

Dans le cadre de la relance du marché de l'emploi, la loi de finance 2021 prévoit l'exemption de l'impôt sur le revenu pendant les 36 premiers mois pour les salaires versés par l'employeur aux salariés dont il s'agit du tout premier recrutement.

Conditions d'exonération :

* Salariés recrutés dans le cadre d'un contrat
CDI;
* Salariés âgés de moins de 35 ans;
* Salariés recrutés entre le 01er et le 31
décembre 2021.

5-Instauration d'un abattement exceptionnel sur les salaires versés aux sportifs

Avant la LF 2021, un abattement forfaitaire de 50% est appliqué sur le montant brut imposable des salaires versés aux sportifs professionnels. Cet abattement n'est cumulable avec aucune autre déduction. Le sportif professionnel désigne tout sportif qui pratique contre rémunération, à titre principal ou exclusif, une activité sportive en vue de participer à des compétitions ou manifestations sportives.

La loi de finances 2021 prévoit un abattement progressif exceptionnel aux revenus imposés à l'IR concernant les sportifs professionnels, éducateurs, entraineurs et le staff technique. L'abattement progressif évolue ainsi :

ANNEE	ABATTEMENT EN%
2021	90%
2022	80%
2023	70%
2024	60%

N/B -Date d'effet : Du 01er janvier 2021 au 31 décembre 2024.

6-Exonération des salaires bruts mensuels ne dépassant pas 10 000 MAD

A titre transitoire, La loi de finances 2021 prévoit, pour les salaires bruts plafonnés à 10 000 MAD versés par les entreprises, associations ou coopératives à un salarié, une exonération de l'IR pendant 12 mois à compter de la date de son recrutement. Condition d'exonération: Salariés ayant perdu leurs emplois entre le 01/03/2020 et le 30/09/2020 à cause des répercussions de la pandémie du Covid-19.

7-Exonération des intérêts versés aux particuliers résidents

A titre transitoire, La loi de finances 2021 prévoit d'exonérer de l'IR les intérêts versés aux personnes physiques résidentes, non soumises à l'IR selon le régime du RNR ou RNS, au titre des emprunts qui sont émis par le Trésor jusqu'au 31 décembre 2021 et dont les intérêts sont versés pour la 1ère fois à partir du 1er janvier 2021.

8-Extension des revenus agricoles à l'élevage de volailles et équins

Avant la LF 2021, la production animale rangée parmi les revenus agricoles est celle relative à l'élevage des bovins, ovins, caprins et camélidés.

La LF 2021 a élargi la définition de la production animale, au sens des revenus agricoles, pour y ajouter l'élevage de volailles et équins.

9-Prorogation de la période d'apport à l'OPCI des biens immeubles ouvrant droit à l'avantage fiscal

Avant la LF 2021, l'article 247-XXVI-B du CGI prévoyait que les personnes

LES NOUVELLES DISPOSITIONS FISCALES DE LA LOI DE FINANCES 2021

- Résumé Préparé par : Mr .CHARIF M'HAMED
chercheur en droit public et droit fiscal

Dans une conjoncture internationale marquée par les changements économiques et sociaux occasionnés par la pandémie (covid 19), la loi de Finances 2021 a été préparée dans un cadre plus large visant l'équilibre macroéconomique et la réduction du déficit budgétaire.

De ce fait, en aspirant à dynamiser et garder le cap sur la compétitivité des toutes entités de production, des mesures de simplification, d'ajustement de la fiscalité et d'équité fiscale sont prises en matière de l' is et de l'ir et de la tva lors de l'établissement de cette loi de finances de 2021, on peut les dénombrer comme suit :

I-EN MATIERE DE L'IMPOT SUR LES SOCIETES « IS »

A- MESURES INTRODUITES EN MATIERE « IS »

1-Exclusion de certaines entreprises du Régime « Casablanca Finance City »,CFC.

La LF 2021 exclut de ce régime fiscal les entreprises financières visées aux paragraphes 1 et 2 de l'article 4 du décret-loi n°2-20-665 du safar 1442 (30 septembre 2020), à savoir:

Ø Les établissements de crédit ;

Ø Les entreprises d'assurance et de réassurance et les sociétés de courtage en assurance et en réassurance.

NB : le régime fiscal en vigueur avant le 1er janvier 2020 demeure applicable aux sociétés de services ayant obtenu le statut CFC avant cette date, jusqu'au 31 décembre 2022.

2-Rejet de la déduction des dépenses facturées par des fournisseurs défaillants

La LF 2021 dispose que lorsque l'administration fiscale constate l'émission d'une

facture par ou au nom d'un fournisseur qui ne satisfait pas aux obligations de déclaration et de paiement prévues par le CGI et l'inexistence d'une activité effective,

la déduction correspondante à cette facture n'est pas admise.

A ce titre, l'administration fiscale met à la disposition des contribuables, sur son site électronique, une liste des numéros d'identification fiscale des fournisseurs défaillants précités, qu'elle tient et met à jour régulièrement, après un jugement ayant acquis la force de la chose jugée, suite à la procédure relative à l'application des sanctions pénales aux infractions fiscales (prévues à l'article 231 du CGI).

3- Extension de l'exonération de l'ORGANISME DE PLACEMENT COLLECTIF IMMOBILIER, OPCI, à la location à usage d'habitation

La LF 2021 étend l'exonération aux loyers des immeubles à usage d'habitation et modifie en conséquence le premier alinéa de la condition relative à la distribution qui devient : la distribution d'au moins 85% du résultat de l'exercice afférent à la location des immeubles construits à usage professionnel et d'habitation.

4-Prorogation au 31 décembre 2022 de la période d'apport à l'OPCI des biens immeubles ouvrant droit à l'avantage fiscal

La LF 2021 a prorogé cette période pour tout apport effectué entre le 1er janvier 2018 et le 31 décembre 2022.Les autres conditions pour le bénéfice du régime restent applicables.

5-Exclusion des entreprises qui communiquent l'état des ventes de l'obligation de mention sur leurs factures du numéro de taxe professionnelle des clients

La LF 2021 exclut de cette obligation les entreprises qui communiquent l'état des ventes par client.

6-Extension de la déductibilité fiscale aux dons en argent ou en nature octroyés aux associations reconnues d'utilité publique qui œuvrent dans un but environnemental

La LF 2021 admet la déduction du résultat fiscal des dons en argent ou en nature octroyés aux associations reconnues d'utilité publique qui œuvrent dans un but environnemental.

7-Neutralité fiscale des opérations de restructuration des établissements et entreprises publics et de transfert des installations des énergies renouvelables

La LF 2021 a instauré la neutralité fiscale en matière d'IS (pas d'incidence sur le résultat fiscal) des opérations suivantes :

-Les opérations de restructuration des établissements et entreprises publics lorsque les éléments apportés sont inscrits dans le bilan des entités concernées à leur valeur figurant au dernier bilan clos desdits établissements et entreprises publics avant ces opérations ;

-Les opérations de transfert relatifs aux installations des énergies renouvelables à condition que ces transferts soient réalisés à la valeur nette comptable d'origine à la date du transfert.

Date d'effet : Cette mesure est applicable aux opérations de transferts et aux opérations de restructuration des établissements et entreprises publics réalisées à compter du 1er janvier 2021.

8-Non déductibilité fiscale de la contribution sociale de solidarité sur les bénéfices et les revenus (« CSS »)

La LF 2021 exclut des charges déductibles, la contribution sociale de solidarité sur les bénéfices et les revenus qu'elle institue au titre de l'année 2021.

9-Non imposition des produits de cession des participations des établissements et entreprises publics et de leurs filiales réalisés dans le cadre des opérations de transfert prévues par l'article 1 de la loi n°39-89

La LF 2021 a rangé parmi les produits non imposables à l'IS les produits des cessions des participations des établissements et entreprises publics et de leurs filiales, réalisés dans le cadre des opérations de transfert prévues par l'article premier de la loi n° 39-89 autorisant le transfert d'entreprises publiques au secteur privé. Date d'effet : Cette mesure est applicable aux produits de cessions des participations des établissements et entreprises publics et de leurs filiales, réalisées à compter du 1er janvier 2021.

B- Mesures introduites en matiere de contribution sociale de solidarite sur les benefices et les revenus (« css »)

La LF 2021 a institué la contribution sociale de solidarité sur les bénéfices et les revenus.

POUR LES PERSONNES SOUMISES A L'IS

1- Personnes imposables

La CSS est mise à la charge des entités soumises à l'IS, à l'exclusion :

– des sociétés exonérées de l'IS de manière permanente (article 6-I-A du CGI) ;

– des sociétés exerçant leurs activités dans les zones d'accélération industrielle;

– des sociétés de services ayant le statut « Casablanca Finance City ».

2- Base imposable et taux

La CSS est calculée sur la base du même montant du bénéfice net servant pour le calcul de l'IS et qui est égal ou supérieur à 1 000 000 DH au titre du dernier exercice clos. Concernant le taux applicable, la CSS est calculée selon les taux proportionnels suivants :

Bénéfice net en DH	Taux
1 000 000 à 5 000 000	1,5%
5 000 001 à 40 000 000	2,5%
Au-delà de 40 000 000	3,5%

II - MESURES INTRODUITES EN MATIERE DE LA TVA :

1-Taxation des ventes portant sur les métaux de récupération

Avant la LF 2021, les ventes portant sur les métaux de récupération étaient exonérées à la TVA sans droit à déduction.

La LF 2021 a taxé lesdites ventes au taux de 20%.

2- Exonération des ventes portant sur les panneaux photovoltaïques et les chauffe-eaux solaires

La LF 2021 exonère de la TVA sans droit à déduction la vente des panneaux photovoltaïques et les chauffe-eaux solaires.

A noter qu'avant la LF 2021, les chauffe-eaux solaires étaient soumis à la TVA aux taux de 10%.

3-Mesures relatives au transfert d'actifs relatifs aux installations des énergies renouvelables

a- Exonération avec droit à déduction

La LF 2021 exonère de la TVA avec droit à déduction les opérations de transfert d'actifs relatifs aux installations des énergies renouvelables réalisées dans le cadre de la loi n° 38-16 modifiant et complétant l'article 2 du dahir n° 1-63-226 du 14 rabii I 1383 (5 août 1963) portant création de l'Office national de l'électricité.

Date d'effet : Cette mesure est applicable aux opérations de transfert réalisées à compter du 1er janvier 2021.

b- Non régularisation de la TVA

La LF 2021 exclut de l'obligation de régularisation de la TVA, pour défaut de conservation pendant 10 ans, les opérations de transfert d'actifs relatifs aux installations des énergies renouvelables réalisées dans le cadre de la loi n°38-16. Date d'effet : Cette mesure est applicable aux opérations de transfert réalisées à compter du 1er janvier 2021.

c- Transfert du droit à déduction de la TVA

La LF 2021 admet le transfert du droit à déduction en cas de transfert d'actifs relatifs aux installations des énergies renouvelables réalisées dans le cadre de la loi n° 38-16 à condition que le montant de la TVA transféré soit identique à celui figurant dans l'acte de transfert. Date d'effet : Cette mesure est applicable aux opérations de transfert réalisées à compter du 1er janvier 2021.

C.a.d : Les ventes à l'intérieur des engins, équipements matériels militaires, armes, munitions ainsi que leurs parties et accessoires acquis par les organes chargés de la Défense Nationale et les organes chargés de la sécurité et du maintien de l'ordre, bénéficient d'une exonération avec droit à déduction en matière de TVA;

4-Transfert du droit à déduction de la TVA dans le cas des opérations de restructuration des établissements et entreprises publics

La LF 2021 admet le transfert du droit à déduction du montant de la TVA dans le cas des opérations de restructuration des établissements et entreprises publics, prévues par les textes législatifs et réglementaires en vigueur, à condition que ledit montant soit identique à celui figurant sur l'acte de restructuration. Date d'effet : Cette mesure est applicable aux opérations de restructuration des établissements et entreprises publics réalisées à compter du 1er jan-

La MGPAP engagée en faveur du chantier royal

La Mutuelle générale du personnel des administrations publiques (MGPAP) s'engage en faveur de la mise en œuvre du chantier royal de généralisation de la protection sociale, a affirmé son Conseil d'administration (CA) réuni dimanche à Rabat.

A cette occasion, Moulay Brahim El Othmani qui présidait la 1ère session du CA élu à l'issue de la 72ème assemblée générale en janvier dernier, a souligné l'engagement total de la MGPAP dans le projet royal relatif à la généralisation de la protection sociale pour tous les Marocains, compte tenu de son expérience solide dans ce domaine, aux côtés des autres mutuelles publiques et privées.

Le conseil s'est également dit engagé à adopter une nouvelle identité visuelle et à renforcer le rôle de la MGPAP sur la scène africaine, à travers l'Union africaine de la mutualité (UAM).

En outre, dans le cadre de la régionalisation avancée, la Mutuelle générale s'est alignée officiellement au découpage administratif du Royaume.

Le CA a en outre adopté à l'unanimité son plan stratégique quinquennal 2021-2025 et son budget 2021, ainsi que 13 autres points sur 38 inscrits à l'ordre du jour, tout en affirmant son engagement à implémenter le plan pour la qualification de la Mutuelle générale. Les actions seront focalisées sur la promotion de ses services, la valorisation de ses ressources humaines, en adoptant la politique de la régionalisation et de proximité, tout en renforçant la communication interne et externe et en consacrant une gouvernance en gestion financière et administrative afin de préserver les intérêts de l'établissement et ses adhérents.

"Après l'installation du nouveau CA, nous avons établi un diagnostic sur l'état réel de l'établissement, d'où l'intégration de plusieurs points et projets importants dans l'ordre du jour de la session, lesquels seront bénéfiques aux adhérents, aux assurés ainsi qu'aux ayant-droit", a indiqué M. El Othmani dans une déclaration à M24, chaîne d'information de la MAP.

"Un total de 38 points inscrits à l'ordre du jour ont été discutés lors de cette rencontre pour améliorer, diversifier et rapprocher les services au profit des adhérents", a-t-il fait savoir, ajoutant que les interventions des membres du conseil ont été marquées par l'esprit de responsabilité et de sérieux.

"80% des dossiers de maladies seront traités sur place au niveau territorial de toutes les régions et provinces du Royaume, et seulement le règlement (paiement) sera traité au niveau central, et ce pour éviter prochainement la perte des dossiers", a-t-il relevé.

Sur le plan médical, le président du CA de la MGPAP, a fait savoir que des unités médico-sociales, notamment les prestations liées aux soins dentaires, seront créées dans toutes les provinces du Royaume, outre la mise en place d'unités médicales de diagnostic à travers des contrats avec des médecins spécialisés.

Au volet de la diplomatie parallèle, il a mis l'accent sur l'engagement de la mutuelle générale "à redonner son âme à l'Union africaine de la Mutualité (UAM) et à concrétiser plusieurs ambitions exprimées à l'unanimité par les membres du CA".

Cette session du conseil s'est tenue sous le thème "qualifier, améliorer, diversifier et rapprocher les services de la mutuelle générale aux adhérents: un pari et un défi". La MGPAP est gérée par un CA constitué de 33 membres élus, pour un mandat de 6 ans, par bulletins secrets lors de l'Assemblée générale et sont renouvelés par tiers tous les deux ans.

Lancement de timbres postaux pour les 60 ans des relations diplomatiques entre le Maroc et la République Dominicaine

Dans le cadre de la célébration du 60ème anniversaire des relations diplomatiques entre le Royaume du Maroc et la République dominicaine et sous l'impulsion de l'Ambassade du Royaume du Maroc à Saint Domingue, Barid Al-Maghrib et l'Institut postal dominicain (INPOSDOM) ont émis conjointement des timbres postaux représentant deux monuments historiques emblématiques des deux pays, à savoir la "Kasbah des Oudayas" de Rabat et la façade de l'"Alcázar de Cólon" sis à Saint Domingue.

Le ministère des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger a indiqué jeudi dans un communiqué que cette émission philatélique conjointe, qui illustre l'excellence des relations de coopération et d'amitié unissant les deux pays, a été lancée lors d'une cérémonie virtuelle, ce jeudi, à laquelle ont pris part les Directeurs généraux de Barid Al-Maghrib, M. Amin Benjelloun Touimi et de l'Institut postal dominicain, M. Adán Peguero ainsi que l'Ambassadeur de Sa Majesté le Roi en République dominicaine, M. Zakaria El Goumiri.

A cette occasion, M. El Goumiri et M. Peguero ont procédé à la signature et à l'échange des planches de timbres émises par les deux institutions postales et qui sont constituées de 500 exemplaires chacune, précise le communiqué.

Pour M. El Goumiri, "cette émission philatélique conjointe met à l'honneur l'alliance, la collaboration et la détermination des deux pays à construire un partenariat étroit et pérenne", rapporte la même source.

Il a aussi considéré que cette initiative est un "témoignage indélébile de la nature et de la valeur qu'accorde le Royaume du Maroc à ses relations avec la République dominicaine", et espère, à travers elle, "favoriser un rapprochement significatif entre les deux peuples par le biais d'une invitation symbolique au voyage et à la découverte du patrimoine historique et culturel des deux pays", a conclu le ministère.

القرض الفلاحي يناقش انبثاق الطبقة الوسطى في العالم القروي

في اختتام سلسلة من اللقاءات حول رهانات وإكراهات القطاع، نظم القرض الفلاحي اليوم الثلاثاء ندوة كبرى. فباعتباره توجها مدعوما على أعلى مستوى، يشكل انبثاق طبقة وسطى فلاحية وتشجيع رواد الأعمال الشباب في العالم القروي عنصرا مركزيا لاستراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030.

خلال المائدة المستديرة الأولى التي شارك فيها ادعيد المجيد الحنكاري العامل مدير مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية، المهدي الريفي المدير العام لوكالة التنمية الفلاحية، هشام زناتي السرغيني المدير العام لصندوق الضمان المركزي، عبد العزيز بوسرارف المدير الجهوي للفلاحة بمراكش، مصطفى شهار مدير المجال الأخضر لدى القرض الفلاحي للمغرب، ومجيدة معروف المديرة العامة للوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية.

وقد تم التذكير بأن استراتيجية الجيل الأخضر تؤكد على تشجيع ريادة الأعمال وسط الشباب القروي نظرا للإمكانيات الهائلة التي تختزنها من حيث خلق فرص الشغل، كما تم إبراز أن عملية تمليك أراضي الجموع تشكل فرصة حقيقية لتحفيز استثمارات عصرية جديدة ومدرة للربح، خاصة من طرف ذوي الحقوق الشباب، المدعوين إلى التكتل في إطار تنظيمات مهنية فلاحية من الجيل الجديد.

من جانبه، وفي انسجام تام مع مهمة المرفق العام المنوطة به، انكبَّ القرض الفلاحي للمغرب على ترجمة التوجيهات الملكية من أجل مواكبة تنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر -2020 2030وتحقيق أهدافها السوسيو-اقتصادية. في هذا الإطار، تمحور عمل القرض الفلاحي للمغرب حول محورين: برنامج انطلاقة، خاصة في شقه المتعلق بالعالم الفلاحي المستثمر القروي؛ ومجموعة جديدة من المنتجات المبتكرة التي أطلق عليها أسم « القرض الفلاحي للمغرب – الجيل الأخضر ». والتي تجمع بين تحفيزات الدولة والقروض البنكية.

وتقترح هذه المجموعة منتوجين خاصين: القرض الفلاحي للمغرب – الجيل الأخضر للشباب: الموجه للفلاحين الشباب وكذلك للمقاولات القروية الشابة في مجال الخدمات الفلاحية؛ والقرض الفلاحي للمغرب – الجيل الأخضر للتملك: الموجه لذوي الحقوق في أراضي الجموع سواء كأفراد (أشخاص ذاتيين) أم في إطار تجمعات.

الفلاحة سنة 2021 : بشائر موسم فلاحي جيد

بعد بداية اتسمت بالصعوبة، بدأت التوقعات بشأن موسم فلاحي جيد تتعزز بفضل التساقطات المطرية المهمة التي تم تسجيلها منذ شهر نونبر الماضي، مما أحيى الأمل في نفوس الفلاحين الذين عانوا السنة المنصرمة من أزمة مزدوجة جراء التداعيات المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) وضعف كمية التساقطات المطرية.

ويمضي الموسم الفلاحي بشكل جيد، بالرغم من الظرفية الصحية الحالية التي أثرت على الأنشطة الفلاحية وتسببت في تراجع مداخيل الفلاحين ، وذلك بفضل المساحة المزروعة من الحبوب المقدرة بنحو 4,2 مليون هكتار، وتخصيص 56 ألف هكتار لزراعات الخضروات، ووصول نسبة ملء السدود إلى 48 في المائة.

وسيكون لهذه الظروف المواتية تأثير إيجابي على معدل الزرع والحرث، والطلب على البذور وظروف غرس المزراعات الخريفية، بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات والنباتات في المناطق الرعوية.

من الواضح أن كل الشروط متوفرة حتى الآن لضمان نجاح الموسم الفلاحي، إلا أن دور الاستشارة الفلاحية يبقى ، مع ذلك، من الأهمية بمكان لتمكين الفلاحين، لاسيما الصغار، من الاستفادة أقصى ما يمكن من الموسم الفلاحي الحالي من أجل التخفيف من حدة الخسائر التي تكبدوها السنة الماضية.

من هذا المنطلق، تنخرط العديد من المؤسسات من بينها المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، لتأمين المواكبة الضرورية.

وأوضح المدير العام للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، جواد بحاجي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه «تم خلال الموسم الفلاحي الحالي بذل الكثير من الجهود سواء من قبل الوزارة الوصية أو مختلف الشركاء لضمان التزويد بوسائل الإنتاج، وهيكلة مسارات توزيع البذور».

وأضاف بحاجي أنه تم وضع برنامج للتناوب يهم الزراعات الخريفية، يشمل على الخصوص الحبوب والبقوليات والزراعات العلفية والخضروات.

وأكد السيد بحاجي أنه للاستفادة من التساقطات المطرية الأخيرة، التي تهاطلت على مختلف جهات المملكة، وضع المكتب على غرار السنوات الماضية، برنامجا لمواكبة الفلاحين في مجالات الاستشارة والتكوين والمساعدة التقنية وتقوية القدرات، وذلك من خلال عدة آليات ومناهج، مؤكدا أن هذه المبادرة تهدف إلى تنفيذ مخطط عمل تم اعتماده سلفا.

وذكر بأن المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية يتوفر على 500 مستشار يتوزعون على مختلف جهات المملكة ويعلمون على مستوى جميع السلاسل النباتية والحيوانية والمبادرات الأفقية بمختلف مناطق المملكة.

وتابع أن المهام التي يضطلع بها المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية تتم بتعاون وثيق مع عدد من الشركاء المنخرطين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمكتب، وتوفر إطار متميزا وتشاركيا وتوافقيا من أجل انخراط جميع الفاعلين في تحديد الأهداف وتتبع دينامية الإنجازات.

وأكد السيد بحاجي أن المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية طور، في هذا السياق، برامج للشراكة مع الفاعلين المؤسساتيين والمنظمات المهنية، بهدف الإسهام في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030» التي ستساهم في النهوض بالسلاسل الفلاحية.

وأضاف أن هذه السلاسل تختلف من جهة لأخرى حسب الظروف المناخية والمؤهلات الفلاحية لكل جهة، مسجلا أن المكتب اعتمد برنامجا للمواكبة والتأطير يستهدف السلاسل الأضعف.

وفي معرض تطرقه لوضعية صغار الفلاحين، أكد السيد بحاجي أنه تم إعطاء انطلاقة العديد من المشاريع والعمليات، لاسيما في ما يتعلق بالمساعدة التقنية للقرب اعتمادا على مجموعة من الوسائل البيداغوجية، فضلا توفير مواكبة مستمرة، لحث الفلاحين على الانخراط في إطار تعاونيات لاسيما المقالاتية.

وأشار المسؤول إلى أن الأمر يتعلق بتحسين المردودية وجودة المنتجات الفلاحية بالسوق الوطنية، وضمان استمرارية تنافسية العرض التصديري الذي يتضمن آفاقا واعدة بالنسبة للموسم الفلاحي 2020-2021، مسجلا أن الصادرات سجلت أداء جيدا خلال هذا الموسم بالرغم من السياق الدولي الصعب بسبب استمرار تفشي جائحة فيروس كورونا.

من جهتها، تواكب الكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية الفلاحين بشراكة مع المديريات الجهوية للفلاحة، من أجل التزويد بالبذور المختارة والأسمدة.

كما تقوم الكونفدرالية بعمليات تحسيسية وتواصلية مع المهنيين ومواكبة الاستغلاليات الفلاحية ووحدات التثمين من أجل الحفاظ على صحة المستخدمين والفلاحين خلال فترة تفشي الجائحة.

وفي الشق المتعلق بالتمويل، أشارت الكونفدرالية إلى أن اتفاقية ثلاثية تجمعها بكل من القرض الفلاحي للمغرب ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في طور الإعداد لتقديم الدعم من أجل مساعدة القطاع الفلاحي على الصمود.

وفي ما يخص الجانب الاجتماعي، فالكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية في تشاور مع الوزارة من أجل تقديم اقتراحات ملموسة وواقعية تتعلق بالتغطية الاجتماعية للفلاحين.

المحكمة الدستورية تجيز القاسم الانتخابي

رفضت المحكمة الدستورية، اليوم الجمعة، قرار اسقاط القاسم الانتخابي على أساس المسجلين، بعد الطعن الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية.

وقالت المحكمة الدستورية في بلاغها، أنه تم البث في الموضوع وفق الفصل 132 من الدستور، الذي ينص في فقرته الثانية على أن القوانين التنظيمية، قبل إصدار الأمر بتنفيذها، تحال إلى المحكمة الدستورية لتبت في مطابقتها.

وأضافت المحكمة أنه بعد الإطلاع على الوثائق المدرجة بالملف، فإن القانون التنظيمي رقم 21.07 يقضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 11.29 المتعلق بالأحزاب السياسية، المحال إلى المحكمة الدستورية، جرى التداول في مشروعه بالمجلس الوزاري المنعقد في 11 فبراير2021 طبقا ألحكام الفصل 49 من الدستور، وتم إيداعه بالأسبقية من لدن السيد رئيس الحكومة لدى مكتب مجلس النواب في 17 فبراير 2021.

وأوضحت المحكمة الدستورية، إن القانون التنظيمي رقم 21.07، المعروض على نظر هذه المحكمة، القاضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 11.29 المتعلق بالأحزاب السياسية، كما وقع تغييره وتتميمه، يتكون من مادة فريدة، تغير وتتمم أحكام المواد 31 و32 و42 و43 و44 و45 و66(الفقرة الثانية(من القانون التنظيمي المذكور.

وأبرز ذات المصدر، أنه بعد فحص هذه التعديلات، فإن صبغة قانون تنظيمي تكتسي وفقا الأحكام الفصل السابع من الدستور.

وأكدت المحكمة أنه بعد دراسة معمقة من جميع الجوانب، فإن القانون التنظيمي رقم 21.07 القاضي بتغيير القانون التنظيمي، رقم 11.29 المتعلق بالأحزاب السياسية، ليس فيه ما يخالف الدستور.

وكان موضوع القاسم الانتخابي، خلف جدلا واسعا منذ الإعلان عن إمكانية اعتماده، خصوصا من حزب البيجيدي الذي أشهر "فيتو" التصويت، بالرفض على مشروع القانون التنظيمي الخاص بمجلس النواب والطعن به في المحكمة الدستورية .

واعتبر فريق البيجيدي أن قرار إقرار القاسم الانتخابي، سيمكن من منع الحزب الحاصل على أعلى عدد من الأصوات، الحصول على أزيد من مقعد واحد في الدائرة الانتخابية.

مجلس النواب يصادق بالإجماع على مشروع قانون يتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية

صادق مجلس النواب، في جلسة عمومية اليوم الثلاثاء، بالإجماع على مشروع قانون رقم 11.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية.

وأكد وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، في هذا الإطار، أن المشروع تضمن تعديلا هاما يتعلق بضمان تمثيلية النساء في الغرف المهنية، عن طريق إقرار آلية تشريعية لتحقيق ذلك.

وفي هذا الصدد، يقترح المشروع بالنسبة للغرف الفلاحية، تخصيص عدد من المقاعد حصريا للنساء في كل غرفة فلاحية، حيث يحدد هذا العدد في مقعدين اثنين بالنسبة للغرف التي لا يزيد عدد أعضائها على 30 عضو، مع زيادة مقعد واحد عن كل 10 أعضاء بالنسبة للغرف التي يتجاوز عدد أعضائها 30 عضوا، ولا يحول ذلك دون حقهن في الترشح برسم المقاعد الأخرى التي تشتمل عليها الغرف المذكورة.

أما بالنسبة لغرف التجارة والصناعة والخدمات وغرف الصناعة التقليدية وغرف الصيد البحري، فإن مشروع القانون، يتابع الوزير، يضع شرطا أساسيا يتمثل في عدم إمكانية تضمين كل لائحة من لوائح الترشيح المقدمة ثلاثة أسماء متتابعة لمترشحين من نفس الجنس، مع مراعاة الحالة أو الحالات التي قد يتعذر فيها وجود مترشحين من أحد الجنسين، حيث يمكن تقديم لوائح ترشيح دون التقيد بالشرط المذكور، وذلك تفاديا لوجود مقاعد أو دوائر انتخابية مهنية شاغرة.

واستعدادا للانتخابات المقبلة المتعلقة بتجديد أعضاء الغرف المهنية، ينص المشروع، حسب المسؤول الحكومي، على إجراء مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المذكورة وتحديد الآجال

الكافية لتنظيم هذه العملية خلال مختلف مراحلها، مع الإحالة في ذلك على مرسوم لتحديد التواريخ والآجال المرتبطة بهذه العملية، مشيرا إلى أن مشروع القانون يخصص مدة كافية للتسجيل، تتحدد في ثلاثة أسابيع، أي 21 يوما، كما ينص على تمكين الأحزاب السياسية، بعض حصر اللوائح الانتخابية للغرف المهنية بصفة نهائية، من الحصول بطلب منها، على مستخرج من اللوائح المذكورة.

وعرفت الجلسة العمومية المصادقة، أيضا، بالأغلبية على مشروع قانون رقم 10.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.

وفي هذا الصدد، أبرز الوزير أنه تم إعداد مشروعي القانونين وفق مقاربة تشاورية مع الهيئات السياسية المبنية على الحوار المثمر والنقاش البناء، مما مكن من حصول التوافق بين كافة الفاعلين السياسيين على التدابير المقترحة فيهما، مشيرا إلى أن المشروعين يضعان التدابير القانونية اللازمة للإعداد للاستحقاقات المقبلة التي ستهم الانتخابات التشريعية وانتخابات أعضاء المجالس الترابية، وانتخابات أعضاء الغرف المهنية.

وأكد أن القانونين يكتسيان طابعا إجرائيا وعمليا بالأساس، وليس من شأنهما إدخال تغييرات جوهرية على النظام الانتخابي والنيابي أو المحلي، لافتا إلى أن الغاية من التعجيل بإصدار القانونين تتمثل بالأساس في إتاحة إمكانية اتخاذ النصوص التطبيقية اللازمة، للشروع في عملية مراجعة اللوائح الانتخابية العامة والمهنية في أحسن الظروف، وذلك حتى تكون الهيئة الناخبة الوطنية وكذا الهيئة الناخبة المهنية جاهزتين في أقرب وقت ممكن، الشيء الذي سيمكن من تحديد الجدولة الزمنية المناسبة، واختيار التوقيت الملائم لتحديد تواريخ مختلف العمليات الانتخابية وإجرائها في أحسن الظروف.

ولم يفت السيد لفتيت التأكيد على أنه تم اعتماد التدابير المقترحة في المشروعين بالتوافق، في إطار المشاورات التي جرت مع كافة الفاعلين السياسيين، بما في ذلك أحزاب الأغلبية والمعارضة، وكذا الأحزاب غير الممثلة في البرلمان.

Le Crédit agricole sera le premier partenaire financier de la stratégie Génération Green

Tariq Sijilmassi,
président du directoire du Crédit Agricole du Maroc

Le Crédit Agricole du Maroc (CAM) a été le pourvoyeur de fonds principal du Plan Maroc vert et sera, de la même manière, le premier partenaire financier de la nouvelle stratégie Génération Green, a souligné Tariq Sijilmassi, président du directoire de la banque.

« Dans le cadre de cette stratégie, le CAM jouera son rôle naturel, historique et légitime, pleinement reconnu et assumé ! Celui de leader incontesté du financement du secteur agricole et du milieu rural », a affirmé M. Sijilmassi dans une interview à la MAP.

« Nous avons une responsabilité citoyenne particulièrement forte et ferme envers notre cible naturelle, qui est le monde agricole et le milieu rural en général, et nous comptons l'exercer à travers un engagement ferme d'accompagner la dynamique engendrée par Génération Green 2020-2030 », a-t-il dit.

Et de rappeler que la banque s'est fortement mobilisée dans le cadre du Plan Maroc Vert pour lequel les réalisations ont largement dépassé les engagements initiaux qui ont été doublés.

M. Sijilmassi a indiqué ainsi, que le CAM déploie un dispositif spécifique pour accompagner les deux axes de la stratégie Génération Green. Pour le volet relatif à la pérennité du développement agricole, « nous sommes totalement mobilisés auprès des opérateurs et des filières et nous les accompagnerons par tous les moyens nécessaires pour la réalisation de leurs objectifs », a-t-il dit.

Pour le volet « priorité à l'élément humain », nous avons développé des offres spécifiques dédiées à la valorisation des terres collectives agricoles et à la promotion de l'entrepreneuriat des jeunes en milieu rural, conjointement par le ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et Forêts, a-t-il précisé. Il s'agit, selon le président du CAM, de deux packs avantageux alliant financement bancaire et incitations étatiques à savoir « CAM-Génération Green Jeunes » visant le développement de l'entrepreneuriat des jeunes en milieu rural et « CAM-Génération Green Melkisation » pour les ayants-droit bénéficiant des terres dans le cadre de l'opération de Melkisation des terres collectives.

M. Sijilmassi a en outre fait savoir qu'afin de soutenir chacune des interprofessions agricoles que compte notre pays et les accompagner dans l'atteinte de leurs objectifs stratégiques tels que définis dans le cadre de « Génération Green 2020-2030 », le CAM a effectué depuis le mois de novembre des rencontres d'échange qui s'inscrivent dans un processus global et volontariste initié en collaboration avec la Confédération marocaine de l'Agriculture et du Développement rural (COMADER) et le ministère de l'Agriculture.

L'élément social, l'un des traits les plus saillants de la Génération Green

L'élément social constitue l'un des traits les plus saillants de la stratégie Génération Green (2020-2030), conçue et élaborée conformément aux Hautes Orientations de SM le Roi Mohammed VI, a indiqué mardi, à Rabat, le ministre de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des eaux et forêts, Aziz Akhannouch.

Cette stratégie, qui repose sur le socle du Plan Maroc Vert, présente moult avantages au niveau social, dans la mesure où elle apporte des solutions pour l'agriculteur mais également pour le développement et la dynamisation du secteur agricole, en plus de contribuer à la sécurité alimentaire du Royaume, a expliqué Akhannouch à l'ouverture d'un Symposium, tenu sous le thème "Génération Green : Quel accompagnement par le Groupe Crédit Agricole du Maroc (CAM) "?

Ladite stratégie, a-t-il poursuivi, bénéficiera à grand nombre de la population rurale pour qu'elle devienne classe moyenne agricole et permettra également l'accès de 400.000 ménages agricoles à cette même classe.

Évoquant le volet financement, le ministre a noté que la stratégie bénéficiera de l'appui de la Banque mondiale. "800 millions de dollars sont déjà disponibles pour financer ce plan", a-t-il dit, ajoutant que le CAM accompagnera les dispositions de cette stratégie importante dans son volet portant sur l'élément humain et sur la classe moyenne rurale, à travers le déploiement d'une offre destinée aux jeunes porteurs de projets dans le monde rural.

Pour sa part, le président du directoire du CAM, Tariq Sijilmassi, a relevé que la banque s'engage dans le cadre de l'accompagnement de la stratégie Génération Green, à mettre en place un dispositif institutionnel complet qui comprend des mesures de soutien et d'appui spécifiques à chacune des filières agricoles et un dispositif d'accompagnement personnalisé par opérateur.

Il a dans ce sens, fait savoir que le CAM accompagnera de façon effective les parties prenantes pour la dynamisation de la filière agricole et la mise en œuvre des dispositions des différents contrats-programmes, en plus d'apporter les financements nécessaires à même de stimuler les investissements et répondre aux besoins de fonctionnement de l'ensemble des filières de production agricole via des offres de financement adaptées aux éventuels besoins des filières agricoles.

Sijilmassi, a également mis en exergue l'importance de la digitalisation de l'écosystème agricole, relevant que celle-ci contribue à mieux connecter les différentes parties prenantes, en leur permettant de générer plus de valeur ajoutée. "La digitalisation permet de dématérialiser les moyens de paiement en vue de mieux maitriser la traçabilité des flux financiers, a-t-il souligné, ajoutant qu'elle contribue également à l'inclusion financière des petits agriculteurs, en favorisant leur accès au financement.

De son côté, le président de la Confédération marocaine de l'agriculture et du développement rural (COMADER) Mohamed Ammouri, a mis en avant l'importance de la filière agricole dans le développement économique et social du pays, relevant que celle-ci, contribue à hauteur de 20% dans le PIB du Royaume. "Le secteur emploie 40% de la main d'œuvre nationale, soit 80% dans le milieu rural", a-t-il rappelé.

Ammouri, a en outre souligné la nécessité d'apporter une contribution significative à l'employabilité des jeunes dans la filière agricole, de promouvoir l'entreprenariat dans le milieu rural et de créer l'emploi et ce, en vue de participer au développement d'un environnement propice à l'émergence d'une classe moyenne agricole.

Clôturant un cycle de rencontres entre les différents opérateurs du secteur et formalisant les engagements et les mesures d'accompagnement mises en œuvre par le groupe CAM, ce symposium, tenu en "phygital", est co-organisé en partenariat avec le ministère de l'Agriculture, la Fédération des chambres d'agriculture du Maroc et la COMADER.

Il s'est déroulé en trois temps, une séance officielle sur la thématique "La place centrale de l'agriculture et des politiques rurales dans les challenges économiques et sociaux à venir" ainsi que deux tables rondes, traitant respectivement de "l'émergence de la classe moyenne rurale" et "la pérennité du développement agricole".

Le cycle de rencontre organisé entre novembre 2020 et mars 2021, visait à identifier de façon collégiale et participative, les contraintes et enjeux spécifiques à chaque filière de production agricole, à la lumière de la nouvelle stratégie Génération Green, ainsi que les mesures d'accompagnement à mettre en œuvre par le groupe CAM, en vue de faciliter pour chaque filière l'atteinte des objectifs fixés dans le cadre de cette nouvelle stratégie.

Signature de 21 conventions entre CAM et les acteurs du secteur agricole

Vingt et une conventions ont été signées, mardi à Rabat, entre le Crédit Agricole du Maroc (CAM) et les parties prenantes du secteur agricole et du monde rural, en marge d'un Symposium, tenu sous le thème «Génération Green : quel accompagnement par le Groupe Crédit Agricole du Maroc (CAM) ?».

Portant les engagements respectifs de la Banque et des Interprofessions, 18 conventions ont été signées avec 18 interprofessions visant à accompagner l'ensemble des filières dans l'opérationnalisation des objectifs fixés dans le cadre de leurs contrats programmes 2021-2030, en facilitant l'accès aux financements du Groupe CAM à l'ensemble des opérateurs.

Ces protocoles posent le cadre d'accompagnement par le groupe CAM de chaque filière dans le cadre de la nouvelle stratégie agricole « Génération Green 2020-2030 ». A ce titre, la banque se mobilisera aux côtés de chaque filière en adaptant son offre pour permettre aux opérateurs de réaliser leurs objectifs en termes d'investissements (renforcement de l'amont productif, modernisation de l'outil de valorisation de la production, modernisation des circuits de commercialisation, développement du marché intérieur et/ou international, installation d'unités de transformation, valorisation des produits…).

Dans une déclaration à la presse peu avant la signature de ces conventions, le président du directoire du CAM, Tariq Sijilmassi, a relevé que ces 18 programmes s'assignent comme objectif principal, la mise en œuvre de la vision du Roi Mohammed VI qui vise la création d'une nouvelle génération d'entrepreneurs dans le milieu rural ainsi que la création d'une classe moyenne dans ce même milieu, outre l'accompagnement du plan Génération Green 2020-2030.

Par ailleurs, deux autres conventions quadripartites de haut niveau ont été scellées par le ministère de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des eaux et forêts, la Fédération des Chambres d'Agriculture du Maroc (FECAM), la Confédération Marocaine de l'Agriculture et de Développement Rural (COMADER) et le Groupe Crédit Agricole du Maroc (GCAM) visant à accompagner le déploiement de la nouvelle stratégie agricole, notamment en ce qui concerne l'entrepreneuriat des jeunes en milieu rural et le développement des filières agricoles.

A travers la première convention, le groupe CAM œuvrera à accompagner la mise en œuvre de la stratégie Génération Green 2020-2030, notamment en apportant sa contribution pour le développement des investissements productifs à forts impacts socio-économiques et en participant à la consolidation des acquis du Plan Maroc Vert à travers un financement via le réseau de la banque et de ses filiales dédiées (Tamwil El Fellah, Fondation ARDI, CAM Leasing, Al Akhdar Bank…) et d'un autre financement dans le cadre du Programme Al Moustatmir Al Qaraoui (AMAQ) pour les TPE éligibles à ce programme national.

Le groupe bancaire s'engage ainsi, à mettre en place un dispositif institutionnel complet et intégré comprenant des mesures de soutien spécifiques à chacune des filières agricoles et un dispositif d'accompagnement personnalisé par opérateur. A ce titre, la Banque accompagnera les parties prenantes pour la dynamisation du secteur agricole et la mise en œuvre des dispositions des différents contrats-programmes et apportera les financements nécessaires pour booster les investissements et répondre aux besoins de fonctionnement de l'ensemble des filières de production agricole à travers des offres de financement adaptées aux éventuels besoins des filières agricoles.

La GCAM mettra également à la disposition des opérateurs du secteur agricole son expertise dans le domaine à travers le conseil financier et se mobilisera pour la digitalisation des écosystèmes agricoles via le déploiement de solutions innovantes de nature à fluidifier les échanges entre les acteurs et les dynamiser et à assurer l'inclusion financière de l'ensemble des agriculteurs toutes catégories confondues.

Quant à la deuxième convention, elle vise l'accompagnement spécifique pour les jeunes entrepreneurs agricoles. Le CAM a ainsi lancé dans ce sens, conjointement avec le ministère de l'Agriculture plusieurs offres d'accompagnement financier et non financier, dont notamment les packs « CAM-Génération Green Jeunes » et « CAM-Génération Green Melkisation ».

Afin d'opérationnaliser l'accompagnement spécifique des jeunes entrepreneurs agricoles et contribuer à l'émergence d'une classe moyenne rurale, la présente convention définit les engagements de chacune des parties signataires (Ministère-GCAM-COMADER-FECAM).

Pour sa part, le groupe bancaire accompagnera les dispositions de la nouvelle stratégie agricole dans son volet relatif à l'élément humain et à la classe moyenne rurale par la mise en œuvre d'une offre dédiée au profit des jeunes porteurs de projets dans le milieu rural via « CAM – Génération Green Jeunes », destiné aux jeunes agriculteurs ainsi qu'à la jeune entreprise rurale de services à l'agriculture et « CAM – Génération Green Melkisation ».

Il poursuivra également le déploiement du programme Al Moustatmir Al Qaraoui autant dans sa partie accompagnement financier dédié aux jeunes entrepreneurs que par un accompagnement non financier à travers le conseil et la mise à disposition de l'expertise de la banque et de son écosystème. Le CAM accompagnera également la COMADER et les interprofessions dans leurs actions de sensibilisation et d'accompagnement des jeunes agriculteurs.

Afin de compléter le dispositif d'accompagnement de la nouvelle stratégie Génération Green 2020-2030 notamment en ce qui concerne la mobilisation des terres collectives au profit des ayants droit et la création d'une classe moyenne rurale, la Direction des Affaires Rurales relevant du ministère de l'Intérieur, l'Agence Nationale de la Conservation Foncière du Cadastre et de la Cartographie et le Groupe CAM ont signé une convention ayant pour objet de définir le cadre général de financement et d'accompagnement par le groupe CAM des ayants-droits à titre individuel ou organisé dans des coopératives et bénéficiaires de l'opération de melkisation des terres collectives pour la réussite de leurs projets et activités génératrices de revenus.

Cette opération d'accompagnement, qui se fera en concertation avec la direction des Affaires Rurales en collaboration avec l'Agence Nationale de la Conservation Foncière du Cadastre et de la Cartographie vise à faire bénéficier d'un accompagnement financier les porteurs de projets viables, à titre individuel ou en groupements agricoles.

Le dispositif financier mis en place se décline en 3 composantes à savoir, un Crédit pour faire face aux frais générés par le dossier administratif et financier spécifique à l'opération de titrisation de la (ou les) parcelle de l'ayant-droit, des crédits d'investissement (irrigation, mécanisation, plantations, équipements, aménagement, installation, construction……) ainsi que des crédits de fonctionnement : frais de culture, facilité de caisse, labellisation, certification, promotion commerciale…

Clôturant un cycle de rencontres entre les différents opérateurs du secteur et formalisant les engagements et les mesures d'accompagnement mises en œuvre par le groupe CAM, ce symposium, tenu en « phygital », est co-organisé en partenariat avec le ministère de l'Agriculture, la Fédération des chambres d'agriculture du Maroc et la COMADER.